وزارة التعليـم العالـي والبحـث العلمـي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

UNIVERSITE
Abdelhamid Ibn Badis
MOSTAGANEM

جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم

كلية الحقوق و العلوم السياسية
قسم علوم سياسية

مذكرة نهاية الدراسة لنيل شهادة الماستر

الجزائر والحرب الدولية على الإرهاب
الدوافع والتصورات

ميدان الحقوق و العلوم السياسية

الشعبة: علوم سياسية وعلاقات دولية

التخصص: التعاون الدولي

من إعداد الطالب(ة):
بوكعبان مختار

تحت إشراف الأستاذ(ة):
أبصير أحمد

أعضاء لجنة المناقشة

الأستاذ(ة)	بوقراص رقية	رئيسا
الأستاذ(ة)	أبصير أحمد	مشرفا مقررا
الأستاذ(ة)	بلعربي علي	مناقشا

تاريخ المناقشة : 2021/07/15

السنة الجامعية: 2021/2020

إهداء

يشرفني أن أهدي هذا العمل المتواضع إلى أقرب الناس إلينا

إلى الوالدين راجيا الله أن يحفظهما

إلى إخوتي و اخواتي وفقهم الله عز و جل إلى صالح الأعمال

إلى عائلتي حفظهم الله

إلى جميع الأساتذة و الزملاء الطلبة بكلية الحقوق و العلوم

السياسية بجامعة عبد الحميد ابن باديس مستغانم

كما أهدي ثمرة جهدي لأستاذي الكريم الدكتور أحمد أبصير الذي زرع

فينا بذور الأمل و زودني بالمعرفة و منحني وقته الثمين ..

شكر

الحمد لله على احسانه و الشكر له على توفيقه و امتنانه

ونشهد أن لا اله إلا الله وحده لا شريك له

تعظيما لشأنه و نشهد أن سيدنا و نبينا محمد عبده و رسوله

الداعي إلى رضوانه صلى الله عليه و سلم و على آله وأتباعه و صحبه

وسلم.

بعد شكري الله سبحانه و تعالى على توفيقه لي لإتمام هذه الدراسة

أتقدم بشكري إلى كل من قدم لي يد المساعدة كما أتوجه بالشكر و الإمتنان إلى الأستاذ

الكريم " بلعربي علي "

الذي أفادني بالكم الهائل بالمعلومات عبر دراسته السابقة و تحت إشراف الأستاذ

" أحمد أبصير" الذي لا تكفي حروف هذه المذكرة لإيفاء حقه لصبره الكبير و توجيهاته العلمية التي

ساهمت بشكل كبير في استكمال هذا العمل

و أتوجه بالتقدير إلى كل الأساتذة ومن ساعدني من قريب أو بعيد على إتمام

هذا العمل .

مقدمة

مقدّمة:

يعتبر الأمن من أهمّ المواضيع التّي تعني بأهمية بالغة لدى الدّول والحكومات، وتعتبر الدّراسات الأمنية والإستراتيجية من المواضيع الواسعة والتّي لا يمكن حصرها والتّي تتغيّر وتتجدّد من حيث لا يمكن الإجماع على مفهوم واحد شامل لها، ويتماشى تطور هذا المجال مع أيّ تطوّر في المجالات الأخرى وتنطوي على عدّة فواعل وعناصر التّي تهدّد الأمن أهمّها ظاهرة الإرهاب.

يعتبر الإرهاب من أخطر الظّواهر التّي تشكّل تهديدا للحياة البشرية في أيّ زمان ومكان في العالم باعتباره ظاهرة عابرة للحدود، وقد شهد نهاية القرن 19م وبداية القرن 20 حتّى يومنا هذا أعمالا إرهابية أكثر حدّة وانتشارا وأكبر أثرا على الاستقرار للدّول والمجتمعات، كما أصبحت الجماعات الإرهابية أكثر تنظيما وترتيبا وتهديدا، واستغلّت كلّ ما توفّر من الوسائل فقد شهد العالم مآسي منها تفجيرات 11 سبتمبر 2001 بقلب أقوى دولة الو.م.أ وشهد القرن 20م استهدافا إرهابيا يشمل معظم عواصم العالم كباريس وبروكسل وبرلين ومدن أخرى، وقد ظهر جانب استغلال الإرهاب الدّول للوسائل التكنولوجية للتشهير والدّعوة ولعلّ ذلك ظهر جليا بظهور تنظيم دولة العراق والشام إعلاميا وقد احتلّ مدن عراقية وسورية بأكملها ممّا استدعى تكوين تحالف دول عسكري لتحرير العراق وشمال سوريا من يد الإرهاب.

ومن هنا يظهر جلّيا موقف الجزائر من الإرهاب والتّصدي له كمتصدّ وللمشهد العالمي في موقفها الثابت من التصدّي للتطرف ونبذ العنف وعدم التّدخل الأجنبي داخل الدّول، وكذلك ملاحقة وتسليم الإرهاب وتجفيف مصادره، والحفاظ على الاستقرار الإقليمي من خلال تغليب ودعم المشاورات والطّرق السامية بين الفرقاء ونبذ العنف والحرب إطلاقا عند حدوث أيّ أزمة إقليمية خاصّة كانت أو دولية.

وهذا ما سنتطرّق إليه في بحثنا بالتعرّف على ظاهرة الإرهاب بداية، ثمّ التطرّق إلى الإستراتيجية الأمنية الجزائرية المشتركة في مكافحة الإرهاب، وجهود الجزائر إقليميا ودوليا للتصدّي لظاهرة الإرهاب والتعاون لمحاربة العنف والتطرّف من خلال استخدام الوسائل المتاحة لتحقيق الأمن والسلم الداخلي والإقليمي والدّولي.

أهمية الدّراسة:

بعد التّنظيم والتطّور الذّي شهدته التّشكيلات الإرهابية وحجم تهديداتها المتزايد للدّول عامّة دون استثناء وظهور حتّى ما يسمّى بالإرهاب التكنولوجي، فقد استدعت بالضّرورة تقبل المجتمع الدّولي كافّة لاتّخاذ جميع السّبل والاستراتيجيات الأمنية لمكافحة الإرهاب، وقد اتخذت الجزائر إستراتيجية أمنية ثابتة في سبيل مكافحة الإرهاب وعقيدة استئصال التطرّف ودحر جيوب الإرهاب عن هذا العالم والنابعة من تجربتها الدموية في التسعينات من القرن الماضي.

الإشكالية:

بما أنّ الأمن هو من الأولويات في السّياسة العليا لكلّ الدّول للحفاظ على السّيادة الوطنية والاستقرار الدّاخلي عن طريق اتّخاذ مجموعة من التّدابير الأمنية الوقائية، وبما أنّ الإرهاب هو تهديد حتمي لأمن الدّول كافّة، فقد حاولنا التّطرق لدراسة الإستراتيجية الأمنية التّي تتخذها الجزائر في مكافحة الإرهاب، ولتحليل الموضوع والإحاطة به نطرح الإشكالية الرئيسية التالية:

ما هي أسس الإستراتيجية الأمنية الجزائرية الشاملة في ضمن التّعاون الدّولي في مكافحة الإرهاب؟

ومن الإشكالية الرئيسية نطرح مجموعة من الأسئلة الفرعية التالية:

1/ ما المقصود بالإستراتيجية والإستراتيجية الأمنية وأنواعها؟

2/ ما المقصود بالأمن وما هي الأبعاد الأمنية؟

3/ ما المقصود بالإرهاب وما هي أشكاله؟

4/ ما هو الفرق بين الإرهاب والتهديدات الأمنية الأخرى؟

5/ ما هي الاستراتيجية الأمنية التّي تتبناها الجزائر كطرف رئيسي في جهود المجتمع الدّولي للقضاء على الإرهاب؟

الفرضيات:

بعد رصد العلاقة بين الظاهرة حال الدّراسة وعلاقاتها وتفاعلها مع الظّواهر المصاحبة ووجود علاقة بين التغيّر المستقلّ والتابع اعتمدنا على الفرضيات التالية:

عقيدة الجزائر الراسخة في مكافحتها الإرهاب ينبع من تجربتها في مكافحة الإرهاب الداخلي.

الإرهاب ظاهرة عابرة للحدود (عالمية) تستلزم تظافر الجهود الدّولي لاتّخاذ إستراتيجية أمنية شاملة بمكافحة الإرهاب.

أهداف الدّراسة: تنقسم إلى قسمين هما:

أهداف علمية:

التحليل الموضوعي لظاهرة الإرهاب وتقديم مفهوم واضح عنه.

تقييم تطوّر ظاهرة الإرهاب والتداخل بينها وبين الظّواهر الأمنية الأخرى؟

تقييم الجهود الدّولية والجزائرية في إرساء إستراتيجية أمنية شاملة وموحدة في مكافحة الإرهاب.

أهداف عملية:

عرض مدى نجاعة الإستراتيجية الجزائرية الأمنية وجهودها الرامية لمكافحة الإرهاب على المستوى الإقليمي (دول السّاحل الإفريقي).

عرض نجاح الجزائر على المستوى الدّولي في اتخاذ الهيئات الدّولية لقرارات قانونية صارمة في تجفيف منابع الإرهاب (منح تجريم تقديم الفدية).

عرض التزام الجزائر الدّائم بدعم الجهود الرامية لتحقيق الأمن والاستقرار الدّاخلي والدّولي ودورها الرئيسي فيها.

منهجية الدّراسة:

اعتمدنا في دراستنا على مناهج علمية مختلفة للإحاطة بموضوع الدّراسة نظرا لطبيعة الموضوع وهذه المناهج هي:

1/ المنهج الوصفي: يعتبر المنهج الوصفي أهم مناهج البحث العلمي فهو يقدّم صورة واضحة للظاهرة المراد دراستها، فقد تطلّب منا موضوع الإرهاب والتهديدات الأمنية والإستراتيجية الأمنية ومن هذه الظّواهر قصد التعريف بها والإلمام بالموضوع.

2/ المنهج التحليلي: يعتبر المنهج التّحليلي ضروريا في تقييم وتجزئة وتقويم والتعمّق في تفسير ظاهرة الإرهاب والإشكالات الأمنية الأخرى المتداخلة بينها وبين هذه الظّاهرة لبلوغ نتائج أكثر دقّة عن موضوع الظّاهرة المدروسة، وهو منهج مكمّل للمنهج السابق (المنهج الوصفي).

3/ المنهج التاريخي: اعتمدنا هذا المنهج لنفهم تطوّر الظّاهرة المدروسة وأبعادها التاريخية حتّى يومنا هذا وساعدنا هذا في معرفة مراحل نمو ظاهرة الإرهاب وكذلك مراحل التّي مرّ بها المجتمع الدّولي والجزائر لاتّخاذ الإجراءات اللّازمة للتصدّي للظاهرة.

تقسيمات الدّراسة: نظرا لأن موضوع الدّراسة ضخم وواسع حاولنا الإلمام بالظاهرة المحل الدّراسة بشكل موضوعي وبالعناصر الضّرورية المؤثّرة في ظاهرة الإرهاب، فقد قسمنا الدّراسة إلى فصلين:

الفصل الأوّل: يحمل الإطار النّظري و المفاهيمي ويتضمّن

مبحث أوّل: يحمل مفاهيم الإستراتيجية الأمنية وأنواعها.

مبحث ثاني: يحمل مفهوم الأمن وأبعاده.

مبحث ثالث: يحمل مفهوم الإرهاب وأشكاله.

مبحث رابع: ويحمل التّمييز بين الإرهاب والتحديات الأمنية الأخرى.

الفصل الثاني: يحمل الإستراتيجية الأمنية الجزائرية في الحرب الدولية على الإرهاب ويتضمّن:

مبحث أوّل: إستراتيجية الجزائر الأمنية في مكافحة الإرهاب على المستوى الإقليمي على المستوى الإفريقي وفي منطقة الساحل الإفريقي وعلى المستوى العربي.

وفي مطلب ثاني: التعاون الجزائري والأوروبي والمتوسطي في مكافحة الإرهاب.

مبحث ثاني: الإستراتيجية الأمنية الجزائرية المشتركة على المستوى الدّولي في مكافحة الإرهاب.

المطلب الأوّل: التعاون الجزائري مع حلف الشمال الأطلسي.

وفي المطلب الثاني: التعاون الجزائر مع دول عدم الانحياز.

وفي المطلب الثالث: جهود الدبلوماسية الجزائرية على المستوى العالمي في مكافحة الإرهاب.

أوّلا: جهود الجزائر الدبلوماسية في هيئة الأمم المتحدة.

وثانيا: مكافحة الجزائر للإرهاب الدّولي من خلال تنظيم المؤتمرات والملتقيات والورشات الدّولية.

الفصل الأول

الإطار النظري و المفاهيمي للإستراتيجية الأمنية و الأمن و الإرهاب

تمهيد :

إن الحاجة إلى الأمن من الضروري الدول وضع استراتيجياتها الأمنية ، الأمر الذي أصبح مصدر قلق كبير للدول في النظام الدولي للقرن 21 ، تتطلب هذه الحاجة تصميم و رسم و تطوير إستراتيجيات على مستوى الوطني المصحوبة بأهداف التي إذا ما تحققت يمكن على أساسها تأمين المتطلبات اللازمة للأمن.

للدول دائما مجموعة متنوعة من الإستراتيجيات التي تهدف للإستخدام على المستوى الوطني أو الإستراتيجي للحكومة ، معظم هذه الإستراتيجيات موجودة في وثائق رسمية " formal documents" ، التي يتم تصنيفها و لا تكون مفتوحة للرقاب العامة .

في كثير من الأحيان ، الإستراتيجيات التي يتم التركيز عليها في الأمن الوطني تتعلق بالإستراتيجيات الشاملة للأمن الخارجي و الداخلي للدولة ، فضلا عن إستراتيجيات أكثر تخصصا مثل تلك التي تهدف إلى توجيه الإستراتيجية العسكرية في البلاد او استراتيجيات محددة تهدف لمكافحة الإرهاب . و هناك عدة أغراض من وضع الإستراتيجيات الأمنية ففي جوهرها تهدف إلى خلق إجماع بين كل من السياسة الخارجية و سياسة الدفاع و الدبلوماسية و أمن الوطن [1].

[1] ALAN , G.stolberg , Haw nation-states craft national security strategydocuments, Enlarged Edition, October 2012 , PP1-3

المبحث الأول : الأطر المفاهيمية للإستراتيجية الأمنية

إن التعريف الإستراتيجية الأمنية يعتبر مدخلا حتميا يلزم علينا التطرق إليه في سبيل الوصول إلى إرساء المبادئ المحددة لعلم الإستراتيجية في مجاله الأمني ، و قد صار من الضروري النهوض و تطوير معالم ذلك الفرع الإستراتيجي بالنظر إلى مجموع التطورات التي صاحبت مفهوم الأمن و توسع مضامينه الذي أصبح بصورة شاملة .

محاولة منا التعريف بالإستراتيجية الأمنية أمر صعب خصوصا عند الرجوع إلى أبعاد الأمن بمفهومه الواسع الذي أصبح يمس جميع القطاعات و منه الإستراتيجية الأمنية : "**هي الطريقة التي تهدف إلى تسخير كافة الإمكانات و القدرات المتاحة لمواجهة وضع أو موقف أو مشكلة أو حالة حفاظا على حالة الأمن ، و تطويع تلك القدرات لتلائم ظروف الواقع و تحقق الأهداف وفقا للمبادئ و الأسس الواردة في الخطط السياسية ، بشكل يحول دون وقوع أي خلل أمني أو يعوق احتواءه في سبيل توفير الاستقرار الأمني** " [1]

بداية ، تمثل الإستراتيجية الكبرى أعلى مستويات أنواع الإستراتيجية و منه الإستراتيجية الأمنية و غيرها من الإستراتيجيات المتعلقة بموضوع الأمن على المستوى الوطني أداة لتنفيذ الإستراتيجية الكبرى أو الشاملة .

الإستراتيجية المتعلقة بالأمن الوطني تشمل أنواع متعددة و إضافية من الوثائق و لها مسميات تختلف من دولة لأخرى على سبيل المثال :

- ✓ الورقة البيضاء كعنوان " للتقرير الحكومي الرسمي في عدد من البلدان بما فيها بريطانيا ، أستراليا ، نيوزيلندا ، كندا، هذه الورقة تحدد سياسة الحكومة في مسألة معينة إقليمية كالدفاع أو مكافحة الإرهاب .
- ✓ تشمل أيضا استعراض الدفاع الإستراتيجي المعروف في الولايات المتحدة الأمريكية بإسم : Q.D.R ، و يعتبر جهودا لربط المصالح و مسارات العمل الوطنية لدعم تلك المصادر العسكرية المطلوبة (القوات ، الموظفين ، البنية التحتية... إلخ) لضمان أن الأمة تمتلك القدرة العسكرية لضمان أمنها.
- ✓ كما يطلق عليها اسم إستراتيجية الأمن القومي أو الوطني التي تسمح للدولة التعرف على البيئة الأمنية و تشمل عناوين أخرى من الوثائق مثل الدفاع الوطني ، الدفاع العسكري ، إستراتيجيات مكافحة الإرهاب .

[1] ضياء الدين الخليل ، أسس الإستراتيجية الجنائية و تطبيقاتها الأمنية ، (الرياض : دار النشر المركز العربي للدراسات الأمنية و التدريب، 1992) ، ص ص 21-31 .

يمكن تجميع جميع هذه الوثائق الأمنية الوطنية في مختلف أشكالها و الأحجام الخاصة بها تسلسل هرمي ، حيث هناك علاقة تجمع بين الوثائق في كل مستوى من عملية صياغة الإستراتيجية ، حيث يفترض المنطق في كل مستوى تحكم واحد الثاني و خدمة مستوى لمستوى فوقه ، في هذه الحالة الإستراتيجية الامنية يتم إدراجها مع الإستراتيجية الكبرى التي تعتبر بمثابة المعيار الإستراتيجي لجيع وثائق الإستراتيجية الوطنية التابعة [1]

المطلب الأول : مفهوم الإستراتيجية الأمنية " إستراتيجية الأمن القومي"

إستراتيجية الأمن القومي أو كما يشار إليها الإستراتيجية الكبرى أو الشاملة " هي النهج الأوسع للدولة في السعي لتحقيق الأهداف الوطنية في البيئة الدولية ". النقطة المهمة هي أن تختار الدولة الأهداف على أساس مصالحها و القيم التي تأثرت أو هددت أو تلقى تحديا في النظام الدولي ، السؤال الذي يطرح : لماذا تصوغ الدولة سياسات و إستراتيجيات أمنية ؟ الجواب يرتبط بمفهوم المصالح " ، فتاريخيا تعتبر المصلحة الوطنية الهدف العام أو الطموحات ambitions التي تسعى لحمايتها . وتحقيق هذا لا يكون إلا من خلال مجموعة من الوسائل التي تصنف في أربع فئات: إعلامية ، عسكرية ، إقتصادية ، سياسية أو ديبلوماسية " حيث تقوم الدول بتنظيمها و تطبق بذلك عناصر القوة الوطنية معا لتشكل "طرق" أمنها الوطني أو استراجياتها الشاملة .[2]

الإستراتيجية الأمنية للدولة في المفهوم الحديث ، أصبحت ذلك الموضوع ذو الرؤية الشاملة ، تتداخل فيه أبعاد متعددة من بعد عسكري (القدرة العسكرية) للدفاع عن البلد ، بعد إقتصادي (القدرة على تلبية المطالب الأساسية للمواطنين) ، بعد سياسي (ينصرف إلى التركيز على الجانب الداخلي و الخارجي لسياسات الدولة) ، بعد يتعلق بتوجهات وإيديولوجيات الدولة ، بعد إجتماعي (يركز على البناء الإجتماعي من حيث تجانسه و تماسكه " وبعد جغرافي (متعلق بالموقع الجغرافي وحدود الدولة وعلاقتها مع دول الجوار). لتتعدد بذلك " ركائز إستراتيجية الأمن الوطني للدولة " من أمن داخلي هدفه تحقيق الإستقرار و التنمية ، أمن مباشر يركز على تأمين حدود الدولة و الدفاع عن أي تهديد لأمنها الداخلي ، و أمن خارجي ' إقليمي)' و هنا تتعلق المسألة بإستراتيجية الدولة في محيطها تجاه القضايا الإقليمية و المشاركة مع باقي دول الجوار في مكافحة المخاطر الأمنية من إرهاب و جريمة منظمة.

ليعرف قاموس وزارة الدفاع الأمريكية الإستراتيجية الأمنية بالإستراتيجية الشاملة total ، او الإستراتيجية الكبرى أو العليا " grand" أو العامة " general " و هي وثيقة يوافق عليها رئيس الولايات المتحدة الأمريكية لتطير و تطبيق و تنسيق أدوات القوة الوطنية لتحقيق الأهداف التي تساهم في تحقيق الأمن الوطني " .

[1] Alan , G .Stolberg , Op .Cit , P 15-16

[2] Opheim ,A ,Michael ,BOWEN,Nicolas And Viotti , ,R.Paul .Terorism and homeland securité : Thinking strategically about policy,CrS ?Taylor & Francis Group New York , 2008 , P 22

كما يرى الباحث " جهاد عودة " أن " الإستراتيجية الأمنية هي خريطة الطريق التي تهتم بالأنشطة على المستوى القومي ، تأخذ في إعتبارها كل عناصر القوة للدولة (مفهوم القوة الشاملة) تهدف نحو حماية المصالح الحيوية للدولة و أمنها القومي بمعناه الشامل لضمان استمراريتها و تنميتها " بهذا المفهوم الشامل يجعل الإستراتيجية الأمنية للدولة تضم في جوهرها استراتيجيات تخصيصية (من دفاع ، ديبلوماسية ، سياسة خارجية ، المن الوطني الشامل) في سبيل تحقيق الهدف العام في سياق أهداف تخصيصية لكن و في إطار متكامل و متناسق يتحقق الهدف العام بتحقق الأهداف التخصصية .[1]

تمثل إستراتيجية المن القومي للبلاد خطة الأمة للتنسيق في إستخدام جميع و سائل الدولة سواء العسكرية منها أو الغير العسكرية لتحقيق الأهداف التي تدافع عنها و التي تسمح بتحقيق المصلحة الوطنية .

يصف مصطلح الإستراتيجية الأمنية : كل منهجية ، مخطط لأة عملية عقلانية Racional Process تشكل من قبل القادة و صناع القرار في الدولة ، تأتي هذه العملية في شكل مكتوب من خلال إعلان رسمي عام حول الطريقة التي تنوي من خلالها الدولة تحقيق أهدافها الأمنية سواء في بيئتها الداخلية أو الخارجية الخاصة بها .

تعتبر الإستراتيجية الأمنية من بين الإستراتيجيات الرسمية للدولة ، و هناك عدد من أنواع مختلفة من المستندات الإستراتيجية الرسمية لمعالجة قضايا الأمن القومي ولكل منها اسم وصفي خاص بها ، ومن الأسماء الأكثر شهرة :

- إستراتيجية الأمن القومي national securité strategy
- مراجعة الدفاع الإستراتيجي strategic defense reviw
- الإسترتيجية الدفاعية الوطنية national defense strategy

من بين هذه الأسماء عادة ما يتم وصف أمن الدولة بإستراتيجية الأمن القومي ، حيث يمكن للأخيرة أن تخدم مجموعة متنوعة من الأغراض can serve variety of purposes حيث أشار sharon caulde أن الإستراتيجية الأمنية الوطنية الناجحة يمكن أن توفر القدرة على :

- وضع رؤية استراتيجية مفصلة للبيئة الأمنية الحالية و المستقبلية .
- تحقيق التواصل بين قيم الدولة توحيد مختلف السياسات و الإستراتيجيات المتعلقة بالأمن الوطني
- تقديم الغايات و الأهداف ذات الأولوية القابلة للقياس مع الجداول الزمنية .

تحديد العوامل الداخلية و الدولية مثل مقارنة القدرات ، القضايا ، الإتجاهات ، عوامل من شأنها أن تؤثر على تحقيق الأهداف و الغايات الأمنية .

- وضع نهج من طرف الحكومة لسياسة الأمن القومي و صنع الإستراتيجية ، هذا النهج الذي يشمل جميع الإدارات و الهياكل المؤسسية و الوكالات ذات الصلة .

[1] عبد المنعم محمد عدلي ، القرار الإستراتيجي في ضوء المتغيرات الدولية : دراسة في صنع القرار نموذج للتحليل ، ط 1 (القاهرة المكتب العربي للمعارف ، 2015) ص 38-40.

– تحديد مسارات العمل و الموارد (الطرق و الوسائل) التي يتم إستخدامها لتحقيق الأهداف الوطنية وتقديم التوجيه إلى الإدارات و المؤسسات الحكومية لوضع الميزانية و التخطيط ، و تنظيم مسؤولياتهم لتنفيذ الإستراتيجية .

– تعمل الإستراتيجة الأمنية كحلقة وصل بين الأهداف الإستراتيجية و مسارات العمل لتحقيق الأهداف .

لكن السؤال الرئيسي ما إذا كانت الإستراتيجية المنية تهدف في المقام الأول أن تكون إستراتيجية واقعية ، لديها القدرة على تحقيق أهدافها مقارنة مع المواد المتاحة ؟ أو بالأحرى ما هي أدوات الإتصال الإستراتيجي التي سيركز عليها من طرف الأمن القومي للبلاد ؟ [1]

أول إستراتيجية رسمية أمريكية للأمن القومي وضعت 1987 ،و قد وصفت بأنها وثيقة هامة " تجمع بين السياسة الخارجية و سياسة الدفع بل إنها تحدد الأهداف و المصالح الأمريكية و تحدد بعض التهديدات لتلك المصالح ،كما تنص على الأولويات و الخيارات التي تعبر عن جوهر الإستراتيجية و لا يمكن تقديم مثل هذه الإستراتيجية إلا في وثيقة سرية .

تعتبر الإستراتيجية الأمنية بمثابة التصور الشامل و المستقبلي لمسألة الأمن بمفهومه الواسع الذي يتضمن أمن الدولة السياسي ، العسكري ، الإقتصادي ، الإجتماعي ، البيئي ... الخ ، و الذي يأخذ في إعتباراته الحقائق السياسية الوطنية (الوضع الداخلي) وما يحدث في دول الجوار على المستوى الإقليمي بل و الدولي ، لتكون هذه الإستراتيجية قادرة على تحديد الخيارات التي من شأنها إحتواء مصادر التهديد إما بالحد من قوة تأثيرها أو من خلال تحييدها و إخراجها من دائرة المواجهة أو مواجهتها بشكل مباشر أو غير مباشر ومن تم و ضع السياسات و الخطط و البرامج اللازمة للتعامل مع تلك التهديدات و تحقيق تأمين الدولة و حماية مصالحها .

[1] Alan ,G,Stloberg , Op ,Cit P 14

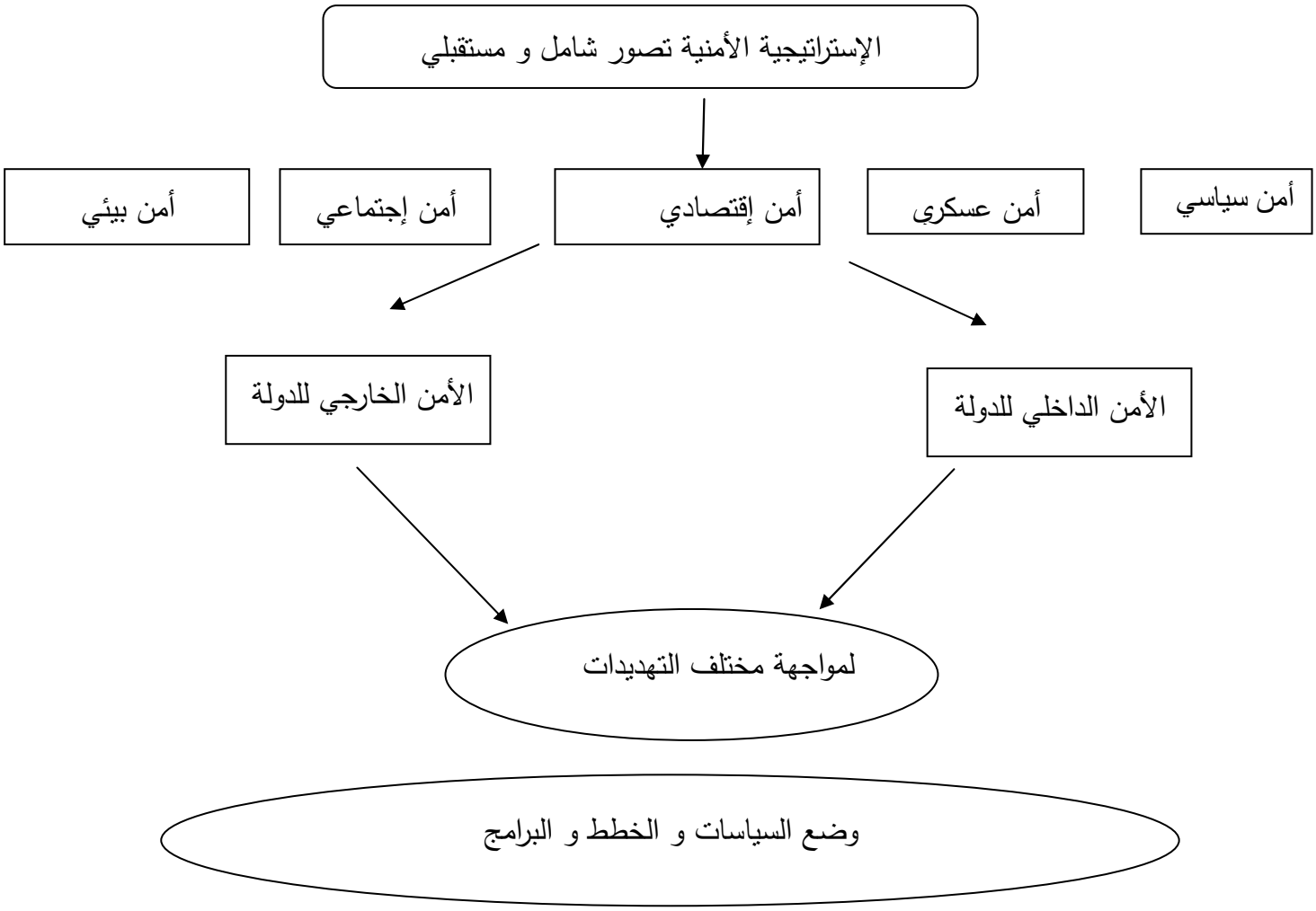

إن الرؤية الإستراتيجية للأمن تجعله مفهوم ديناميكي قابل للمراجعة و التقييم بشكل دوري ، ومن الطبيعي أن تتسم سياسة و برامج تنفيذ الإستراتيجية الأمنية هي الأخرى بالحركية التي تستلزم مراجعتها لتقرير مدى توافقها وملاءتها لإنجاز أهداف الإستراتيجية المحددة منه ، منه من أساسيات العمل لصياغة إستراتيجية الأمن الوطني للدراسة وتحديد طبيعة التهديدات ، المخاطر ، مصادرها و أشكالها [1]

تختلف الإستراتيجية الأمنية في جوهرها عن الإستراتيجية العسكرية إلا في طبيعة النشاط نتيجة المشكلات التي يهتم بها كل منهما و طبيعة الإمكانيات و القدرات التي تتناسب و تحقيق الغايات التي تسعى إليها الدولة [2]

[1] كمال الأسطل ، الإطار العام لصياغة إستراتيجية أمنية شاملة ، تاريخ النشر 16-01-2011 ، الجزء الأول ، على الرابط التالي : k-100 action-detail&id=100

[2]

تعرف الإستراتيجية في ميدان العلوم الأمنية بأنها " تصور عام أو إطار عام أو خطة بعيدة المدى تعمل على توظيف إمكانيات و طاقات كافة مؤسسات الدولة والمجتمع وتوجيهها للعمل بشكل منتظم ، تكاملي و فعال لتحقيق الأمن بمفهومه الواسع عبر مجموعة من الخطط الفرعية و البرامج و الوسائل المختلفة التي تنسجم مع طبيعة كل قطاع"[1]

إن سرعة و تغير مستجدات اللبيئة الدولية ، يحتم على كافة الدولة التوافق نحو مفهوم الأمن الشامل الذي يمكنها من مواجهة المخاطر الأمنية و يكون ذلك من خلال وضع إستراتيجيات أمنية جديدة ، تتضمن فقكرا أمنيا متطورا ، أساليب و آليات و برامج حديثة تساير الأوضاع الأمنية القائمة .

يرى الشهراني " أنه و طبقا للفكر الإستراتيجي المعاصر تعد الركيزة الأمنية بجانب السياسة و الإقتصادية بمثابة أسس و ركائز نمو وإستقرار الدولة ، حيث يعتبرها متداخلة وكل منها يشكل عامل تأثير على الأخر ومع ذلك تعد الركيزة الأمنية ذات أهمية خاصة نظرا لشدة تعقيد المسائل و القضايا الأمنية التي تواجه الحكومات و الشعوب في العصر الراهن ، لذلك غياب استراتيجية شاملة و متكاملة للأمن بمثابة ثغرة و تهديد للأخير و فعاليتها تتجسد عند صياغتها من خلال التنبؤ لما ستكون عليه الظواهر الإجرامية و درجة خطورتها ، و التطور في أساليب ارتكابها ، بإعتبار المستقبل إمتداد للماضي .[2]

ما يجدر الإشارة إليه ان للإستراتيجية الأمنية جانبان : الأول يتمثل في سعي الدولة الدائم لحماية المصالح الوطنية و التعايش مع المتغيرات الأمنية و الإقليمية منها أو الدولية / من خلال التفاعل الإيجابي بين عناصر الدولة سواء البشرية أو المادية ، أما الجانب الثاني يتمثل في السعي لحماية كيان الدولة من الأخطار و التهديدات المحتملة داخليا و خارجيا و المقصود هنا حماية الأركان الثلاث المكونة للدولة الشعب ، الإقليم ، السيادة ، بتعبير أخر أن تهديد للأمن الوطني بدرجة او بأخرى .

تلك الدولة لها بيئتها الأمنية داخليا ، إقليميا و دوليا ، لها مقوماتها و ظروفها التاريخية ، الإجتماعية و السياسية ، تحدد مصالحها الوطنية من حيث أهميتها و أولويتها كما تحدد بالمقابل الأخطار الداخلية و الخارجية التي تواجهها و الأخطار .

المحتملة الوقوع ، الأمر الذي يجعلها تضع سياسات و خيارات و مجموعة بدائل لتعزيز أمنها الوطني و حماية مصالحها بإستخدام كل الوسائل المتاحة .

وعليه الإستراتيجيات الأمنية من بين أهم الوسائل و الأدوات للتنبؤ بالمشكلات و الظواهر و المتغيرات المؤثرة بشكل كبير على امن الدولة الشامل بأبعاده و قطاعاته المختلفة ، هذه المتغيرات التي عرفت تطورا و تجددا باستمرار مع تشابك المصالح ، التطور التقني و الصناعي و العلمي ، النقل و الإتصالات و هيمنة الدول الكبرى ، إتساع الهوة بين دول الشمال و الجنوب ، تطور الجرائم العابرة للحدود ، ما حتم

[1] ضياء الدين خليل ، مرجع سابق ص 22

[2] عباس عبد الهادي عبد الناصر ، الأمن الشامل و انعكساته على التخطيط الإستراتيجي للأمن الوطني (جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية 2008) ص 136

على الدول بناء إستراتيجيات امنية فعالة لمواجهة مجموع الأخطار و التهديدات التي من شأنها زعزعة أمنها و سلامتها .

المطلب الثاني : مقومات الإستراتيجية الأمنية

إن أساس الإستراتيجية الأمنية هو تحديد الدولة مجموعة الأخطار سواءا التي في صدد مواجهتها ، أو الأخطار المحتملة الوقوع و درجة اهميتها ، من تم تحديد قدرات مواجهة هذه الأخطار سواءا القدرات البشرية أو المادية ، و عليه تقوم إستراتيجيات الأمن الوطني على مجموعة من المقومات نذكرها كالآتي :

المقوم العقائدي : و يقصد به العقيدة و منظومة القيم السائدة في المجتمع في بالمقابل درحة قبولها من مختلف فئات الأخير و درجة تمثيلها في بقية المقومات الأخرى ، في هذا السياق نشير إلى العقيدة الأمنية و التي تعني " مجموع الآراء ، الإعتقادات و المبادئ التي في مجملها تشكل نظاما فكريا لمسألة الأمن في الدولة ، تتبناها الأخيرة عندما يتعلق الأمر في مواجهة مجموعة من التحديات و القضايا التي تشكل خطرا على أمنها ، هذه العقيدة من شأنها إمكانية تفسير مجمل الأحداث ذات الطابع الأمني ، عبارة عن أداة تقوم الدولة من خلالها بتعريف التهديدات الأمنية .[1]

العقيدة الأمنية ذو صلة بإستراتيجية الأمن الوطني ، حيث توجه الغرض العلى للدفاع و السياسات الأمنية التي تحدد المبادئ العامة و المهام الأساسية للقوات المسلحة ، المجتمعات الإستخباراتية و الديبلوماسية بالتالي تسعى لتحقيق الأهداف الوطنية ، لا يمكن ان تنشأ من فراغ حيث تعود جذورها بشكل حيوي من تاريخ ، جغرافية ، و ثقافة الدولة بالتالي مكون معقد للغاية [2] .

المقوم السياسي : و نعني به شكل الحكم ، مؤسساته ، مدى قدرته على تحديد الأهداف و المصالح الوطنية بدقة ومن تم وضع سياسات و استراتيجيات بتحديد الخيارات المتاحة لتحقيق تلك المصالح و حمايتها .

كما وتهتم الركيزة السياسية للإسترتيجية الأمنية على السلوك الخارجي للدولة – في سياق الأمن الخارجي – و على نطاق أوسع من خلال تحليل السياسة الخارجية لها ، في هذا الجانب سيتم إعتماد نهج الدور كإطار نظري لتحليل السياسة الخارجية ، نهج إستخدام في مجال العلاقات الدولية بداية من عام 1970 من قبل kalholsti ، و tpzi ggughr, fdkصورات / مفاهيم الدور الوطني national role perceptions / conception ونماذج المشاركة في عالم الشؤون السياسية ، في مقالة تحت عنوان national role concepetions in the study of forgein policy، هولتسي وحد له بعض المفاهيم التي يمكن استخدامها في تحليل السياسة الخارجية : كسلوك و أداء الأدزوار role performance الذي يشمل إتخاذ المواقف ، القرارات الإجراءات و عمل الحكومات في تنفيذ إستراتيجياتها المحددة لمفاهيم دورها الوطني .

[1] صالح زياني ، تحولات العقيدة الأمنية الجزائرية في ظل تنامي تهديدات العولمة ، مجلة المفكر ، العدد 5 بسكرة : جامعة محمد خيضر ، 2012 ص 290

[2] Joshy manog et Abhijit , Lyer Mitra , National securité : the need for a doctorine , special report , februry 2014 date de consltation, 19-04-2015 .sur le site : www.orfonline.org

في تحديد للمبادئ الرئيسية لنهج الدور ، وجهت 04 أسئلة لأنصار النهج عند تحليل السياسة الخارجية و هي : ما هي مصادر تصورات / مفاهيم الدور التي يحتفظ بها صناع السياسة الخارجية ؟

إلى أي مدى تلعب الإستراتيجيات (مفاهيم الدور) بالمقابل إجراءات (أداء الدور) درجة التوافق و التناغم ؟

استخدم منظري الدور هذه الأسئلة في محاولة للربط بين تحليلاتهم للسياسة الخارجية لنهج الدور و قسم الأخير إلى مصادر الدور role sources تصورات الدور role perceptions حيث يرى هولستي أن أداء الدور يكون في شكل القرارات السياسية الخارجية و الإجراءات الناشئة في المقام الأول من مفاهيم دور صانعي السياسات .

إن عوامل الإحتياجات و المطالب المحلية ، الأحداث الحرجة لإتجاهات البيئة الخارجية تشكل توجه السياسة الخارجية و بناء تصور الدولة و موقفها في تنفيذ دور معين المقصود به الأداء . ف robert Keohane و Judith Goldstein يعرفان مفاهيم الدور الوطني بأنها مجموعة قواعد تعبر عن سلوك السياسة الخارجية المتوقع و تجمع العمل : يمكن النظر إليها على أنها خارطة الطريق " road map" التي يعتمكدها صانعي السياسة الخارجية في تبسيط و تسهيل الواقع السياسي المعقد ، هذه الخارطة تتضمن أهداف ، إستراتيجيات نابعة من طرف مصادر مختلفة قد تكون ثابتة أو متغيرة ، خارجية أو داخلية ، لتتحدد مصادر الدور من عوامل الثقافة ، التاريخ القوانين الداخلية ، لبقيم الوطنية و الشخصية ، القدرات و موارد الدولة ، المواقع ، الأدوار التقليدية ، الإيديولوجية الظروف الخارجية المرتبطة بالوسط الدولي مثل الإلتزامات و المعاهد الدولية ، الإحتياجات المحلية ، الشعور بالخطر من الأعداء و دول الجوار ... الخ ، لتشكل مجموع هذه المصادر في الأخير مفهوم الدور لصانع السياسة في توجهات البلاد سواء في النظام الدولي أو النظم الإقليمية التابعة لها و تنشئ عند الدولة مواقف معينة تعرف في نهج الدور بمفاهيم الدور الوطني .[1]

وفقا لهولستي : " مفاهيم الدور الوطني هي أنواع عامة من القرارات و الإلتزامات و القواعد لصانعي السياسة و الإجراءات المناسبة لدولتهم ، و الوظائف التي و إن وجدت ينبغي على دولتهم أداؤها على أساس مستمر قفي النظام الدولي و النظم الإقليمية التابعة لها " .

المقوم الإقتصادي : المقصود به قاعدة الدولة الإقتصادية و الموارد الطبيعية التي تمتلكها ، إضافة لدرجة التقدم و أسس النظام الإقتصادي التي تقوم عليه ، و تحاول الدولة في هذا الإطار جاهدة لتوفير بيئة مناسبة لهذا المقوم سواء بجذب الإستثمارات الأجنبية أو إيجاد قاعدة إقتصادية قوية .

المقوم الجيوبولتيكي : المقصود منه العامل الجغرافي للدولة من موقع ، مساحة ، توزيع السكان ، و أقاليم الدولة بالإضافة لوضع الدولة بين دول الجوار .

[1] Sekhri ,Sofiane ?Op .Cit PP427-428

مقومات القوة : تأتي في المقام الأول القوة العسكرية بالإضافة لمجموع المقومات السابقة من قوة سياسية ، إجتماعية ، إقتصادية ...الخ يمكن القول ان مجموع المقومات متداخلة فيما بينها يؤثر بعضها على الآخر و بالتالي تشكل كلا لا يتجزأ و إذا اختل واحد فإن ذلك سيشكل ثغرة من شأنها أن تهدد الأمن الوطني للدولة هذا من جهة ، و في نفس الوقت مجموع هذه المقومات يحدد لنا سياسات و استراتيجيات الأمن الوطني .

فالإستراتيجية الأمنية الفعالة هي التي تسعى في النهاية إلى المحافظة على البلاد إنطلاقا من تحديد مصالحه و قضاياه و حماية الدولة من التهديدات الداخلية و الخارجية و التماشي مع متغيرات البيئة الأمنية .

يستلزم صياغة الإستراتيجية الأمنية بالضرورة مراعاة قضايا الأمن الوطني ، فلكل دولة وضعها السياسي الإقتصادي ، الإجتماعي ، والجيوبولوتيكي الخاص بها ، تبعا لذلك لكل بلد مسائله الأمنية يواجه أخطار و تهديدات لا يواجهها بلد آخر وذلك راجع لإختلاف الأوضاع و الظروف .[1]

المطلب الثالث : سمات و خصائص الإستراتيجية الأمنية

من خلال التعاريف السابقة للإستراتيجية الأمنية يتوضح لنا أنها تتميز بعدة سمات و خصائص حسب حقيقتها و طبيعتها ، و لكن قبل الشروع في تحديد سمات و خصائص الأخيرة لابد من تحديد الفارق الأساسي بين السمة و الخاصية حيث لابد من التنبيه له وتجنب الخلط المستمر بين المتغيرين فالسمة المقصود منها " الصفة المستمدة من الطبيعة الخاصة لذات الشيء أما الخاصية فتعني " الصفة التي يكتسبها الشيء نتيجة مع ظروف الواقع المتغير بإستمرار" [2].

الفرع الأول : سمات الإستراتيجية

طريقة علمية تعتمد بالدرجة الأولى على التخطيط الأمني ، لماذا ؟ لدراسة حجم الظاهرة أو الموقف المشكلة إضافة إلى التعرف على حجم و أبعاد كافة إمكانيات و قدرات الدولة المتاحة .

تتسم الإستراتيجية الأمنية بالواقعة من حيث تعاملها مع الموقف الأمني من حيث تجنيد الوسائل القادرة على مواجهة و تحقيق الأهداف.

تهدف من حيث طبيعتها إلى إحتواء الموقف أو المشكلة و محاولة القضاء عليها دون إحتمالية وقوعها في المستقبل .

تتسم الإستراتيجية الأمنية بالحركية الناتجة عن محاولة التصدي و مواجهة موقف أو مشكلة واقعية

تتوقف درجة نجاح الإستراتيجية الأمنية من خلال تحقيقها عنصر المبادرة في سبيل إحتواء مصدر الخلل الأمني خصوصا من قبل أولائك الذين يريدون زعزعة الإستقرار ، كما تتسم الإسترتيجية الأمنية بمدى سريتها بشكل يضمن نجاحها .

[1] بن معيض آل سمير فيصل ، إستراتيجيات الإصلاح و التطوير الإداري و دورها في تعزيز الأمن الوطني (الرياض ، مركز الدراسات و البحوث ، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ، 2007) ص 165-167

[2] ضياء الدين خليل ، مرجع سابق ص 23 .

الفرع الثاني : خصائص الإستراتيجية الأمنية

هناك مجموعة من الخصائص الناتجة عن إتصال الإستراتيجية الأمنية و يمكن إجمالها كالآتي :

تتميز الإستراتيجية الأمنية برجوعها الدائم و المستمر للماضي سعيا منها للإستفادة من سبق و مواجهة أي خلل أو موقف أمني حاليا و تحقيق أهداف مستقبلية .

تتصف بالمرونة لضرورة التكيف مع الواقع الذي يتميز بشدة التغير . و بالتالي على الإستراتيجية الأمنية تبني حلولا و بدائل تحسبا لظروف الواقع الأمني .

قابلية الإستراتيجية الأمنية بالتأثير و التأثر كافة ظروف ووقائع البيئة الأمنية ، أي قدرتها على التأثير و التأثر على حد سواء .

ضرورة إعتمادها على كافة قطاعات الدولة سواء الأمنية منها و غير الأمنية ، سياسية ، إقتصادية ، اجتماعية ، عسكرية ، ديبلوماسية إعلامية ، ..الخ هذا لنجاحها و فعاليتها لتحقيق الأهداف المرجوة .

قدرة الإستراتيجية الأمنية على إحتواء المشكلة الأمنية ، بشكل حتى و إن لم يتم القضاء فيه عليها تماما ، فإنها يمكن على الأقل منع تفاقمها و إحداث آثار سلبية على أمن الدولة .[1]

المطلب الرابع : أنواع الإستراتيجيات الأمنية

مما لا شك فيه أن الأمن القومي بذاته و المحافظة عليه يعتبر من بين الأهداف الأساسية و المركزية التي تسعى الدولة لتحقيقها بإستخدام كافة إمكانياتها بجوانبها المختلفة ، لتصبح مسالة الأمن الحجر الأساس لتقدم و استقرار أية دولة لذا تزداد أهميته يوما بعد يوم ، في ضوء ذلك تسعى الدول جاهدة بالرجوع لمواردها و قيمها الأساسية بمواجهة التهديدات الداخلية و الخارجية القائمة أو محتملة الوقوع ، عن طريق رسم سياساتها ة استراتيجياتها الأمنية الخاصة بها ، هذه الأخيرة التي تتغير من دولة لأخرى لكن الأمر لا ينفي تشاركها في نفس الأهداف و الغايات الأمنية ، ما يستلزم ضرورة التعاون و التنسيق في بعض الأحيان ومنه الأمر راجع بالأساس إلى المصالح التي تسعى الدول تحقيقها و تأمينها .

مما ، تقدم موضع الأمن القومي الذي يعني في مضمونه مواجهة التحديات الداخلية و الخارجية في نفس الوقت بجانب صانع القرار الذي يشكل و يرسم أهم القرارات فيما يتعلق ذلك ، تصبح المعادلة أن كل منهما أداة الربط بين السياسة الداخلية و الخارجية ، فالعلاقة وثيقة بين الأخيرة و مسألة الأمن ، منه و إنطلاقا من العلاقة بين سياسة الدولة و ضمان أمنها على الصعيدين الداخلي و الخارجي إضافة إلى ضمان تحقيق الأمن بإعتباره هدفا أساسيا لصانع القرار ، نستنتج أن سياسة صانع القرار يتفرغ عنها ، استراتيجية داخلية و إستراتيجية خارجية ، و عليه تنبثق لنا كل من استراتيجية الأمن الداخلي و استراتيجية الأمن الخارجي و هما أنواع الإستراتيجية الأمنية .

[1] ضياء الدين خليل ، مرجع سابق ، ص 24-28

الفرع الأول : استراتيجية الأمن الداخلي

بداية الحديث عن موضوع الأمن الداخلي من بين المسائل الحيوية و الهامة لجميع الدول ، ففي العديد من الحالات ما أثرت قوة الأمن الداخلي في مواقف و انتصارات و هزائم بعض الدول عند دخولها صراعات و نزاعات ، فالكثير منها دخلت معارك و خسرت خارجيا لكنها لم تسقط من الداخل ، لهذا السبب ترى حكومات الدول أن أبرز إهتمامها هو تحقيق الأمن الداخلي في بيئتها الوطنية [1] .

المقصود من الأمن الداخلي إحتواء و سيطرة الدولة لكل العناصر المسببة لغياب الأمن من مكافحة حركات التمرد ومحاولات الإنفصال ، العصيان و محاولات هدم النسيج أو البناء الداخلي للمجتمع ، أعمال التخريب ... الخ و دور الدجولة هنا يكون في مدى سيطرتها على التهديدات الداخلية التي تواجهها من سياسية ، إقتصادية ، إجتماعية ... الخ التي تؤدي بطبيعة الأمر إلى زعزعة الإستقرار السياسي و البناء الإجتماعي و التنمية الإقتصادية للدولة ، الأمر الذي يستدعي من صناع القرار إلى " الوعي الدقيق لحماية الموقف إضافة الى التنبه

في وقت مبكر النزوع لمعالجة المشكلة في إطار رسم سياسة أمنية تتفرع منها إستراتيجيات الأمن الداخلي التي تهدف إلى :

استقرار و استمرارية النظام السياسي ، من خلال إحتواء التهديدات سواء العسكرية أو غيرها على المجتمع الإقتصاد الوطني و عملية التنمية .

الأمر الذي يتيح لصناع القرار القدرة على التحرك داخليا ، و إقليميا و دوليا و منه نستنتج أن الأمن الداخلي و الأمن الخارجي يتفاعلان بصورة مستمرة .

الفرع الثاني : إستراتيجية الأمن الخارجي

من المسلمات التي جرى تداولها عند دراسة و بحث قضية الأمن القومي هو إعتبار أمن الدولة كلا يجمع بين الأمن الداخلي و الأمن الخارجي ، الأخير يعني تحقيق أهداف السياسة الخارجية و قدرة الدولة على مواجهة التهديدات الخارجية بإحتوائها كمحاولات العدوان الخارجي بكافة أشكاله ، لذلك يعتبر الأمن الخارجي مثابة مرآة أو واجهة الأمن الوطني و يمثل " ذراع الدولة الممتد إقليميا و دوليا ، يكون الهدف من حماية الأهداف و المصالح الوطنية المتمثلة أساسا في حماية حدود الدولة ، أراضيها و شعوبها و ثرواتها ضد أ] عدوان سواء مباشر أو غير مباشر . " فالأمن ألٌيمي يعد جزءا من إستراتيجية الأمن الخارجي يعكس ظاهرة أو غالبية الدول التي ترتبط بمنطقة أو مناطق أمن ، فما المقصود بمناطق الأمن لدولة ما ؟

" هي تلك المناطق أو الرقعة الجغرافية التي لها تأثير مباشر على سلامة أراضيها و استقرارها ، من حيث إرتباطها الوثيق بمصالحها و سياساتها الإستراتيجية حيث تتحدد منطقة الأمن في ثلاث معايير :

[1] تامر كامل الخزرجي ، العلاقات السياسية الدولية واستراتيجيات إدارة الأزمات ، ط 1 (دار النشر : دار المجدلاوي للنشر و التوزيغع ، 2005) ص 327-329 .

الموقع الجغرافي للدولة / المعيار السياسي أو الإيديولوجي للدولة / معيار قوة الدولة بمختلف أشكالها .
من أهم النتائج المتعارف عليها ، أن إستقرار مناطق الأمن لدولة ما يعد مبثابة ضمان أمنها الإقليمي ما ينعكس على أمنها الخارجي و الداخلي و بالتالي أمنها الوطني .
فتحقيق الدولة المستمر لمصالحها و حمايتها يجعله دوما في حالة مستمرة نحو خلق بيئة خارجية ملائمة مناسبة تأخذ في الإعتبار الوسائل و الإمكانيات المتاحة ، فالملاحظ ان بعض الدول تعتمد في إستراتيجية أمنها الخارجي أسلوب الحوار و الإقناع في حين تلجأ بعض الدول إلى أساليب التدخل المباشر و غير المباشر .
من اهم ميزات إستراتيجية الأمن الخارجي هي شدة الديناميكية و النسبية تبعا لإجراءات الدولة الأمنية المتغيرة هي الأخرى ، بسبب تغير المصالح الوطنية وفقا لسلم أولويات الدولة / كما أن هناك حقيقة لا يمكن إخفاؤها وهي مدى الترابط بين الأمن الداخلي و الأمن الخارجي ، حقيقة تمثل حلقة الوصل عند صانع القرار و أهداف السياسة الخارجية .
ما يجب الإشارة إليه ، أنه و في سياق صياغة أي دولة إستراتيجيتها على المستوى الخارجي يجب بالضرورة بناء مجموعة من " الحسابات الإستراتيجية " تتناول قدراتها الذاتية و ظروف البيئة الداخلية و الإقليمية و كذا قدرات الأطراف الفاعلة ، كمفتاح نجاح إستراتيجيتها الأمنية ، و مواجهة للتهديدات الواقعة أو المحتملة و تحقيق مصلحة الأمن [1].

الفرع الثالث: العلاقة بين الإستراتيجيات الأمنية

من اهم الصعوبات التي تواجه صانع القرار هو مدى تفاقم التحديات التي تواجه الدولة ما يؤثر سلبا على قدرتها في مواجهة عمليات الإختراق الخارجي ، هذا إضافة إلى أن تحرك الإستقرار الداخلي مرتبط بالوضع الداخلي ، و عليه نستنتج أن إستراتيجية القرار لردع التحديات بصفة عامة ذات إرتباط مباشر على القدرة في تحقيق الوحدة الوطنية و الإستقرار السياسي و الإنسجام الإجتماعي ، و الحقيقة لا تحتاج نقاشا فبدون أمن خارجي تصبح إجراءات تصميم و رسم الإستراتيجية المنية لتحقيق الإستقرار الإجتماعي في صعوبة أكثر لأننا في بيئة أمنية معرضة لمجموعة من التهديدات تأثر على إستقرار أي منطقة ، الأمر الذي يحتم على الدول بناء خططها و إستراتيجياتها الأمنية بمراعاة مختلف التفاعلات الخاصة بمناطق أمنها .
ما يجدر الإشارة إليه ، أن البيئة الخارجية بمثابة واجهة تعكس الأمن الخارجي ، بكن نجاح أو فشل الإستراتيجية الأمنية الخارجية بمثابة نجاح أو فشل بالنسبة للبيئة الداخلية ، ما نستنتجه علاقة الترابط الفعلي بين البيئتين و الإستراتيجيتين الداخلية و الخارجية ، لذلك صانع القرار يسعى دوما لضمان بيئة أمنية مناسبة على الصعيدين الداخلي و الخارجي لتحقيق الأهداف على مختلف المستويات سياسية ، إجتماعية ، إقتصادية ...الخ إذن العلاقة بين الإستراتيجيتين واضحة من حيث حماية المصالح الأساسية

[1] تامر كمال الخزرجي ، مرجع سابق ص 330-332.

للدولة و هي علاقة تفاعل مستمر ، مثلما التحديات متفاعلة و متداخلة ، وكلا الإستراتيجيتين هدفهما الأساسي التصدي لمختلف التهديدات الأمن القومي و قاعدتهما هي السياسة الأمنية التي يضعها صانع القرار .[1]

المطلب الخامس : مضمون الإستراتيجية الأمنية

تعرف الإستراتيجية الأمنية على أنها " علم و فن تحقيق الغايات الأمنية العليا بالإستخدام الأمثل للإمكانات السياسية و الإقتصادية و الإجتماعية في سبيل إستيعاب الظواهر التي من شأنها أن تهدد أمن الدولة " كما يعرفها جونميرشيمر " مجموع الخطوات المتخذة من قبل الدولة من أجل كسب الحرب أو منعها ، أو إحتواء معتدي أو الحفاظ على توازن القوى أو القضاء على تهديد معين للأمن القومي "

ومنه ما مضمون الإستراتيجية الأمنية ؟

الأمر المتعارف عليه و لابد الإشارة إليه ، أن إستراتيجية الأمن الوطني للدولة تبني أساسا على تحديد مجموعة من المتغيرات المتمثلة في طبيعة التهديدات ، كما أن أساسها حماية مصالح الدولة ، في ظل كل هذا ، مرجعيتها هي الطبيعة الإيديولوجية التي تحمل السياسات الخارجية مثل الليبرالية و الاشتراكية و غيرها .

مثلا بالرجوع إلى لإستراتيجية الأمنية الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 ، تقوم حسب وجهة نظر روبرت كوفمان robert G.Kaufman على مجموعة النقاط الجوهرية :

تشخيصهم مصدر تهديد الامن القومي الأمريكي في ظاهرة الإرهاب ، و كان هدفهم الأساسي مكافحة الظاهرة و ملاحقة تنظيم القاعدة أمنيا و عسكريا إضافة إلى تجنب تكرار وقوع هجمات ضد مصالحها .

العنصر الثاني في الإستراتيجية الأمنية تمثل في محاولة تهدئة النزاعات الإقليمية من تحولها إلى نزاعات مسلحة خصوصا بالمناطق التي ترى فيها مصالحها الحيوية مثل منطقة الشرق الأوسط .

السيطرة و الضغط على الدول التي تحاول الحصول على أسلحة الدمار الشامل عبر العالم سواءا من حيث الصناعة ، المتاجرة من بيع و شراء ، أو وقوعه في يد الدول التي تعتبرها مهددة لمصالحها .

تشجيع التنمية في دول العالم الثالث من أجل تحقيق الإستقرار و لا تنتقل ظاهرة الإرهاب إلى الدول الغربية .

الملاحظة في مجموع النقاط المذكورة أن كوفمان قد جمع بين مقاربتين من حيث بناء الإستراتيجية الأمنية الأمريكية ، الأول متمثلة في المقاربة الواقعية الجديدة عند تحدثه عن فكرة الأحلاف العسكرية و مراقبة التسلح و محاصرة الأعداء ، و الثانية متماثلة في المقاربة الليبيرالية الجديدة عند تحدثه عن أفكار الديمقراطية التعاون ، الانفتاح الإقتصادي و التنمية الإقتصادية كعنصر للإستقرار .[2]

الفرع الأول : الأمن و الدفاع متغيران رئيسيان في الإستراتيجية الأمنية

[1] تامر كمال الخزرجي مرجع سابق ص 335

[2] عامر مصباح ، نظريات التحليل الإستراتيجي و الأمني للعلاقات الدولية ، ط 1 (دار النشر : دار الكتاب الحديث 2010) ص 120 – 121

يعتبر موضوع الأمن و الدفاع من أكبر تحديات القرن 21 ، في مرحلة تطورت فيها مصادر التهديد بصورة سريعة و مستمرة من نشاط الجماعات الإرهابية ، الصراعات الداخلية المفتوحة ، التزعزع و اللا استقرار الإجتماعي ، و بالتالي أصبحت أولويات المجتمع الدولي تدور حول حماية الأفراد ، تحقيق السلام . اليوم و بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 ، السياق الجيوبوليتيكي الإقليمي و العالمي يعرف بخاصية الخوف و غياب الأمن ، مع مسار سياسي صعب مصحوبا بمظاهرات أحيانا عنيفة ، ذات قمع وحشي فكل الدول غير مستثناة من هذا المنطق .

ليست كل النزاعات قد تؤدي بالضرورة إلى حالة اللا أمن أو تدخل عسكري عنيف بالعكس ، سوء التسيير العسكري ، عدم الفهم ، الشك و عدم اليقين إضافة إلى عدم معرفة و تجاهل الجهات المسؤولة عن الأمن و الدفاع و غياب مسؤولياتهم وأدوارهم و إلتزاماتهم عوامل من شأنها أن تكون قاتلة لأمن الدولة .

يشكل الدفاع و الأمن عصب الإستراتيجية الأمنية لأي دولة بغية تحقيق السلم و الإستقرار في إقليمها ، الدفاع مفهوم يختلف من دولة لأخرى بالنظر إلى الإحتياجات و الوظائف و الحقائق الخاصة بالشعوب ، الموارد البشرية المادية و أيضا السياق الإقليمي للدولة .

تجمع إستراتيجية الأمن الوطني في مضمونها كالإسترتيجيات الداخلية للدولة من أجل تحقيق السلم و حماية إقليمها ، تأمين مواطنيها ، كونها حصانة ضد التهديدات و العدوان العسكري أو هجومات المتمردين ، فالدفاع يعني الوسائل و القوة العسكرية التي تملكها الدولة للتأكيد على حماية الإقليم و أفراده من أي عدوان خارجي ، بمعنى آخر حماية الوحدة الترابية من التهديدات الخارجية . [1]

نقطة أخرى لابد من الإشارة إليها التي تعتبر من أهم مميزان ديناميكيات التفاعل الأمني بين الوحدات الدولية في النظام الدولي ما اصطلح عليه بتري بوزان مصطلح مأزق الدفاع thje defence dilemma الذي يتمحور الإهتمام فيه حول مجموعة من الأسئلة مثل :

هل الدولة آمنة ؟ وهل تشعر بحقيقة ذلك ؟

ما السياسات المطلوبة لتحقيق او المحافظة على الأمن القومي ؟

ما طبيعة الإستراتيجيات اللازمة للحفاظ على استقرار الدولة ؟

من خلال طبيعة الأسئلة الواردة ، يتبين و يتوضح لنا أن مستوى التحليل النظري يرتكز على المظاهر الإستراتيجية المختلفة و الجانب العسكري الذي ما زال يطغى جل الممارسات العملية لقضية المن القومي و داخل الإستراتيجيات الأمنية للدول رغم تطور مفهوم الأمن من حيث المضمون و الشكل .

بالإضافة لذلك ان من الأمور و المتداول عليها في العلاقات الدولية هو القوة العسكرية كأحد أهم الأدوات الرئيسية في تحقيق الأمن و بالموازاة مع ذلك التهديد العسكري كأحد أهم مصادر التهديد الرئيسية

[1] Mialisao Randriamampiania ,Sécurité et defence : bouveaux defis ,nouveaux acteurs , freidirich-Ebert-stifing Allemagne, 2009,PP 5-6.

للأمن القومي ، الأمر الذي يجعل بعض المحللين في الشؤون الأمنية يجزمون أن القوة العسكرية أساس تحليل العلاقات و السياسات الدولية [1]

مما يتفق و يجمع علبه المفكرون الإستراتيجيون أن التهديدات العسكرية تأتي في سلم اولويات و أجندة الدراسات الأمنية باعتبارها العنصر الأساسي في زعزعة استقرار الدولة مما يجعل هذه الأخيرة تسعى لإكتساب القوة العسكرية لإحتواء تلك التهديدات .

المقصود من فكرة الدفاع حو حماية الدولة من التمزق من قبل أهي هجوم عسكري خارجي و حتى إضطراب داخلي ، و هنا يتفق و يلتقي كل من بوزان و ميرشمير في مفهوم المساعدة الذاتية التي اعني في جوهرها اعتماد الدولة على قدراتها الذاتية لحماية نفسها من ضد أي تهديد يمس أمنها القومي .

يبقى مبدأ الدفاع الإتجاه البارز في بناء الدول لبناء لاستراتيجيتهم الأمنية ، بمعنى التأكيد على القوة العسكرية في الدفاع على أقاليم الدولة في حالة نشوب أي نزاع عسكري من شأنه زعزعة أمن الدول ، لكن تطبيق المبدأ تراجعت قيمتها لإستراتيجية كحل لمشكلة الأمن القومي و فقد فعاليته نتيجة مجموعة من العوامل كالتطور التكنولوجي الذي صاحب الأدوات العسكرية و توسع دائرة التهديدات الأمنية الأمر الذي جعل الدولة غير قادرة خلى حماية جميع منشآتها و مصالحها وان صح القول حتى إقليمها بمفردها ، الأمر الذي يستدعي ضرورة إقامة تحالفات أو التنسيق مع دول الجوار لحماية المناطق الأمنية .[2]

المبحث الثاني : الأطر النظرية للإستراتيجية الأمنية

شهد النموذج المعرفي الواقعي ظهور العديد من التطورات الكبيرة من خلال إسهامات العديد من المنظرين و الباحثين في مجال العلاقات الدولية لفهم سير التفاعلات الدولية وعملية صنع السياسة الخارجية للدول خاصة في المجال الأمني وهو ما يهم الدراسة ، لذلك سيتم محاولة خلال التحليل الواقعي التعريج إلى أهم الطر النظرية للإسترتيجية الأمنية وفق الرؤى و القواعد التفسيرية للواقعين الجدد من حيث بعض المفاهيم المتمثلة في الواقعية الدفاعية و الواقعية الهجومية .

تنطلق الواقعية السياسية من أربع فرضيات أساسية :

– طبيعة السياسة بالأساس تميل إلى الصراع .

– الفاعلون في السياسة هم إستراتيجيون .

– القوة هي المعيار الأساسي ، بالتالي سمة الصراع هي السمة الأساسية للسياسات.

تعتبر هذه الافتراضات الأربعة بمثابة الداعم الكامل للواقعة السياسية ، بإعتبارها نظرية متماسكة و الإفتراضات الأولى هي من تملي طبيعة السياسة ، وطبيعة الفاعلين في الحياة السياسية و الأهداف العامة للسياسة ، و يمكننا التفريق بين إثنين من المجالات : السياسة الداخلية و السياسة الدولية و الفرق

[1] عامر مصباح ، مرجع سابق ، ص 169

[2] عامر مصباح المرجع السابق ص172-174

بين المجالين حسب waltz أن السياسة الداخلية هرمية Heirachical في حين السياسة الدولية تتميز بالفوضى Anarchy [1].

للواقعية السياسية في السياسة الدولية إصدارات مختلفة : أنظر الجدول رقم 01 يوضح إتجاهات المدرسة الواقعية .

الواقعية الهجومية	الواقعية الدفاعية
الدول بطبيعتها عدوانية سواء بطبيعتها أو بسبب الفوضى	الدول ليست في حد ذاتها عدوانية

المصدر : من إعداد الباحث

في مجمل القول ، لقد عرف النموذج الواقعي تطورا هائلا من حيث أطره النظرية و ذلك لإسهامات العديد من المفكرين ، حيث شهدت الأدبيات الواقعية بروز أهم نظريتين فيما يتعلق بالدراسات الأمنية : الواقعية الهجومية و الواقعية الدفاعية نظريتان تركزان على سلوك الدول و الطرق المتبعة التي يؤثر عليهما طبيعة النظام الدولي .

- هل الأمن في النظام الدولي موجود أم ضئيل ؟
- هل تحقيق الأمن يجعل الدول تتجه دائما نحو توسيع نفوذها ؟

هذه الأسئلة لب النقاش بين الواقعية الهجومية و الدفاعية [2]

المطلب الأول : الواقعية الدفاعية defensive realism

من أهم روادها steven walt , george Quster , Robert Jervis ,Jack snyder Stephen Van قدموا اسهامات و اضافات مهمة للمدرسة الواقعية .

من اهم الأفكار التي جاؤوا بها أن إحتمالات وقوع الحروب بين الدول كانت أعلى درجة و النتيجة وجود كفة غالب و مغلوب ، لكن رأت أن حالة الدفاع من أسهل الوسائل لتحقيق الأمن بالمقابل حظوظ التوسع للدول الأخرى تقل ، ما ينشب حالة من التعاون ، إذن عوامل من شأنها أن تقلل من تأثيرات الفوضى الدولية .

معادلة كالآتي : زيادة الأمن () ↑+ قلة الهيمنة و النفوذ () = ↓ زيادة التعاون بين الدول .

من هنا نلاحظ أن الدول تسعى إلى الأمن أكثر من سعيها النفوذ ، حسب Robert Jervis , Jack Snyder يرون أن صناع القرار بدأوا يستوعبون أن من نتائج الحرب ارتفاع تكاليفها دون تحقيق فوائد كثيرة و ان استخدام القوة العسكرية كأداة في الإستراتيجية الأمنية يرفضها العديد وبدت وسيلة لقرارات لا عقلانية من الدول عدا القوى العظمى التي ترى في التدخل السكري أنجع سبل الوصول إلى حالة الأمن ،

[1] Tang shiping A theory of securité strategy for our time : defensive realism , algrave Macmillan ,United States 2010 , P 10 .

[2] أنور محمد فرج ، نظرية الواقعية في العلاقات الدولية : دراسة نقدية مقارنة في ضوء النظريات المعاصرة (مركز كردستان للدراسات الإستتراتيجية) ص 384 .

كما ينتظرون إلى التعاون أفضل الطرق في تحقيق الإستقرار في وقت زادت عملية الإعتماد و التكامل الإقليمي كما ترى الواقعية الدفاعية أن تفادي الحروب يكون من خلال خلق مؤسسات أمنية تقوم بدور هام من حيث الخروج من المأزق المني و توفير أمن مشترك ، وعليه تعتبر أكثر تفاؤلا من الواقعية الهجومية و أن الصراع غير الضروري في العلاقات الدولية ، إذن مظاهر التعاون المشترك توفر قاعدة مصالح متوافقة بين الدول لكن بشرط عدم اللجوء إلى وسائل التضليل من مراوغة و غش فيما المصالح الوطنية خاصة الأمنية منها .

من أهم روادها : Randall Scheller , Peter Liberman , Eric Laps , J Mearsheimer حيث انتقدوا الواقعية الدفاعية في عدة نقاط :

- ✓ Randall Schelle يرى أن سعي الدول نحو البقاء فقط فرضية تكدس الوضع الراهن .
- ✓ حسب peter liberman يثير نقطة الجدل جدل فرضية أن التوسع العسكري لم يعد مربحا و ان الغزو يتجاوز التكاليف في بعض الأحيان .
- ✓ حسب Eric Laps ,J Mearsheimer ، يرون أن طبيعة النظام الدولي المتميز بحالة الفوضى بمثابة عامل أو إن صح التعبير حجة تستغلها الدول لتحقيق الحد الأقصى من القوة النسبية .
- ✓ J.Mearsheimer من مؤيدي الواقعية الهجومية و يقترح أن سعي الدول لبناء إستراتيجيات أمنية يضعف من قدراتها أعدائها و تزيد قوتها النسبية تجاههم . ما يلاحظ بالنسبة للواقعيين الهجوميين فإن الدول تبحث عن تحقيق أقصى قدر ممكن من القوة النسبية في سبيل مواجهة الدول الأخرى ، لماذا ؟ للحفاظ على أمنها الخارجي و الداخلي ومنه الهجومية تحاول الحصول على الأمن عن طريق عن طريق بناء قدرات أكبر من قدرات الآخرين بينما تعتمد الدفاعية على آلية التعاون لتحقيق الأمن و المصلحة المشتركة.[1]

كل من الواقعية الهجومية / الدفاعية استخدمنا لفترة طويلة من الزمن و مصطلحات تعني أشياء مختلفة بالنسبة لهم و يسودهم الكثير من الإرتباكات المفاهيمية ، لتصف الواقعية الهجومية و الدفاعية السياسة الدولية دون سلطة مركزية ، النقطة الأساسية التي تشتركان فيها أنها عالم من الإعتماد على الذات realm of self-help "

تنقسم المساعدة الذاتية حسب والتز إلى فئتين الجهود الداخلية و الجهود الخارجية ، فيما يتعلق بالوسائل الداخلية للمساعدة الذاتية كل من الواقعيين تتفقان على آلية التوازن الداخلي من خلال النمو اقتصادي كوسيلة داخلية ، لكن تختلفان إلى حد كبير من حيث الوسائل الخارجية للمساعدة الذاتية .

[1] أنور محمد فرج ، مرجع سابق ص 384-389

التعاون و المصالح المشتركة : تتمثل أول نقاط التعارض بين النظريتين من حيث المصلحة و التعاون المشترك فالواقعية الهجومية تقول أن التعاون بين الدول تحت الفوضى أمر صعب و مليء بالمخاطر نظرا للقلق الكبير حول المكاسب و الإنتشار الكبير لمظاهر الغض و الخداع ، نتيجة لذلك الهجومية لا تنظر لأطر التعاون و التحالف عند مواجهة تهديد مشترك كوسيلة ناجحة للمساعدة الذاتية الخارجية ، في حين ترى الدفاعية عكس ذلك حيث أن التعاون لا يمكن إستبعاد هو جزء لا يتجزأ من أسس الواقعة الدفاعية ، كما ترى الهجومية أن الدول عدوانية إما بطبيعتها أو سبب فوضى العلاقات الدولية و ان المصالح المشتركة الضئيلة بين الدول و إن صح القول قد تكون مؤقتة ، في المقابل الواقعية الدفاعية ترفض فكرة أن الدول بطبيعتها عدوانية أو أن الفوضى تجبرها أن تكون عدوانية .

– المخاطر المرتبطة مع تعظيم القوة النسبية : نقطة النقاش الثانية بين الواقعية الهجومية و الدفاعية هو ما إذا كان هناك أي خطر يرتبط مع زيادة القوة النسبية للدول ؟ بالنسبة للهجومية لا ترى أي خطر يرتبط بزيادة القوة و لابد من تحقيق أقصى قدر منها كوسيلة للمساعدة الذاتية الخارجية ، و في الواقع الهجوميين يزعمون ان الخطر يكمن في عدم السعي نحو الإستيلاء على الفرص لتحقيق القوة لأن الدولة لا يمكنها أبدا أن تكون متأكدة من مدى قوتها لضمان أمنها و يجب أن تحاول الحصول على أكبر قدر ممكن من القوة ، في حين الدفاعية ترى أن في تعظيم القوة النسبية حتى و إن كانت ، فهي ليست دائما وسيلة جيدة للمساعدة الذاتية الخارجية externe self– help حيث يمكن أن تكون لمسالة تعظيم القوة نتائج عكسية لسببين اثنتين : الدول تميل إلى التوازن ضد القوة أو التهديد ، و بالتالي الدول التي تسعى بلا تراجع نحو كسب القوة تظهر في شكل تهديد للدول الأخرى تسعى للتوازن ، أما السبب الثاني الذي يظهر وراء البحث عن القوة يتمثل في بروز معضلة الأمن كنتيجة[1] البحث عن القوة النسبية مقابل البحث عن الأمن :

نقطة النقاش الثالثة تتمثل في سعي الدول تحقيق القوة مقابل البحث عن تحقيق الأمن ، من منظور الواقعية الهجومية الصورة موضحة نسبيا حتى بالرغم من أن بعض أنصارها يرون أن الدول ببساطة تسعى نحو كسب القوة لغرض التأثير في النظام الدولي ، و أنصار آخرون يجادلون بأن الفوضى تدفع الدول للسعي نحو الأمن و الطريقة الأفضل لتحقيق الأخير هو بتحقيق أقصى قدر من القوة بين الموقفين طفيف إلى حد ما ، كلاهما يتوصل إلى نفس الحجة هو أن طريقة الوحيدة و المؤكدة نحو البحث على الأمن في ظل الفوضى هو تعظيم القوة لأن كل من التعاون و التحالف كوسائل خارجية لا يعول عليهما في المقابل الواقعية تعترف بأن التعاون أساس مبادئها كوسيلة للمساعدة الذاتية الخارجية و تنفي فكرة أن قوة الوسيلة لتحقيق الأمن .

فولتر أكد أن تحقيق أقصى قدر من القوة قد لا يخدم الغايات الأمنية مما يعني أنها لا يمكن أن تكون الوسيلة الخارجية و المؤكدة من المساعدة الذاتية .

[1] Tang , Shiping , Op Cit , Pp 19-22

لكن لماذا الدولة دائما تحاول تحيقي مكاسب تحقيق مكاسب نسبية و ترفض التعاون كوسيلة خارجية للمساعدة الذاتية ؟ الإجابة تكون : المكاسب النسبية يمكن ترجمتها بسهولة إلى القوة النسبية و هي الوحيدة في سبيل تحقيق و حل المسائل الأمنية ، فالقوة قابلة للإستبدال كلما كان ذلك أفضل لتحقيق الغايات ، تحقيق أقصى قدر من القوة يعني التأكيد على الأمن .

هكذا الواقعية الهجومية تسعى نحو كسب القوة النسبية في حين الدول الواقعية الدفاعية تسعى نحو ، وفقا لذلك كل دولة في ظل الفوضى تسعى لكسب القوة و الأمن ، لكن المتغيرين لا يتفاعلان مع بعضهما البعض ، حسب Neibuhr ليس هناك إمكانية رسم خط حاد بين نية العيش و الإرادة نحو القوة ، نتيجة لذلك من الصعب تفعيل هذا الإنقسام في البحث عن القوة مقابل البحث عن الأمن [1]

إن المناقشة السابقة تكشف عن العناصر المشتركة و نقاط الإختلاف التي نحاول من خلالها ترسيم الثنائية بين الواقعية الهجومية و الواقعية الدفاعية من خلال محاولة التقاط الخلافات الأساسية بين الهجومية و الدول الدفاعية ، لكل منهما أسس مختلفة و اهداف تفرضها على عدة مستويات .

الواقعيين بصفة عامة ، لهم نفس الإفتراضات و التصورات حول ما يتعلق بالأهداف الحالية و النهائية ، فجميع الدول تريد و تسعى لتحقيق الأمن و كسب القوة في نفس الوقت ، لكن بأي نهج ؟ الدول الهجومية تعتمد بإستمرار إستراتيجيات هجومية ضد الدول الأخرى من أجل تحقيق أهدافها ، حيث تسعى لتحقيق الأمن و لو بإلحاق أضرار عمدا على الآخرين ، في حين الدول الدفاعية عكس ذلك ، و في حال إعتماد السلوك الهجومي سكون ظروف قصوى .[2]

حقيقة الأمر أن السعي وراء كسب القوة في النظام الدولي أمر مجدي ، لكن في نفس الوقت يخلق مجموعة من المشاكل الأمنية عندما تحاول الدول زيادتها قوتها العسكرية في محاولة تحقيق أمنها ، بالرجوع إلى الأطر النظرية المختلفة في العلاقات الدولية حول الطريقة للوصول إلى تحقيق المن فالرؤى تختلف ، على سبيل المثال الواقعية ترى أن اساس الأمن هو كسب القوة ، و في المقابل المثالية ترى الطريق نحو الأمن هو بناء السلم ما نستنتجه هو الإزدواجية في الرؤى حول تحقيق الأمن . [3]

باي بوزان حدد ثلاث اعتبارات لتحديد العلاقة بين متغيري القوة و الأمن كالتالي :

– كفاح الدول من أجل القوة و الكفاح من أجل الأمن صادر عما يترتب من ديناميت التفاعل بين الوحدات الدولية في البيئة الدولية ، و هنا نطرح السؤال : ما نتيجة كسب الدولة قدرات عسكرية زائدة عن الحاجة ؟

– يمكن اعتبار سعي الدول للكفاح من أجل القوة و السعي وراء الأمن استراتيجيتين مصصمتين أساسا من أجل البحث عن الأمن القومي في سبيل مواجهة مصادر التهديد من جهة و التصدي لأي إختراق خارجي من شانه تهيجي أمن الدولة من جهة ثانية .

[1] Tang shiping Op Cit .P 26
[2] Tang . Shiping , Op Ciot Pp 29-31
[3] Tang shipping Op Cit Pp 29-31

– أمن الإعتبار الثالث يتمثل بالأساس في واقع العلاقات الدولية حيث نميز بين علاقات قائمة على نموذج كسب القوة و علاقات قائمة على أساس نموذج البحث عن الأمن و ذلك وفقا لسلوك الدول .

تعتبر مسألة الأمن القومي المكون الحقيق لربط العلاقة بين مفهومي القوة و الأمن ، بالنسبة لبعض الدول و من أجل أمنها القومي تسعى جاهدة لكسب أقصى قدر ممكن من القوة و أحيانا أخرى بعض الدول تسعى وراء كسب القوة من أجل تغيير الوضع القائم و تعديل ميزان القوة وفق لهذا المنظور ،

تصبح مسألة أو نموذج الكفاح من أجل الأمن في معادلة صفرية ما يشكل تحدي للأمن القومي و يصبح نموذج كسب القوة مرتبطا وفقا لغايات الدول و مصالحها .[1]

و في الأخير نستنتج مما تقدم ، أن الإستراتيجية الأمنية مفهوم شامل يؤثر بدرجات كثيرة في السياسات الخارجية للدول كونه يتميز بنوع من الديناميكية و سرعة التغير بتغير الأوضاع و الوقائع في المجتمع الدولي ، في نفس الوقت التغير الكبير الذي صاحب مجمل التهديدات الأمنية من العسكرية إلى الإقتصادية ومنه الإجتماعية و صولا إلى الإنسانية على المستويات وطنية ، إقليمية ، عالمية .

بشدة تعد المنظومة الأمنية ، جاءت ضرورة و إلزامية وضع إستراتيجيات من حيث تخطيط الدولة وأجهزتها لتصبح استراتيجية الأخيرة بمثابة المقياس و المعيار الصحيح لحماية مصالح الدولة ، فأحيانا تتميز بالثبات و الإستقرار النسبي بإعتمادها على مبادئ ومقومات مستمدة من عوامل و خلفيات و تركيز الدولة أكثر على الجانب الأمني الذي يجمع مختلف المجالات و أحيانا أخرى بالتغير بغية التكيف و التناسب مع تقلبات البيئة الإستراتيجية الداخلية و الخارجية ، ومنه ظهور الإستراتيجية الأمنية التي تجمع بدورها كل من السياسة الخارجية ، الديبلوماسية ، قطاع الدفاع و الأمن ، كتصور شامل و مستقبلي لأمن الدولة في مواجهة مختلف التهديدات .

المبحث الثاني : مفهوم الأمن و أبعاده

يعتبر تحديد مفهوم الأمن ، أمر غاية في الصعوبة ، ذلك أن تعدد و اختلاف الزوايا التي ينظر من خلالها كل طرف للأمن ، كما أن الميزة الديناميكية للأمن هم من يجعل من تحديد مفهوم دقيق له ، أمر صعب ، إذ أن الأمن لم يعد مرتبطا بالجانب العسكري فقط ، و إنما تعداه ليشمل مختلف الابعاد. و هو ما سنتناوله في هذا المبحث.

المطلب الأول : مفهوم الامن .

أولا : المعنى اللغوي للأمن

الأمن مضاده الخوف و الفزع ، فهو يعني الطمأنينة و الإطمئنان إلى عدم توقع المكروه ، و ربط الإسلام الأمن بالإيمان و لذلك دعا الله عز و جل عباده إلى الإيمان به ليتحقق الامن و الأمان .

[1] عامر مصباح ، مرجع سابق ص 175-177

ولعل أدق مفهوم ""للأمن" هو ما ورد في القرآن الكريم في قوله – سبحانه و تعالى " **فَلْيَعْبُدُوا رَبَّ هَذَا الْبَيْتِ (3) الَّذِي أَطْعَمَهُمْ مِنْ جُوعٍ وَآمَنَهُمْ مِنْ خَوْفٍ (4)** " و منه نستنتج أن الأمن حسب المدلول القرآني هو ضد الخوف.

أما المعنى الاتمولوجي اللاتيني للأمن Sécurité فهو يوحي إلى التناقض الجوهري بين الجزء SINE و الذي معناه بلا أو بدون " SANS " ، والجزء Cura و معناه " عناية" Soin ، اللفظتين تكونان مع بعضهما معنا غريب للأمن " دون عناية أو غياب العناية " و بالتالي فهو عكس المعنى الحالي للامن أي الحالة التي يغيب فيها الخوف.[1]

الأمن من وجهة نظر دائرة المعارف البريطانية يعني " حماية الأمة من خطر القهر على يد على يد قوة أجنبية". إن مفهوم الامن ليس من المفاهيم المتفق عليها بصورة عامة و ان كانت المعاجم اللغوية تشير إلى أن تعريف الأمن يقصد به " التحرر من الخوف و القلق " و تعرفه دائرة معارف العلوم الاجتماعية THE ENCYCLOPIDIA OF SOCIAL SIENCES بقدرة الدولة على حماية قيمتها من التهديدات الخارجية. [2]

ثانيا : المعنى الاصطلاحي للأمن .

إن الأمن ليس من المفاهيم المتفق عليها بصورة عامة ، و أنه من الصعب إعطاء تعريف محدد لما تعنيه كلمة " الأمن" ، شأنها في ذلك شأن كثير من الكلمات المتداولة التي تفتقر إلى تعريف محدد لها يمكن تقديره بشكل قاطع. [3]

و بهذا يرى (باري بوزان) أن مفهوم الأمن الوطني من المفاهيم المعقدة و يشتمل تعريفه على ثلاث أمور و هي ، المدلول السياسية للمفهوم ، و أبعاده المختلفة ، و الغموض و الإختلاف الذي يرتبط به عند في العلاقات الدولية و من السمات التي يتسم بها مفهوم الأمن هي عدم الثبات و التغير و بذلك تبعا لظروف الزمان و المكان بناءا على إعتبارات داخلية و خارجية ، فمفهوم الأمن ديناميكي و متحرك و متطور يتغير بتغير الظروف و يرتبط ارتباطا وثيقا بالأوضاع و العوامل المحلية و الإقليمية و الدولية .

برز مفهوم الأمن الوطني في العلوم السياسية حديثا و يعود استخدامه إلى نهاية الحرب العالمية الثانية و ذلك من أجل إيجاد حالة التوازن بين تحقيق الامن و تفادي الحرب ، و لعل أول من إستخدم هذا المفهوم هي الولايات المتحدة الأمريكية عندما انشأت مجلس الأمن القومي و افردت له عدة نظريات و استراتيجيات ، يعني الأمن الوطني : حالة الإستقرار النسبي الذي يفترض أن يرافقها مستويات مقبولة من التطور و التنمية سواء كانت اقتصادية او اجتماعية أو سياسية في ظل حماية الدولة.

---

[1]-أمينة دير ، **أثر التهديدات البيئة على واقع الأمن الإنساني في افريقيا ، دراسة حالة دول القرن الافريقي** ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجيستير علوم سياسية تخصص علاقات دولية و استراتيجية، كلية الحقوق و العلوم السياسية. جامعة محمد خيضر بسكرة ، 2014/2013 ، ص 11.

[2]- نفس المرجع ، ص 11 .

[3] إبراهيم عبد القادر محمد ، التحديات الداخلية و الخارجية المؤثرة على الأمن الوطني الأردني في الفترة (1999–2013) دراسة حالة ، رسالة مقدمة لاستكمال الحصول على درجة ماجستير علوم سياسية، كلية الأدب و العلوم، جامعة الشرق الأوسط، 2013/2012، ص 29 .

و الأمن الذي نتحدث عنه لا يكمن في الكلمة المعبرة عنها في العرف العام المرادف للسلامة العامة بل مصطلح الأمن يعني : " أن لا شيء مضمون إلا إذا تم تأمينه".[1]

و قد حدد مفهوم الأمن الوطني لروبرت ماكنمارا ROBERT MCNAMARA في كتابه " جوهر الأمن من خلال تركيزه على البعد التنموي، فيرى أنه بدون التنمية لا وجود للأمن فالدول التي لا تنمو نموا صحيحا لا يمكن أن تضل آمنة فكلما زادت التنمية زاد الأمن، و يعرف ماكنمارا الأمن " إن الأمن ليس المعدات العسكرية و إن كان يتضمنها، و الأمن ليس القوة العسكرية و إن كان يشملها، و الأمن ليس النشاط العسكري التقليدي و إن كان ينطوي عليه، إن الأمن هو التنمية"، و عليه من هذا التعريف يتضح لنا اهمية البعد التنموي في الأمن دون إهمال البعد العسكري للدولة و دوره في حمايتها.

المطلب الثاني : أبعاد الامن .

لم يعد الأمن محصورا في البعد العسكري التقليدي الذي يظهر في الدبابات و الطائرات و الصواريخ بل يتعداه إلى عدة أبعاد حيث تتعدد و تتشابك أبعاد و مستويات الأمن بتشابك محتوى و مضمون الأمن، نتطرق لأهم تلك الأبعاد العديدة و المتعددة في النقاط التالية :

-01- البعد العسكري : لقد هيمن البعد العسكري على التعريف الأمن خلال الحرب الباردة و في نهاية التسعينات تقريبا ، فخلال هذه المرحلة كان الأمن لدى لدى مختلف الأطراف يعني تجميع الوسائل و القدرات العسكرية لمواجهة الأخطار الخارجية، سواء كانت تلك الأخطار ضربات عسكرية نووية أو حيى هجومات تقليدية، فقد إعتلى البعد العسكري سلم الترتيبات و الأولويات، في حين احتلت المظاهر و الأبعاد الأخرى مراتب ثانوية، حيث تهدف الدول إلى مضاعفة قدراتها العسكرية سواء الدفاعية أو الهجومية بقدر يكفي لمواجهة رغبة الدولة الأخرى في تهديد مصالحها الحيوية أو وجودها المادي أو حتى إجبار باقي الدول على انتهاج سياسات أو القيام بسلوكيات معينة، مثل التهديدات التي توجهها الولايات المتحدة الأمريكية لباقي الوحدات بتوجيه ضربات عسكرية ضدها في حالة عدم الاستجابة لمطالبها الخاصة بنزع أسلحة الدمار الشامل أو مكافحة الإرهاب .

بالبعد العسكري يتضمن مجموعة من الإجراءات التي تهدف لتحقيق حد مقبول من الامن، إذ نجد مثلا اعتماد منظومات أو برامج للتسلح أين تعمل الدول على زيادة قدرة القوة من حيث العدد و من حيث النوع أو الفاعلية. [2]

-2- البعد النفسي : يقصد به الطمأنينة النفسية و الانفعالية، و هو من المفاهيم الأساسية في علم الصحة النفسية، و هناك من يطلقه على الامن الشخصي، فالشخص الآمن نفسيا هو الذي يشعر بأن حاجاته مشبعة و أن مطالب نموه محققة، و ان المقومات الأساسية لحياته غير معرضة للتهديد ، فالآمن

[1] سلمي مشري ، الحق في الأمن السياسي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في القانون العام، تخصص حقوق الإنسان و الحريات الأساسية، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة فرحات عباس سطيف ، 2010/2009 ، ص 22.

[2] أحمد شعير ، أثر الإرهاب الدولي على الأمن المغاربي : دراسة حالة الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسات و العلاقات الدولية ، تخصص دراسات مقاربية، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة مولاي الطاهر سعيدة، 2016/2015 ، ص 37 .

نفسيا يكون في حالة توازن أو توافق أمني ، فالأمن مرتبط بغريزة المحافظة على البقاء و يشتمل على ركائز أساسية و هي:

- الشعور بالتقبل و الحب و المودة في التعامل مع الآخرين .
- الشعور بالإنتماء إلى الجماعة المكانة فيها .
- إدراك العالم و الحياة كبيئة صديقة حين يشعر بالعدل و الكرامة .
- الشعور بالكفاءة و القدرة على حل المشكلات و المواجهة الواقعية للأمور .
- التفاءل و توقع الخير و الأمل و الإطمئنان إلى المستقبل، و منه الشعور بالسعادة و الرضا عن النفس في الحياة.[1]

-03- البعد السياسي :

لإعتبارات قانونية و أخرى سياسية، يتجلى الحفاظ على مركزية الدولة بإعتبارها وحدة مستقلة ذات سيادة كاملة على أراضيها كقيمة امنية عليا مقارنة بباقي القيم، و عليه فقد ارتبط مفهوم الأمن بدلالات و أبعاد سياسية، إذ تهدف الدولة إلى تعريفه و استعماله بالشكل الذي يحتوي أهدافا سياسية كبرى كحماية الكيان و صيانة المصالح الحيوية من التدخلات الخارجية و حتى من قبل التهديدات الداخلية.[2]

كما يتمثل البعد السياسي للأمن في الحفاظ على الكيان السياسي للدولة و هو ذو شقين داخلي و خارجي ، يتعلق البعد الداخلي بتماسك الجبهة الداخلية و بالسلام الاجتماعي و الوحدة الوطنية، أما البعد الخارجي فيتصل بتقدير أطماع الدول العظمى و الكبرى القوى الإقليمية في أراضي الدولة و مواردها،و مدى تطابق أو تعارض مصالحها مع الدولة سياسيا و اقتصاديا و اجتماعيا، وتحكمه مجموعة من المبادئ الاستراتيجية، التي تحدد أولويات المصالح الأمنية و أسبقياتها.[3]

-04- البعد الاقتصادي: يرمي إلى توفير المناخ المناسب للوفاء باحتياجات الشعب وتوفير سبل التقدم والرفاهية له، فمجال الأمن القومي هو الإستراتيجية العليا الوطنية التي تهتم بتنمية واستخدام كافة موارد الدولة لتحقيق أهدافها السياسية، كذلك فالنمو الاقتصادي والتقدم التكنولوجي هما الوسيلتان الرئيسيتان والحاسمتان لتحقيق المصالح الأمنية للدولة وبناء قوة الردع الإستراتيجية وتنمية التبادل التجاري وتصدير العمالة والنقل الأفقي للتكنولوجيا وتوطينها.[4]

-05- البعد الاجتماعي :

يتمحور البعد الإجتماعي حول كيفية تحقيق الإستقرار الإجتماعي وتماسك المجتمع، والحفاظ على كينونته وثقافته وهويته، حيث ساهمت "مدرسة كوبنهاغن" للدراسات الأمنية في تطوير البعد الإجتماعي للأمن خاصة من خلال الإسهامات "باري بوزان" ويرى "أولي وايفر" بفعل جملة من الظواهر مثل العولمة

[1] – مصطفى ونوغي، (التنشأة الأمنية ومنطق بناء الأمن الوطني، المجلة الجزائرية للسياسة العامة، العدد 7، جوان 2015، ص 58

[2] – احمد شعير، مرجع سابق، ص 37.

[3] عبد المعطي زكي، الأمن القومي قراءة المفهوم والأبعاد، مصر: المعهد المصري للدراسات السياسية والإستراتيجية .2016، ص 3.

[4] – نفس المرجع، ص 3.

والظواهر العابرة للحدود...، حيث أصبح المجتمع مهددا، ويرى أن الأمن الإجتماعي مرادف للبقاء الهوياتي (الهوية المجتمعية)، ويركز "وايفر" على الهوية وبقاء المجتمع و إقترح نقل الموضوع المرجعي للأمن من الدولة إلى المجتمع.[1]

-06- البعد الثقافي :

يعبر البعد الثقافي على الحفاظ على العادات والتقاليد التي يتقاسمها أبناء المجتمع الواحد، والأكثر من ذلك يقصد به قدرة الأمة على الحفاظ على ثقافتها وتراثها وأنماط سلوكاتها ولغتها والإعتزاز بالتاريخ لدى مواطنيها، فحسب "تايلور" فإن: "الثقافة هي الكل المركب الذي يشتمل على المعارف والمعتقدات والفن والأخلاق والقانون والتقاليد وكل القابليات التي يكتسبها الفرد بإعتباره عضو في المجتمع".

فمن هذا التعريف يتضح لنا أن لكل دولة أو أمة ثقافة خاصة تميزها عن الثقافات الأخرى فتحافظ عليها وتعتز بها وترى فيها وسيلة لوحدتها، ولهذا فإن الغاية من هذا البعد هو:

- الحفاظ على الإرث الحضاري والمنظومة القيمية للوطن وتجذيرهما .
- التنمية الثقافية للمجتمع عن طريق المحافظة على الأصل والتغيير في الفروع لمواكبة التطورات الحاصلة في الساحة الدولية.
- بناء قاعدة تربوية صلبة تؤمن المسار القويم للأجيال .[2]

المبحث الثالث: مفهوم الإرهاب وأشكاله.

ارتبط مفهوم الإرهاب، باستخدام العنف بكل أشكاله، والتعدي على الأشخاص والممتلكات سواءا كانت هذه الممتلكات تابعة للدولة (ممتلكات عامة) أو ممتلكات خاصة، وتطور مفهوم الارهاب بتطور أشكاله. (إرهاب وطني، إرهاب إيديولوجي)، وهو ما سنحاول التطرق إليه من خلال هذا المبحث.

المطلب الأول: مفهوم الإرهاب.

أولا: الإرهاب لغة:

في اللغة العربية يعني الخوف والفزع، وهو مصدر للفعل أرهب، مشتق من الجذر أرهب .

وقد ذكرت المصادر اللغوية معنى الإرهاب فجاء في تلك المصادر أن رهب بالكسر يرهب رهبة ورهبا، بالتحريك أي خاف، ورهب الشيء رهبا ورهبة خافه، فالرهبة هي الخوف، والفزع وأرهبه وإسترهبه، إستدعى رهبته حتى رهبه الناس.

وفي الأدب الفرنسي فإن الأصل اللغوي للكلمة إرهاب Terreur فهو الفعل الذي يعني معنى رجف.

وفي اللغة الإنجليزية فالمرادف لكلمة الإرهاب هي TERROR وهي الأكثر شيوعا ويرجع أصلها إلى الكلمة اللاتينية TERSER وتعني الترويع أو الرعب أو الهول .

[1] – أحمد شعير، مرجع سابق، ص 39.

[2] – مصطفى ونوغي، مرجع سابق ، ص 62.

ثانيا : التعريف الإصطلاحي:

- **قاموس أوكسفورد:** يعود مصطلح الإرهاب إلى أصل الديمقراطيات الحديثة وهو كلمة فرنسية الأصل دخلت اللغة الإنجليزية في عام 1974، وذلك بعد حكم الرعب، والإرهاب هو سياسة الرد بالعنف ضد من إستعملوه.
- **قاموس موسوعة السياسة:** إستخدام العنف غير القانوني أو التهديد به بأشكاله المختلفة كالإغتيال والتشويه والتعذيب والتخريب والنسف بغية تحقيق هدف سياسي معين مثل كسر روح المقاومة والإلتزام عند الأفراد، أو كوسيلة من وسائل الحصول على المعلومات أو مال، وبشكل عام إستخدام الإكراه لإخضاع طرف مناوئ لمشيئة الجبهة الإرهابية. [1]

ثالثا: تعريف دول عدم الإنحياز :

شاركت في صياغة هذا التعريف كل من الجزائر، الكونغو، غينيا، الهند، موريتانيا، نيجيريا، سوريا، تنزانيا، تونس، اليمن، يوغوسلافيا، زائير، وجاء التعريف معددا أعمال الإرهاب الدولي على النحو التالي :

1- أعمال العنف وأعمال القهر الأخرى التي تمارسها الأنظمة الإستعمارية والعنصرية والأجنبية ضد الشعوب التي تناضل من أجل نيل حريتها والحصول على حقها المشروع في تقرير المصير والإستقلال.

2- أنشطة المنظمات ذات التوجهات الفاشية أو التنظيمات الخاصة بالمرتزقة والموجهة ضد الدول ذات السيادة.

3- أعمال العنف الذي يرتكبها الأفراد أو المجموعات بهدف الحصول على كسب شخصي إذ تعدت نتائجه أكثر من دولة.

4- أعمال العنف التي يمارسها الأفراد أو المجموعات من الأفراد والتي تعرض للخطر نفوسا بريئة أو تبيدها أو تعرض الحريات الأساسية للخطر ويستثني من ذلك الأعمال التي تتخذ أعمالا للحق الثابت في تقرير المصير، ويستثني كذلك الأعمال التي تتم في إطار نضال الشعوب وخصوصا حركات التحرير .[2]

- يرى الدكتور عبد الوهاب حامد أن الإرهاب هو "مذهب يعتمد للوصول إلى أهدافه على الذعر والإخافة وهذا المذهب ذو شقين، شق إجتماعي يرمي إلى القضاء على نظام الطبقات القائم بمجموعه،

[1] سميرة باسط، الإستراتيجية الجزائرية لمكافحة الإرهاب 1999-2014، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص دراسات إستراتيجية وأمنية، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر -3، 2014، ص ص 33، 34.

[2] – محمد فتحي عيد، واقع الإرهاب في الوطن العربي، الرياض: مركز الدراسات والبحوث، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، 1999، ص ص 28، 29.

وتحت مختلف أشكاله فيكون النظام الإجتماعي بمجموعه هدفا مباشرا له، أما الشق السياسي يهدف إلى تغيير أوضاع الحكم رأسا على عقب، ولا يتردد في ضرب ممثلي الدول الضرب الدولة ذاتها .[1]

– ويرى الدكتور أحمد نبيل حلمي أن الإرهاب "ظاهرة تمثل الجريمة الإنسانية الدولية وتعد مخالفة القواعد وتقاليد النظام العام الدولي والقواعد الإنسانية وهي الإستخدام الغير المشروع للعنف أو التهديد بواسطة فرد أو جماعة أو دولة ينتج عنه رعب يعرض للخطر أرواحا بشرية أو يهدد الحريات الأساسية، ويكون الغرض منه الضغط على الجماعة أو الدولة، وذلك لتغيير سلوكها إتجاه موضوع معين، فأضفي هذا التعريف البعد الإنساني لظاهرة الإرهاب وإعتبرها جريمة ضد الإنسانية من جهة وخرق للقواعد الإنسانية من جهة أخرى.[2]

يتضح من خلال التعريفات السابقة أنها تربط بين الإرهاب وتحقيق الأهداف السياسية، أو بين الإرهاب وبين الوسائل التي تستعملها السلطة الحاكمة وهذا الإتجاه يبدو مفهوما، فالتعريفات السابقة قد ارتبطت بالمراحل الأولى لظهور الإرهاب الذي كان يستخدم لتحقيق غايات سياسية في البداية.

لكن لم يقتصر إستعمال الإرهاب لتحقيق الغايات السياسية فقط فتطور وأصبح يشمل جذب الإنتباه الخاص بالرأي العام العالمي إلى مشكلة أو قضية معينة تهم جماعة أو مجموعة، وكذلك أصبح الإحتجاج على سياسات غير عادلة تنتهجها السلطات في الدولة ضد مواطنيها، لكن الإرهاب أصبح يستعمل لغايات أخرى قد تكون شخصية أو المنفعة ذاتية أو تستعمله جماعات الجريمة المنظمة للدفاع عن مصالحها وأمنها، أو الحصول على موارد مالية.[3]

المطلب الثاني: أشكال الإرهاب .

بتاريخ 1989/11/27م عقدت في لندن ندوة دولية عن الإرهاب وخطف الطائرات، قدم فيها بحث بعنوان "إستخدام الإرهاب كوسيلة إقناع " تتحدث فيه عن شكلين للإرهاب.

1– الشكل الأول: إرهاب المجموعات الوطنية التي تطالب بحق تقرير المصير، وتستخدم الإرهاب كجزء من إستراتيجيتها للوصول إلى تحقيق هدفها، ويجمع بين أفراد المجموعة الإعتقاد بوجوب الكفاح المسلح، و من هذه المجموعات منظمة الجيش الجمهوري الإيرلندي، منظمة الباسك الإنفصالية في إسبانيا.[4]

[1] – أحمد شعير ، مرجع سابق، ص 13.

[2] ـ نفس المرجع، ص 14.

[3] –عبد القادر زهير النقوزي، **المفهوم القانوني لجرائم الإرهاب الداخلي الدولي**، لبنان : منشورات الحلبي الحقوقية، ط1، 2008، ص 17.

[4] – مد فتحي عيد، مرجع سابق، ص 34.

2- الشكل الثاني: إرهاب المجموعات العقائدية، ولهذه المجموعات هدف معلن وهو تغيير الأنظمة الإجتماعية و الإقتصادية و السياسية، وبعض هذه المجموعات لا تعتنق مبدأ أو هدفا محددا، وإن كانت تهدف إلى إلغاء نظام الحكم بالدولة، ومن هذه المجموعات: مجموعة الألوية الحمراء في إيطاليا، مجموعة الجيش الأحمر الياباني .....[1]

وإلى جانب هذين الشكلين حاول المؤلفون أن يصنفوا الإرهاب إما من زاوية شكل العمل الإرهابي أو من زاوية دوافع الإرهابيين وقد توصل مؤتمر عن الإرهاب عقد في واشنطن في مارس 1976 إلى تصنيف الإرهاب إلى أربعة أشكال .[2]

أولا: إرهاب إيديولوجي ويشمل الإرهاب اليساري والشيوعي وإرهاب أقصى اليمين .

ثانيا: إرهاب وطني ويشمل العمليات الإرهابية التي تستهدف إخراج المحتل أو تدمير مصالحه أو إغتيال رموزه والموالين له.

ثالثا: الإرهاب العرقي أو الديني أو اللغوي مثل العمليات الإرهابية التي يقوم بها المتطرفون السيخ ضد الهندوس، وكذا الهندوس ضد المسلمين .

رابعا: الإرهاب المرضي مثل العمليات التي يقوم بها المصابون بإختلال نفسي.

المبحث الرابع: الإرهاب والتحديات الأمنية الجديدة.

يرتبط الإرهاب بمجموعة من النشاطات الإجرامية الأخرى التي توفر له الدعم والإسناد وتقوية نفوذه ومن هذه النشاطات نذكر، وهو ما سنتناوله في هذا المبحث.

المطلب الأول: الجريمة المنظمة.

تعترف تقارير الأمم المتحدة بأن مصطلح الجريمة المنظمة كان محلا للخلاف ، لإختلاف الآراء ربما يكون ذلك لسبب، إختلاف تناول السمات الخاصة للمشكلة ومع ذلك كان هناك إقتناع عام وقبول واضح لبعض هذه السمات التي يمكن الإمساك بها قبل الوصول إلى مصطلح جامع شامل يكون صالحا للتطبيق.

فالجريمة المنظمة هي الأفعال الناتجة عن التنظيم الذي يبنى على أساس تشكيل هرمي من مجرمين محترفين يعملون على إحترام وطاعة قواعد خاصة (ثقافة فرعية) ويخططون لإرتكاب أعمال غير مشروعة مع إستخدام التهديد والعنف والقوة .

وتعطي منظمة الشرطة الدولية (الأنتربول) تعريفا للجريمة المنظمة على أساس أنها الأنشطة الصادرة عن التنظيمات أو الجماعات ذات التشكيل الخاص والتي تهدف إلى تحقيق الربح بالطرق غير المشروعة وتستخدم ذلك النشاط الصادر عن التهديد والرشوة لتحقيق الأهداف المعتبرة .[1]

[1] – نفس المرجع، ص 35.

[2]– نفس المرجع، ص 38.

فالجريمة المنظمة لا تخرج عن كونها فعلا أو امتناعا ضارا يطاله القانون العقابي ويأتي به شخص عاقل ويغلب علي ذلك العمل الضار صورة الفعل دون الامتناع ، وتتميز الجريمة المنظمة بصفتها التجارية وعائداتها المالية غير المشروعة و فوق ذلك كله إن الجريمة المنظمة تتخذ من العلم والتقنية أدوات لها، كما تقوم أركانها علي أشخاص تدربوا على عناصر الجريمة وأدركوا أبعادها ودرسوا خططها وطرق تنفيذها وكيفية التصرف اللاحق لارتكابها ، ومن أخطر عناصر الجريمة المنظمة امتدادها للحدود الدولية والإقليمية وتداخلها بين المؤسسات والشركات وخدمتها لمصالح العصابات الدولية، وتفتقر الجريمة المنظمة إلى بعض العناصر والعوامل التي تؤدي عادة إلى وقوع وتكرار الجرائم التقليدية فالجاني في الجريمة المنظمة يختلف عن الجاني في الجرائم العادية في وضعية الاجتماعي والاقتصادي ومظهره الخارجي وسلوكه وقدراته العلمية ، قد يستعين الجاني في الجريمة المنظمة بمجرمين عاديين إلا أن المجرم العادي الذي يتم تجنيده في عالم الجريمة المنظمة و يحقق فيه نجاحا سرعان ما يتنقل من ظروفه الاجتماعية العادية إلى طبقة مرتكبي الجرائم المنظمة.[2]

المطلب الثاني : الهجرة غير الشرعية.

أ- **مفهوم الهجرة:** الهجرة هي الحركة السكانية التي يتم فيها انتقال الأفراد والجماعات من موطنهم الأصلي إلي وطن جديد يختارونه وذلك لأسباب عديدة ربما تسمح بما ظروف الدول المستقبلية ، وبما يخدم الأوضاع الاقتصادية لكل من دول المهجر ودول المنشأ.

ب- **الهجرة الشرعية** : عبور الحدود للوصول للضفة الأخرى خارج الحدود الوطنية وهي الحالات التي تتم فيها الهجرة بموافقة السلطات المختصة من كلا الدولتين ويتم ذلك عن طريق الدخول من الأماكن المحددة (المعابر) سواء كان جوا أو برا أو بحرا لإقليم الدولة حيث تشترط معظم الدول لدخول أرضيتها أو الخروج منها وجود جواز سفر ساري المفعول أو وثيقة سفر تقوم مقام جواز السفر وأحيانا تشترط تأشيرات.

ج- **الهجرة غير الشرعية** : التدبير للدخول والخروج غير القانوني من و إلى إقليم أي دولة من قبل أفراد أو مجموعة من الأشخاص من غير الأماكن المحددة ودون التقييد بالضوابط والشروط الشرعية التي تفرضها كل دولة في مجال تنقل الأفراد.[3]

ومنه فان الاستقرار يمثل أحد عوامل الجذب وخاصة الاستقرار السياسي والتقدم الاقتصادي الذي بوفر للمهاجرين حرية العمل وإمكانية الرقي الحضاري ، وظروف العمل المنتج وانتفاح المجتمعات علي العلم

---

[1] – محمد إبراهيم زيد، (الجريمة المنظمة : تعريفها، أنماطها وجوانبها التشريعية)، أبحاث حلقة علمية 14-18 نوفمبر 1998، الرياض: مركز الدراسات والبحوث، أكاديمية نايف للعلوم الأمنية، الإمارات العربية المتحدة، ص 33.

[2]– علاء جبر السيلاوي، (الجريمة المنظمة وأثرها في انتشار الفساد الإداري)، مجلة الكوفة، العدد 2، كلية القانون، جامعة الكوفة، ص228.

[3] عز الدين فكرون وعلي الجد، واقع الهجرة غير الشرعية، مجلة دراسات الاقتصاد والأعمال، المجلد 6. العدد 1، يونيو 2017، جامعة مصراتة، ليبيا، ص 132.

والعلماء ، و بالتالي إمكانية تحقيق المهاجر لذاته. وتنمية قدراته وكون البلدان المتقدمة ، بحاجة إلى الكفاءات العلمية والفنية جعلتها تسن التشريعات والقوانين التي تشجع الكفاءات على الهجرة وتسهيل الإمكانيات لهم في تلك المجتمعات التي يهاجرون إليها.

وللهجرة غير الشرعية أخطار ناجمة عنها والتي تتمثل في تهريب الأشخاص الهاربين من القانون وذلك لقيامهم بأعمال غير شرعية ، بالإضافة إلى وجود عناصر في دول العبور مثلا هم أصلا جواسيس يعملون لصالح دوهم لكن في الظاهر هو مجرد عامل ، والبعض من المهاجرين غير الشرعيين يسعون لتدمير أو وضع خطط الخلق النزاع في النظام القائم في الدولة .[1]

المطلب الثالث : الجريمة الإلكترونية

تميز القرن 21 بإستخدام المعلومات و توسعت الأنترنت أضعاف مضاعفة حاليا حوالي 820 مليون شخص يستخدمون الإنترنت بزيادة قدرت 126 % سنة 2005 ، لقد وفرت السهولة النسبية لإستخدام الأنترنت و الحصول على الأنترنت ، كل ذلك مكن الناس من التواصل و تكوين صداقات جديدة تجارية ، تعليمية ، ثقافية و غيرها و خلقت شبكة عالمية أو ما يسمى بالعالم الإفتراضي أو الفضاء الإلكتروني ، ومن خلال هذا التطور بدأت الجريمة و في هذا العالم تتزايد أو ما يسمى بالجريمة الإلكترونية .

حيث تعرف الجريمة الإلكترونية على أنها كل فعل مخالف أو جريمة ترتكب بواسطة الحاسوب أو أي نوع من أنواع الجاهزة الرقمية . [2] +

الجريمة الإلكترونية هي كل عمل أو امتناع عن عمل غير مشروع يتم بواسطة الكمبيوتر أو أي جهاز معالجة آلية للمعطيات المعلوماتية سواء كان الجهاز أداة لإرتكاب الجريمة أو محل لإرتكاب الجريمة في مجال الكتروني أو معلوماتي مغلق أو مفتوح على الشبكات المعلوماتية أو المحيط لإرتكاب الجريمة ، و التي يجب أن تتوفر لدى فاعلها الأصلي المعرفة الكافية لإرتكابها . [3]

وتعرف الجريمة الإلكترونية على أساس أن موضوع الجريمة هو المعالجة الآلية للبيانات ، فكل تعديل أو نقل أو نسخ غير مشروع لها يعد جريمة الكترونية و عليه فقد عرفت الجريمة الإلكترونية وفقا لهذا الإتجاه " الجريمة المرتكبة عبر الأنترنت هي الجريمة الناجمة عن إدخال بيانات مزورة في الأنظمة و إساءة استخدام المخرجات إضافية إلى أفعال أخرى تشكل جرائم أكثر تعقيدا من الناحية التقنية ، مثل تعديل الكمبيوتر [4]

ومنه فإن المعلومات المعالجة آليا لم تحظ حتى الآن بالحماية القانونية الجزائية ، و أنه و حتى مع التوسع في تفسير النصوص الجزائية الموجودة مع ما يكتنف ذلك من مخاطر المساس بمبدأ الشرعية

[1]- نفس المرجع، ص 138.

[2] دياب موسى البداينية (الجرائم الإلكترونية ، المفهوم و الأسباب) الملتقى العلمي حول الجرائم المستحدثة في ظل المتغيرات و التحولات الإقليمية و الدولية ، الفترة 2،4 شبتمبر 2014 ، الأردن ، كلية العلوم الإستراتيجية ، ص 03

[3] نسيم دردور ، جرائم المعلوماتية على ضوء القانون الجزائري و المقارن ، مذكرة لنيل شهادة ماجستير شعبة القانون الجنائي ، كلية الحقوق جامعة منتوري ، قسنطينة 2013/2012 ص 7

[4] رحيمة غمديلي ، (خصوصية الجريمة الإلكترونية في القانون الجزائري و القوانين المقارنة) المؤتمر الدولي الرابع عشر ، الجرائم الإلكترونية طرابلس 25-24 مارس 2017 ص 05.

الجزائية ، فإنه لا يمكن ملاحقة إلا فئة محددة جدا و قليلة من الأفعال التي تندرج تحت ما يسمى بالإجرام المعلوماتي ، و يبقى القسم الأكبر و الأهم خارج نطاق التجريم و بعيدا عن الحماية الجزائية اللازمة .

الفصل الثاني

الإستراتيجية الأمنية الجزائرية
في مكافحة الإرهاب

الفصل الثاني : الإستراتيجية الأمنية الجزائرية المشتركة لمكافحة الإرهاب

المبحث الأول : الإستراتيجية الأمنية الجزائرية المشتركة على المستوى الإقليمي

في إطار مكافحة الإرهاب على المستوى الإقليمي تتفاعل الجزائر مع جل المنظمات الإقليمية التي تنتمي إليها كالإتحاد الإفريقي ، جامعة الدول العربية ، إتحاد المغرب العربي منظمة المؤتمر الإسلامي و حركة عدم الإنحياز ، أو تلك التي تجمعها بها اتفاقيات الشراكات كالإتحاد الأوروبي و حلف شمال الأطلسي ، بالإضافة إلى حوار5+5 كإطار للتعاون غير الرسمي .[1]

المطلب الأول : الإستراتيجية الأمنية الجزائرية في مكافحة الإرهاب على المستوى الإفريقي

أولا : على المستوى الإتحاد الإفريقي

تعاني القارة الإفريقية و تحديدا منطقة الساحل الإفريقي من مشاكل دائمة و خطيرة حالت دون التطور و التنمية في القارة ، و تعتبر كل من النزاعات المسلحة ، الحروب من أجل مراقبة الثروات ، الهجرة الغير الشرعية ، التجارة الغير الشرعية بالأسلحة و المخدرات ، و الإستقرار السياسي و المؤسساتي ، إلى جانب العجز و التخلف الإقتصادي و الفقر ، مشاكل تنخر القارة ، و لقد استفاد الإرهاب العابر للأوطان من هذا الوضع الهش و تمركز في المنطقة من خلال تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي ، بالإضافة إلى العديد من المنظمات الإرهابية ذات البعد الإفريقي كتنظيم بوكر حرام و تنظيم حركة التوحيد و الجهاد في غرب إفريقيا .[2]

و بحكم إنتمائها للقارة الإفريقية و حرصا منها على استعادة مكانتها التاريخية ، لم تدخر الجزائر أي جهد من أجل حفظ السلم و الأمن في القارة و تنميتها من خلال تقديم العديد من المبادرات و الآليات الأمنية و التنموية ، و في الفقرات التالية ، نحاول رصد الجهود الجزائرية في مكافحة الإرهاب على مستوى الإتحاد ا"لإفريقي عامة ، و في منطقة الساحل الإفريقي خاصة بإعتبارها نظام إقليمي فرعي.

إن الجزائر بحكم موقعها الجغرافي و تاريخها و ثقافتها تستمد جذورها من العمق الإفريقي ، لذلك فإن الجزائر أدركت تمام الإدراك ضرورة تقاسم نفس المصير مع كافة الدول الإفريقية ،

[1] - بلعربي علي (دور الدبلوماسية الجزائرية في مواجهة ظاهرة الإرهاب الدولي بعد سنة 2001) أطروحة دكتوراه تخصص علاقات دولية و أمن دولي ، كلية الحقوق و العلوم السياسية وهران سنة 2017-2018، ص 269.

[2] - بلعربي علي، المرجع نفسه، ص 270.

و بصفتها عضوا نشيطا و فعالا في الإتحاد الإفريقي و قبله ضمن منظمة الوحدة الإفريقية عكفت الجزائر على توحيد الجبهة الإفريقية و إيصال صوتها في العديد من المناسبات في المحافل الدولية إذ تدافع الجزائر و بقوة عن مصالح القارة الإفريقية

و نظرا لتشبت الجزائر و التزامها بمبادئ السلم و الأمن في إفريقيا و جعلها من أهم أولوياتها الإقليمية ، دعت الجزائر الدول الإفريقية إلى العمل و السعي في سبيل التسوية النهائية لأزماتها و الإلتفاف حول ديناميكية السلم طبقا لما جاءت به أهداف و مبادئ الوحدة الإفريقية سابقا ، الإتحاد الإفريقي حاليا.[1]

و فيما يخص المقاربة الجزائرية في المسائل الأمنية خاصة فيما يتعلق بمكافحة الإرهاب، فإن الجزائر تبنت العديد من المبادئ في هذه المقاربة أهمها :

– الحرص على عدم التدخل الأجنبي بإعتباره عاملا مغذيا للأزمات .

– ضرورة التنسيق و التعاون و إيجاد آليات للتنسيق على المستوى الإستخباراتي و الأمني مع ضرورة احترام الوحدة الترابية لكل دولة .

– ضرورة بعض المشاريع التنموية لمجابهة التحديات الأمنية ، قناعة من الجزائر بأنه لا يمكن التغلب على آفتي الإرهاب و الجريمة المنظمة من دون تحقيق إنعاش إقتصادي و تنموي.

كانت إستضافة الجزائر للقمة الخامسة و الثلاثين لمنظمة الوحدة الإفريقية في الفترة الممتدة من 12 إلى 14 جويلية 1999 بقصر الأمم بنادي الصنوبر مقدمة لحملة دبلوماسية جزائرية لتأكيد الدور القيادي الجزائري في إفريقيا . كانت قمة الجزائر على نطاق واسع تعتبر ناجحة من قبل المشاركين فيها و من قبل السلطات الجزائرية التي اعتبرتها الخطوة الأولى لإضفاء الشرعية على عودة البلاد إلى الساحة و فرصة لإستعادة النفوذ في القضايا العالمية.[2]

وتجدر الإشارة إلى أن هذه القمة عرفت مشاركة قياسية ، حيث حضرها 42 رئيس دولة و ثلاثة رؤساء حكومات ، و رئيس دولة فلسطين كعضو ملاحظ ، إلى جانب الأمينين العامين للأمم المتحدة و جامعة الدول العربية بالإضافة إلى شخصيات إفريقية من الوزن الثقيل على

[1] - بلعربي علي، المرجع السابق، ص 270.
[2] - بلعربي علي، المرجع نفسه، ص 271.

غرار الرئيس الأسبق " أحمد بن بلة" و الرئيس التنزاني الأسبق " نوليس كومباراج نيريري " بصفتها من مؤسسي منظمة الوحدة الإفريقية

و المهم في هذه القمة بالنسبة للجزائر هو إعتماد اتفاقية الجزائر لمنع ومكافحة الإرهاب التي تم التوقيع عليها من قبل الغالبية العظمى من البلدان الإفريقية الحاضرة ، و كان هذا الحدث واحد من أعظم النجاحات التي حققتها الجزائر لأنها عززت دور قيادة البلاد في حربها ضد الإرهاب تجدر الإشارة ، إلى أن هذه الإتفاقية ألحقت ببروتوكول في سنة 2004 الذي دخل حيز التنفيذ في 26 فبراير 2014 .[1]

كما احتضنت الجزائر في الفترة الممتدة من 11 إلى 14 سبتمبر 2002 اجتماعا رفيع المستوى بين الحكومات الإفريقية الذي تمخضت عنه خطة الجزائر حول مكافحة الإرهاب في إفريقيا .

و بالإضافة إلى مساهمة الجزائر في إرساء القواعد القانونية لمكافحة الإرهاب ، فإن الجزائر لعبت أيضا دورا محوريا في استحداث الآليات التي من شأنها تعزيز مكافحة الإرهاب بالقارة السمراء و تحقيق نتائج ملموسة في هذا الشأن .

إذ ساهمت الجزائر أيضا في إنشاء مجلس السلم و الأمن الإفريقي الذي تم إستحداثه وفقا للبروتوكول المعتمد في الدورة العادية الأولى للإتحاد الإفريقي في 06 جويلية 2002 ب " "دربان" بجنوب إفريقيا ، دخل البروتوكول حيز التنفيذ في 26 ديسمبر 2003

تكمن مهام المجلس في :

- دعم السلم و الأمن في إفريقيا .
- الإنذار المبكر و الدبلوماسية الوقائية .[2]
- استعادة السلم عن طريق المساعي الحميدة ، الوساطة ، التوفيق و التحقيق .
- دعم عمليات السلام و التدخل وفقا للمادة (h) 4 و (j) من القانون الأساسي للإتحاد الإفريقي.
- بناء السلام و إعادة الإعمار بعد إنتهاء الصراع.
- العمل الإنساني و إدارة الكوارث .

[1] - بلعربي علي، المرجع السابق، ص 271.
[2] - بلعربي علي، المرجع نفسه، ص 272.

– و أي وظيفة أخرى تقررها القمة

بالإضافة إلى مساهمة الجزائر في إنشاء هذا المجلس و تفعيله ، فهي تقدم أكفأ دبلوماسيها لتقلد المناصب رفيعة المستوى في المجلس و هي رئاسة مفوضية السلم و الأمن الإفريقي حيث تم تقلد منصب المفوضية اثنين من خيرة الدبلوماسيين الجزائريين و هما " سعيد جنيت " و بعده " رمطان لعمامرة" و تم انتخاب ثالث و هو" اسماعيل شرقي " و هو من خيرة الدبلوماسيين الجزائريين أيضا .

كما ساهمت الجزائر في إنشاء المركز الإفريقي للدراسات و البحوث المتعلقة بالإرهاب الذي يقع مقره بالجزائر العاصمة الذي تم إنشاؤه وفقا لأحكام الفقرات 19 إلى 21 من خطة عمل الإتحاد الإفريقي لمنع الإرهاب و مكافحته التي انعقدت بالجزائر في الفترة الممتدة من 11– 14 سبتمبر 2002.[1]

تم إفتتاح المركز الإفريقي للدراسات و البحوث المتعلقة بالإرهاب في 13 اكتوبر2004 من قبل السيد عبد العزيز بوتفليقة ، رئيس جمهورية الديمقراطية الشعبية ، و الأستاذ "ألفا عمر كونارا" رئيس لجنة الإتحاد الإفريقية بحضور العديد من الوزراء الأفارقة و كثر من الشخصيات الممثلة لشركاء الإتحاد الإفريقي في مجال الوقاية و مكافحة الإرهاب .

و المركز هو هيكل مفوضية الإتحاد الإفريقي ، و يهدف إلى :

– تكملة العمل الدولي عن طريق تعزيز التعاون فيما البلدان الإفريقية لمنع الإرهاب و مكافحته .[2]

– المساعدة في التنفيذ الكامل للإتفاقيات الدولية المتعلقة بمكافحة الإرهاب .

– ضمان دور أداة الرصد و الإنذار من خلال دمج مفهوم الوقائية للحالات .

كما يقوم المركز بتقديم التقارير عن الارهاب التي يستخدمها مجلس السلم و المن الإفريقي في تحليلاته الخاصة و تساعده في تنفيذ الإتفاقيات الدولية المتعلقة بالإرهاب .

– بما أن نظرة الجزائر إلى مكافحة الإرهاب لا تقتصر فقط على الجانب الأمني و العملياتي و الإستخباراتي ، فإن الجزائر تعمل على دفع عجلة التنمية بمختلف أبعادها في القارة الإفريقية بإعتبارها سبيلا لتحقيق الأمن فيها .

[1]- بلعربي علي، المرجع السابق، ص 272.
[2] - بلعربي علي، المرجع نفسه، ص 272.

و في هذا الإطار كانت الجزائر واحدة من المؤسسين الخمسة لمبادرة الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا nepad في أكتوبر 2001 ، حيث كانت الأهداف الرئيسية لهذه المبادرة القضاء على الفقر و تحقيق التنمية المستدامة و إفريقيا في الإقتصاد العالمي . للإشارة ، اعتمدت مبادرة النيباد في قمة الجزائرسنة 2007 كأداة للإتحاد الإفريقي لتحقيق التنمية في القارة الإفريقية .

تقوم مبادرة النيباد على ثلاث عناصر أساسية لتحقيق السلام و الأمن في إفريقيا و هي :

1- تعزيز الظروف طويلة المدى المواتية للتنمية .

2- بناء قدرة المؤسسات الإفريقية للإنذار المبكر ، علاوة على دعم مقدرة المؤسسات الإفريقية على منع النزاعات وإدارتها و تسويتها.

3- إضفاء الصفة المؤسساتية على الإلتزام بالقيم الجوهرية للشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا و ذلك عن طريق القيادة .[1]

ينظر المسؤولون الجزائريون للحرب ضد الإرهاب بمعناها الواسع ، فهي تشمل الحاجة إلى معالجات النزاعات بالطرق السلمية ، تفعيل الحكم الراشد و الديمقراطية ، بإعتبارها شرطان لا غنى عنهما لتحقيق التنمية الإقتصادية والإجتماعية في إفريقيا وهذا ما تضمنته مبادرة النيباد. بعد أن ساهمت الجزائر و بشكل فعال في إرساء القواعد القانونية لمكافحة الإرهاب في إفريقيا و المتمثلة في إتفاقية الجزائر لمنع و مكافحة الإرهاب لسنة 1999 و البروتوكول الماحق بها سنة 2004 ، و بعد مساهمتها أيضا في إنشاء الكثير من الهياكل الإفريقية المتعلقة بمكافحة الإرهاب على غرار المركز الإفريقي للبحوث و الدراسات حول الإرهاب و مجلس السلم و الأمن الإفريقي .[2]

و بعد أن نجحت الجزائر في إقناع الدول الإفريقية بضرورة ربط مكافحة الإرهاب بعملية التنمية بمختلف أبعادها السياسية و الإقتصادية و الإجتماعية بإعتبارها عاملا مهما في القضاء على أهم أسباب الإرهاب في القارة السمراء ، استطاعت الجزائر أن تحصل على دعم الإتحاد الإفريقي من اجل تجريم دفع الفدية للإرهابيين .

[1] - بلعربي علي، المرجع السابق، ص 273.
[2] - بلعربي علي، المرجع نفسه، ص 274.

في عام 2009 نجحت الجزائر في كسب تأييد الإتحاد الإفريقي في تمرير قرار يدين بشدة دفع الفدية لخاطفي الرهائن و ذلك دون ممارسة أي ضغوط على القادة الأفارقة لتبني هذا القرار .

ثانيا : دورا الجزائر في مكافحة الإرهاب الدولي في منطقة الساحل الإفريقي

تقع منطقة الساحل الإفريقي في صلب إهتمامات قادة السياسة الخارجية الجزائرية وهذا لما تشكله المنطقة من أهمية للأمن القومي الجزائري ، و أيضا بحكم الجزائر هي القائد الطبيعي في المنطقة و هو وضع معترف به من الجهات الإقليمية الفاعلة في المنطقة، بحيث لا يمكن مقارنة ما تملكه الجزائر من قدرات عسكرية و نفوذ سياسي مع ما تملكه هذه القوى ، و قد تم الإعتراف بهذا الوضع أيضا من طرف الإتحاد الأوروبي و الولايات المتحدة الأمريكية .[1]

تجدر الإشارة إلى أن هناك عدة عوامل تفسر الإهتمام الذي توليه الجزائر لهذه المنطقة و هي

1- غنى المنطقة بالموارد الطبيعية و ظهور المنافسة الشديدة بين القوى الناشئة و القوى التقليدية هذا ما سيجعل المنطقة تعج بالصراعات .

2- تواجد العديد من المنظمات الإرهابية في منطقة الساحل وعلى رأسها تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي ، الحركة من أجل التوحيد و الجهاد في غرب إفريقيا .... هذا كله في ظل فشل الدولة في منطقة الساحل و هشاشتها هذا ما جعلها تفشل في فرض سيطرتها على أراضيها .

3- وجود احتمال بان تصبح منطقة الساحل الإفريقي ملاذا جديدا للإرهابيين وهو ما أضحى يسمى " ساحلستان" تشبيها بأفغانستان ، أين يمكن للتنظيمات الإرهابية بما يملك تنظيم بوكو حرام النيجيري القيام بتدريب و إعداد العمليات الإرهابية ضد الحكومات الإقليمية و الدولية ، و الهجوم على مجمع الغاز بعين أميناس في 16 يناير 2013 يوضح هذه النقطة .

4- و أخيرا ، وجود الطوارق في المنطقة الذين أقليات في الجزائر ، بوركينافاسو ، تشاد ، ليبيا ، مالي و النيجر ، و من هنا تعمل الجزائر على فصل الإرهابيين عن الطوارق و غيرهم من الأقليات خاصة في شمال مالي.[2]

[1] - بلعربي علي، المرجع السابق، ص 277.
[2] - بلعربي علي، المرجع نفسه، ص 277.

نظرا لما تشكله منطقة الساحل الإفريقي من أهمية قصوى بالنسبة للأمن القومي الجزائري، فإن الجزائر عملت على توسيع رؤيتها لإيجاد تسوية إقليمية للمشاكل الأمنية في المنطقة ، وذلك لمنع تدخل القوى الأجنبية فيها، ولاقت مقاربة الجزائر دعما كبيرا من دول منطقة الساحل . فمعارضة الجزائر للتدخل الأجنبي مستمدة من مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية، فضلا عن مخاوف الجزائر التي ترى أن التدخل الأجنبي يعزز الفكر الجهادي ويرسخ المشاعر الانفصالية، وزيادة عن ذلك فهو يساهم في زعزعة استقرار المنطقة التي هي في الأصل مضطربة والتي يشكل الجنوب الجزائري جزء منها .[1]

تلعب دورها التقليدي في منطقة الساحل الإفريقي أصبحت الجزائر جزء مهما في المبادرات الإقليمية الرامية إلى مكافحة الإرهاب، فالجزائر هي من بين المنشئين للجنة الأركان العملياتية المشتركة (CEMOC)، التي اتخذ قرار إنشائها في أبريل 2010 من طرف الدول الأربع الأكثر تأثيرا بتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي وهي : الجزائر، مالي، موريتانيا والنيجر، يقع مقر هذه اللجنة في ولاية تمنراست الجزائرية، تهدف هذه اللجنة إلى ضمان تعاون أفضل بين الدول الأعضاء فيها في مجال مكافحة الإرهاب والخطف والاتجار غير الشرعي، كما تقوم هذه اللجنة بتنظيم عمليات مشتركة في كل الدول المشاركة فيها .[2]

في سبتمبر 2011، استضافت الجزائر مؤتمرا دوليا حول مكافحة الإرهاب في منطقة الساحل وذلك بهدف زيادة التعاون بين الدول المشاركة فيه لاستئصال آفة الإرهاب في المنطقة.

بالإضافة إلى إنشاء المبادرات والمشاركة فيها، تبنت الجزائر مسعى يمنح الأولوية للاستقرار والتنمية بالساحل الإفريقي وذلك بهدف تأهيل دول المنطقة لتحمل مسؤولياتها وتحديد الخطوات الواجب على الشركاء القيام بها لتقليص التدخل الأجنبي في الشؤون الداخلية لدول المنطقة ، فالجزائر تسعى إلى تحقيق التنمية في مناطق النزاعات والقضاء على التخلف والفقر ومسببات العدالة باعتبارها السبب الرئيس في النزاعات، كما تحاول الجزائر تطبيق مقاربة المصالحة الوطنية في دول الساحل وذلك بغرس قيم التسامح والصلح ونسيان الأحقاد التاريخية.

[1] - بلعربي علي، المرجع السابق، ص 278.
[2] - بلعربي علي، المرجع نفسه، ص 879.

كما أن الجزائر تقوم بتقديم المساعدات الإنسانية لدول المنطقة، بحيث تكللت جهودها في هذا المجال بإنشاء الهيئة الإنسانية الجديدة في منطقة الساحل في جوان 2012، بين الصليب الأحمر والهلال الأحمر الجزائري والبوركينابي، والمالي، والليبي، والنيجيري، والموريتاني، والتشادي، مهمتها تطوير الدبلوماسية الإنسانية ومتابعة الوضع الإنساني في منطقة الساحل .[1]

مما تقدم، يتضح أن الجزائر تتبنى مقاربة شاملة لمواجهة ظاهرة الإرهاب في منطقة الساحل الإفريقي، هذه المقاربة حسب ما أشار إليه السيد عبد القادر مساهل" الوزير المنتدب المكلف بالشؤون المغاربية والإفريقية، "

تعتمد على عدة آليات منها السياسية والدبلوماسية من خلال مختلف الندوات الوزارية والتنسيقية، والعسكرية عبر إنشاء لجنة الأركان العملياتية المشتركة لدول الميدان، والأمنية المتعلقة بتبادل المعلومات من منطق الوقاية واستباق الأحداث، وكذا التنموية من خلال خلق مشاريع لمكافحة الفقر ومشاريع تنموية كبيرة".

بحكم تجربتها الرائدة في مكافحة الإرهاب، تعتبر الجزائر شريكا وحليفا رئيسيا للكثير من القوى الدولية في مكافحة الإرهاب في منطقة الساحل الإفريقي، فالجزائر تتعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية، فرنسا والاتحاد الأوروبي من خلال وضع مقاربات من شأنها القضاء على الإرهاب في المنطقة.[2]

كما أن الجزائر تترأس مناصفة مع كندا مجموعة تنمية قدرات الساحل التابعة للمنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب، والتي عقدت اجتماعها الأول في الفترة الممتدة من 16 إلى 17 نوفمبر 2011 في الجزائر العاصمة، حضر هذا الاجتماع 180 مشارك بما في ذلك دول منطقة الساحل ودول الجوار (بوركينافاسو، تشاد، غينيا – كوناكري، ليبيا، مالي، موريتانيا، النيجر ، السنغال وتونس)، بالإضافة إلى بعض المنظمات الإقليمية والدولية الاتحاد الإفريقي، منظمة الأمم المتحدة والأنتربول)، أضف إلى ذلك المركز الإفريقي للدراسات والبحوث حول الإرهاب، ومن بين المشاركين أيضا، وزراء الخارجية و وزراء العدل والداخلية والدفاع، ارتكز النقاش في هذا الاجتماع على ست محاور أساسية:

[1] - بلعربي علي، المرجع السابق، ص 280.
[2] - بلعربي علي، المرجع نفسه، ص 282.

1- التهديدات في منطقة الساحل.

2- أمن الحدود.

3- التعاون التشريعي والقضائي.

4- التوعية والمشاركة المجتمعية.

5- مكافحة تمويل الإرهاب.

6- التعاون بين أجهزة الشرطة (التعاون الشرطي) .[1]

بعد المقدمات الافتتاحية التي تناولت التعريف بالمنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب، وبمجموعة تنمية قدرات الساحل ، قدم المشاركون في الاجتماع أهم التحديات الأمنية التي تواجه المنطقة التي أخصت في التهديدات التالية: ضعف مراقبة الحدود، عدم تبادل المعلومات وضعف تنسيق الجهود، عدم الاستقرار في الدول المجاورة، تنامي التعاون بين التنظيمات الإرهابية .

وفي ختام هذا الاجتماع خلص المجتمعون إلى جملة من النتائج، وهي كالتالي :

1- ضمان احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون.

2- يجب على بلدان الساحل أن تعمل على بناء قدراتها لمكافحة الإرهاب.

3- التنمية الاجتماعية والاقتصادية جنبا إلى جنب مع الحد من الفقر تساعد في مكافحة الإرهاب .

4- الحاجة إلى التدريب المستدام والمعدات اللازمة لإنجاز المهمة.

5- جرى خلال الاجتماع التشديد على مسألة دفع الفدية جنبا إلى جنب مع الدور الذي تلعبه في التمويل .[2]

6- إبداء المخاوف بشأن الحدود التي يسهل اختراقها وخصوصا مع عدم الاستقرار في المنطقة (في المقام الأول تدفق الأسلحة من ليبيا).

7- وجوب تحقيق الانسجام بين التشريعات والتدريب وذلك لضمان أمن الحدود وبطرق مماثلة على جانبي الحدود.

8- سلط الاجتماع الضوء على الحاجة إلى إصدار مذكرة اعتقال واسعة في إفريقيا تكون تحت تصرف الأنتربول إذا اقتضى الأمر .

[1] - بلعربي علي، المرجع السابق، ص 283.
[2] - بلعربي علي، المرجع نفسه، ص 284.

9- احتمالية التوصل إلى اتفاقية إفريقية للمساعدة القانونية المتبادلة.

10- الإرهاب في منطقة الساحل الإفريقي هو إرهاب عالمي وليس إقليمي.

11- أساليب مكافحة الإرهاب يجب أن تكون إستباقية موازاة مع تطور التهديد الإرهابي.

12- تزايد الروابط بين المنظمات الإقليمية.

13- الحاجة إلى التبادل الدقيق للمعلومات وفي الوقت المناسب مع ضرورة تبادل المعلومات على مستوى الأجهزة الاستخباراتية.[1]

للإشارة، الجزائر احتضنت أيضا الاجتماع الثاني لمجموعة بناء قدرات الساحل في الفترة الممتدة من 24 إلى 25 جوان 2013 بوهران. كما احتضنت الجزائر أيضا الاجتماع الثالث للمجموعة في الفترة الممتدة من 24 إلى 25 مارس 2015، وتمحور الاجتماع أساسا حول تقييم الوضع الأمني في منطقة الساحل و دراسة مجالات التعاون في إطار هذا المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب"، وتطرق اللقاء أيضا إلى مسالة دفع الفدية وتجفيف منابع تمويل الجماعات الإرهابية.

وفي الفترة الممتدة من 27 إلى 28 نوفمبر 2016، احتضنت الجزائر الاجتماع الرابع للمجموعة والذي عقد للوقوف على جهود التعاون الرامية إلى تعزيز القدرات في مجال الوقاية من الإرهاب والتطرف العنيف ومكافحتهما والأمن عبر الحدود وتطبيق القوانين والعدالة الجنائية للبلدان الأعضاء في المنتدى الشامل لمكافحة الإرهاب. وللإشارة، شهد هذا اللقاء مشاركة العديد من دول منطقة الساحل وأعضاء مجلس الأمن الأممي، وكذا منظمات دولية واقليمية على غرار منظمة الأمم المتحدة والهيئات التابعة لها المكلفة بمحاربة الإرهاب، والاتحاد الإفريقي والمركز الإفريقي للدراسات والأبحاث حول الإرهاب والأفريبول والمجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا .[2]

و هكذا، تلعب الجزائر دورا فعالا في إثراء المبادرات الدولية والإقليمية الرامية إلى إحلال الأمن والسلم في منطقة الساحل الإفريقي. كما تعمل الجزائر على تفعيل هذه المبادرات وتضمينها المحاور الأساسية للمقاربة الجزائرية لبناء الأمن في المنطقة.

[1] - بلعربي علي، المرجع السابق، ص 385.
[2] - بلعربي علي، المرجع نفسه، ص 286.

كل هذه الجهود المبذولة من طرف الجزائر في منطقة الساحل الإفريقي، جعلت مجلس السلم والأمن الإفريقي يشيد بدور الجزائر في المنطقة، حيث جاء في الوثيقة التي نشرت حول إستراتيجية الاتحاد الإفريقي في منطقة الساحل عقب الجلسة 449 للمجلس، " إن تعزيز التعاون بين دول المنطقة يعتبر أولوية لاسيما الدعم الذي تقدمه الجزائر التي تؤدي دورا أساسيا في استقرار منطقة الساحل .[1]

وذلك بسن تشريعات وطنية تجرم الالتحاق بالجماعات الإرهابية. فالجزائر ومن خلال مقاربتها هذه تسعى إلى معالجة أسباب الإرهاب في العالم العربي أولا ومحاصرة الإرهاب وتجفيف منابعه ثانيا.

ثالثا : دور الجزائر على مستوى مجلس وزراء العدل العرب

يعتبر مجلس وزراء العدل العرب أحد هيئات جامعة الدول العربية، أنشئ هذا المجلس في سبتمبر 1982 وهو أحد المجالس الوزارية المتخصصة العاملة في نطاق جامعة الدول العربية ويهدف إلى:

-تقوية وتعميق التعاون العربي في المجالات القانونية والقضائية، وتأهيل الأطر القانونية والقضائية بما يحقق.[2]

-قدرتها على مواكبة التطور، والعمل على تأكيد الضمانات الاستقلال القضاء وصون حرمته.

-دعم ومتابعة الجهد المشترك لتوحيد التشريعات العربية وفق أحكام الشريعة الإسلامية السمحة، مع الأخذ بالاعتبار ظروف المجتمع في كل قطر عربي.

-تطوير الأنظمة القضائية وتوحيدها، وتحسين أسلوب العمل بالمحاكم.[3]

تعمل الجزائر في إطار مجلس وزراء العدل العرب على وضع وتطوير ومراجعة التعاون القانوني والقضائي بين الدول العربية. ففي الدورة الحادية والثلاثين لمجلس وزراء العدل العرب المنعقدة في القاهرة شهر نوفمبر 2015، دعا وزير العدل الجزائري السيد "الطيب لوح" نظراءه العرب إلى ضرورة إيلاء الظاهرة المقاتلين الأجانب "الاهتمام اللازم، وذلك في إدراجها في جدول أعمال الندوة تحت بند مكافحة الإرهاب على غرار ما قامت به

[1] - بلعربي علي، المرجع السابق، ص 287.
[2] - بلعربي علي، المرجع نفسه، ص 288.
[3] - بلعربي علي، المرجع نفسه، ص 288.

المجموعة الدولية ومجلس الأمن، وذلك لما تشكله هذه الظاهرة من تهديد مباشر لكيان الدول، بالإضافة إلى أنها تساهم في تأجيج النزاعات الدولية .

للإشارة، الجزائر قامت بتعديل قانون العقوبات سنة 2016 وذلك لمحاربة ظاهرة المقاتلين الإرهابيين الأجانب، وهذا ما تضمنه القانون 16-02 المؤرخ في 19 جوان 2016. وهذا حرصا من الجزائر على محاربة هذه الظاهرة التي تهدد أمن واستقرار الدول، فما تعانيه سوريا وليبيا والعراق ... من إرهاب كان سببه التجنيد الكبير للمقاتلين الإرهابيين من طرف التنظيمات الإرهابية كتنظيم الدولة الإسلامية في بلاد الشام والعراق (داعش) . هذا ما دفع الجزائر لدعوة الدول العربية لسن تشريعات وطنية لمحاربة هذه الظاهرة والقضاء عليها .[1]

تعمل الجزائر أيضا في إطار مجلس وزراء العدل العرب على إثراء الإطار القانوني من خلال تعديل بعض أحكام الاتفاقيات العربية وعلى وجه الخصوص الاتفاقية العربية لغسل الأموال وتمويل الإرهاب، وذلك بإضافة مادة جديدة تحث الدول على أخذ التدابير التشريعية اللازمة لتجريم أي فعل من أفعال دفع الفدية للجماعات الإرهابية. وذلك للتصدي لظاهرة الإرهاب باستهداف أحد أكبر مصادر تمويله. بحيث أن المادة العاشرة من هذه الاتفاقية تتكلم عن تمويل الإرهاب بشكل عام ولم تشر إلى مسألة دفع الفدية ، هذا ما جعل الجزائر تركز على هذه النقطة بالذات التي تستهدف تقنين تجريم دفع الفدية للجماعات الإرهابية.[2]

استطاعت الجزائر أن تقنع نظرائها العرب بمقترح تجريم دفع الفدية، حيث تم تشكيل لجنة مشتركة من خبراء مجلس العدل العرب ومجلس وزراء الداخلية العرب لبحث مسألة تجريم دفع الفدية، وهذا بناء على القرار 965 الصادر بتاريخ 26 نوفمبر 2013 والمنبثق عن الدورة التاسعة والعشرين لمجلس وزراء العدل العرب ، والمقترح الذي قدمه وزير العدل الجزائري الطيب لوح" للمجلس حول موضوع تجريم دفع الفدية لإيجاد سند قانوني عربي لمسألة دفع الفدية يدعم الرؤية العربية في تجريم دفع الفديات للتنظيمات الإرهابية لسد منافذ التمويل لتلك التنظيمات. وفي هذا الإطار، اجتمعت هذه اللجنة المشتركة في الفترة الممتدة من 16 إلى 17 أكتوبر 2016 في مقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية – قطاع الشؤون القانونية –

[1] - بلعربي علي، المرجع السابق، ص 290

[2] - بلعربي علي، المرجع نفسه، ص 291.

لبحث مسألة تجريم دفع الفدية، وناقش هذا الاجتماع العديد من الجوانب الفنية والقانونية في المقترح الجزائري .

وفي آخر هذه الجزئية، يمكننا القول أن الجزائر استغلت كل المنابر على مستوى جامعة الدول العربية من أجل إيجاد مقاربة أمنية شاملة لمكافحة الإرهاب، كما أن الجزائر تعمل على إثراء الإطار القانوني العربي لمكافحة الإرهاب وذلك بإضافة بعض المواد القانونية التي فرضتها المواجهة الجديدة للإرهاب، كظاهرة المقاتلين الإرهابيين الأجانب، ومسألة تجريم دفع الفدية للجماعات الإرهابية.[1]

2- دور الجزائر في مكافحة الإرهاب الدولي على مستوى إتحاد المغرب العربي

ما يميز منطقة المغرب العربي هو انخفاض درجة التعاون الإقليمي، عدم وجود ترتيبات فعالة متعددة الأطراف وغلبة الخطاب على إيجاد وحدة إقليمية مغاربية دون أن تترجم هذه الخطابات إلى واقع ملموس، أضف إلى ذلك غلبة قوة المصالح الوطنية والعلاقات الثنائية بين أقطار المنطقة. ونظرا للأهمية الجغرافية للمنطقة، ونظرا لما أصبحت تعانيه المنطقة من تهديدات أمنية، كلها عوامل جعلت المنطقة تكتسب قيمة على رقعة الشطرنج العالمي بعد أحداث 11 سبتمبر 2001.[2]

تلعب الجزائر دورا حاسما في مكافحة الإرهاب في منطقة المغرب العربي، حيث تكللت جهودها لمكافحة الإرهاب بالنجاح في مواجهة وإضعاف تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي ، هذا ما جعل التنظيم يركز عملياته في منطقة الساحل والصحراء وهذا جراء الانتكاسات الكبرى التي تعرض لها التنظيم على حدود الجزائر .

وعلى الرغم مما يعانيه اتحاد المغرب العربي من مشاكل حالت دون تفعيله ، إلا أن التهديدات الأمنية التي تشهدها منطقة شمال إفريقيا دفعت بالدول الخمس المكونة للاتحاد وهي الجزائر، المغرب، تونس، ليبيا وموريتانيا إلى البحث عن أطر تعاونية تكون قادرة على مواجهة الإرهاب والجريمة المنظمة بالدرجة الأولى. فالجزائر ، وعلى الرغم من النجاحات التي حققتها في مكافحة الإرهاب، إلا أنها تبقى دائما تنظر بمنظار التعاون والتنسيق الإقليمي من أجل استئصال الإرهاب والقضاء عليه في المنطقة.

[1] - بلعربي علي، المرجع السابق، ص 291.
[2] - بلعربي علي، المرجع نفسه، ص 292.

فعلى المستوى المغاربي تدرك الجزائر جيدا ما تواجهه المنطقة من تحديات مشتركة، وهو ما أوجب ضرورة بلورة إستراتيجية موحدة بين بلدان المغرب العربي، هذا ما جسده اجتماع وزراء داخلية اتحاد المغرب العربي بالمملكة المغربية يوم 21 أبريل 2013 الذي تطرق فيه وزراء داخلية المغرب العربي للتهديدات الأمنية التي من شأنها زعزعة استقرار المنطقة.[1]

توصل هذا الاجتماع إلى التأكيد على بذل كافة الجهود من أجل مكافحة الإرهاب واجتثاث جذوره، باعتبار هذه الظاهرة تستلزم مواجهة جماعية منسقة بحكم علاقات الجوار والانتماء لنفس الفضاء الجهوي للدول المغاربية وبالنظر إلى التحديات المشتركة التي تواجهها، وفي ما يلي نتطرق إلى أهم النقاط التي جاءت في البيان الختامي لاجتماع مجلس وزراء داخلية المغرب العربي:

– توحيد الجهود وتكثيف التعاون بين الأجهزة الأمنية من خلال تبادل المعلومات والخبرات وتبني نفس المقاربة في مواجهة هذه الظاهرة وإحباط أساليب التنظيمات الإرهابية.

– التأكيد على اعتماد مقاربة مغاربية شمولية أساسها الجمع بين العمل على توفير مقومات الأمن وتعزيز أسس التنمية بالتنسيق مع كل الشركاء الاستراتيجيين.

– التنديد بكافة أشكال دعم وتمويل الإرهاب مباشرة أو عن طريق الأموال المحصلة من دفع الفدية، مع الدعوة إلى تجريم دفع الفدية والالتزام بقرارات مجلس الأمن في هذا الشأن لا سيما القرار رقم 1904 .

وقد تم تعزيز هذا التوجه بعقد اجتماع مجلس وزراء خارجية الدول المغاربية في الرباط يوم 05 ماي 2013 الذي تم فيه تبني إستراتيجية مشتركة لمكافحة الإرهاب والتصدي لحالة الأمن التي تعرفها المنطقة،

خاصة في ظل تنامي الحركات المتطرفة في منطقة الساحل خصوصا في شمال مالي، حيث تم التأكيد في هذه المبادرة على الحلول السلمية من خلال دعم عملية التحول الديمقراطي لإعادة بناء دولة مالي.[2]

من خلال ما تقدم، يظهر جليا دور الجزائر في إعداد البنود التي تضمنها البيان الختامي لاجتماع وزراء داخلية اتحاد المغرب العربي خاصة تلك المتعلقة بربط مكافحة الإرهاب

[1] - بلعربي علي، المرجع السابق، ص 292.
[2] - بلعربي علي، المرجع نفسه، ص 293.

بالتنمية، وتجريم دفع الفدية للجماعات الإرهابية. كما أن اجتماع وزراء خارجية اتحاد المغرب العربي عبر هو الآخر بوضوح على المقاربة الجزائرية في منطقة الساحل والتي يجب أن تكون سياسية.

المطلب الثاني : التعاون بين الجزائر والاتحاد الأوروبي و دول المتوسط في مكافحة الإرهاب الدولي

أولا : التعاون الجزائري الأوروبي في مكافحة الإرهاب

كنا قد أشرنا في الفصل الثالث من الأطروحة إلى موقف الاتحاد الأوروبي من الأزمة الأمنية في الجزائر سنوات التسعينيات والذي كان موقفا سلبيا في البداية، السبب الذي أدى إلى توقيف مسار المفاوضات بين الطرفين الجزائري والأوروبي، بعد أن دعيت الجزائر في وقت سابق لحضور أشغال مؤتمر برشلونة سنة 1995.[1]

أرجع الكثير من الباحثين سبب توقيف المفاوضات بين الطرفين إلى رفض دول الإتحاد الأوروبي تضمين قضية مكافحة الإرهاب في اتفاقية الشراكة.

سرعت أحداث 11 سبتمبر 2001 من وتيرة المفاوضات بين الاتحاد الأوروبي والجزائر العقد اتفاقية الشراكة، ولم يعد إلحاح الجزائر على تضمين الاتفاق مساعدات التعاون للتصدي للإرهاب يقف حجر عثرة في طريق التعامل بين الطرفين، حيث أصبح المفاوضون الأوروبيون أكثر قابلية للمطالب الجزائرية. وهكذا استأنفت المفاوضات في 2001، وانتهت بمصادقة الجزائر على اتفاقية الشراكة في 13 ديسمبر 2001.

بروكسل، وتم التوصل إلى اتفاق نهائي في 22 أبريل 2002، ودخلت الاتفاقية حيز التنفيذ في سبتمبر 2005.[2]

وبالرجوع إلى اتفاقية الشراكة بين البلدين، نجد أن المادة 90 منها المعنونة ب "التعاون في إطار مكافحة الإرهاب" كانت قد بينت الطرق والآليات التي تحكم التعاون الأمني بين الجزائر ودول الاتحاد الأوروبي في مكافحة الإرهاب، وهي كالتالي :

الأطراف، ووفقا للاتفاقيات الدولية التي هي أطرافا فيها وفي قوانينها وأنظمتها، توافق على التعاون لمنع وقمع أعمال الإرهاب :

[1] - بلعربي علي، المرجع السابق، ص 294.
[2] - بلعربي علي، المرجع نفسه، ص 295.

– في سياق التنفيذ الكامل لقرار مجلس الأمن رقم 1373 وغيرها من القرارات ذات الصلة؛
– من خلال تبادل المعلومات عن الجماعات الإرهابية وشبكات دعمها وفقا للقانون الدولي والوطني.
– تبادل الخبرات حول الطرق والوسائل لمحاربة الإرهاب، وكذلك في المجالات التقنية و التدريب.

ما يلاحظ عن هذه المادة هو وضوحها في تحديد الإطار القانوني لمكافحة الإرهاب بين الجزائر ودول الإتحاد الأوروبي، والذي يتمثل في القرار 1373 الصادر عن مجلس الأمن وغيرها من القرارات ذات الصلة، كما أن هذه المادة حددت آليات التعاون والمتمثلة في تبادل المعلومات و الخبرات ، بالإضافة إلى المساعدة التقنية المراقبة الحدود على سبيل المثال التي أصبحت اليوم تحتاج إلى التكنولوجية أكثر من حاجتها إلى حراس الحدود. كما أشارت المادة في فقرتها الثالثة والأخيرة إلى التدريب الذي يعتبر مهما بحكم أن مكافحة الإرهاب تحتاج إلى مهارات عالية.[1]

وهكذا، استطاعت الجزائر أن تحقق أول مكاسبها مع دول الاتحاد الأوروبي وذلك بتضمين اتفاقية الشراكة بينهما مسألة مكافحة الإرهاب والتصدي له، وذلك بالتزام دول الاتحاد الأوروبي بتقديم المساعدة للجزائر في هذا المجال، ودعم مقاربتها الأمنية داخليا ، إقليميا ودوليا.

ترجم التعاون الأمني بين الجزائر والاتحاد الأوروبي في مكافحة الإرهاب، في دعم هذا الأخير للإصلاح القضائي وتحسين التعاون في مكافحة الإرهاب بين البلدان الإفريقية، كما حصلت الجزائر على دعم اللجنة الأوروبية والدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي لإنشاء المركز الإفريقي للدراسات والبحوث حول الإرهاب.

على الرغم من تقارب وجهات النظر بين الطرفين الجزائري والأوروبي في مواجهة الإرهاب، إلا أن التعاون بينهما يبقى حديثا ومتواضعا، ويبدو أن ذلك يعود جزئيا إلى تفضيل السلطات الجزائرية للتعاون الثنائي مع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، خاصة مع فرنسا، إيطاليا و إسبانيا...[2]

[1] - بلعربي علي، المرجع السابق، ص 296.
[2] - بلعربي علي، المرجع نفسه، ص 297.

في اعتقادنا هذا أمر صحيح، خاصة إذا لاحظنا أن هناك اختلاف كبير داخل الاتحاد الأوروبي في التعامل مع الحكومة الجزائرية هذا ما لاحظناه في موقف الاتحاد الأوروبي من الأزمة الأمنية في الجزائر سنوات التسعينيات فموقف الإتحاد الأوروبي يبقي موقفا غير موحد في رأينا تجاه الجزائر ومواقفها الإقليمية والدولية تجاه مكافحة الإرهاب، وذلك لأن لغة المصالح هي دائما السائدة في مثل هذه العلاقات، أضف إلى ذلك عدم وجود مفهوم واضح ومتفق عليه للإرهاب. بالإضافة إلى أن التعاون الثنائي يبقى سهلا ومثمرا بحكم أنه يخضع لإرادة طرفين فقط.[1]

وعلى الرغم من وجود بعض المعوقات التي جعلت من التعاون الأمني بين الجزائر والإتحاد الأوروبي في مكافحة الإرهاب تعاونا متواضعا، إلا أن هذا التعاون يمكن إعادة بعثه من جديد خاصة في ظل التهديدات الإرهابية الأخيرة التي تشهدها القارة الأوروبية، خاصة ما حصل في فرنسا وبلجيكا من هجمات إرهابية مروعة سنة 2015، فكل هذا في اعتقادنا سيعزز العلاقات بين الجزائر والاتحاد الأوروبي في مكافحة الإرهاب مستقبلا.

ثانيا: الجهود الجزائرية في مكافحة الإرهاب على مستوى البحر الأبيض المتوسط في إطار حوار (5+5)

حوار (5+5) هو منتدى النقاش غير الرسمي أنشأ في الاجتماع الوزاري للشؤون الخارجية في روما سنة 1990 الذي شهد اعتماد إعلان روما. حوار (5+5) يجمع بين خمس دول من الضفة الشمالية للمتوسط وهي : البرتغال، إسبانيا، فرنسا، إيطاليا ومالطا، وخمس دول من الضفة الجنوبية للمتوسط وهي: الجزائر، موريتانيا، المغرب، تونس وليبيا، تعمل هذه المبادرة بمبدأ الرئاسة الدورية بين أعضائها .[2]

تهدف مبادرة (5+5) إلى وضع إطار للحوار والتعاون بين الدول الأعضاء حول قضايا الأمن والاستقرار في منطقة البحر الأبيض المتوسط، بالإضافة إلى تحقيق التكامل الاقتصادي والإقليمي. للأسف، لم تستطع هذه المبادرة أن تضمن الانطلاقة السليمة، إذ وبعد المؤتمر الثاني الذي احتضنته الجزائر العاصمة في أكتوبر 1991 تم تعطيل هذا المسار للعديد من الأسباب أهمهما : حرب الخليج الثانية، التوترات الحاصلة بين دول المغرب العربي، الخلافات

[1] - بلعربي علي، المرجع السابق، ص 297.
[2] - بلعربي علي، المرجع نفسه، ص 297.

البيئية الأوروبية حول قيادة المبادرة، أضف إلى ذلك قضية لوكربي الليبية. لكن بعد مرور عقد من الزمن تم إحياء هذا الحوار في يناير من سنة 2001 .

ما يلاحظ هو أن إعادة إحياء حوار (5+5) جاءت بعد مرور أقل من أربعة أشهر عن أحداث 11 سبتمبر 2001 وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على إدراك الدول الأعضاء فيه للخطر الذي بات يشكله الإرهاب العابر للأوطان، ويدل أيضا على رغبة هذه الدول في إعادة بعث تعاونها الأمني مقتنعة في ذلك بأن التصدي للإرهاب لن يكون إلا إذا وجدت آليات للتنسيق والتعاون بين هذه البلدان، وهذا الأخير لن يتحقق إلا في إطار تعاوني وهو مبادرة (5+5) غير الرسمية التي تتيح للدول التصرف بحرية من دون أي قيد لإيجاد الحلول المناسبة للقضاء على التهديد الإرهابي.[1]

فيما يخص الجانب الأمني، فإن الدول الأعضاء في حوار (5+5) تتعاون في ثلاث قطاعات وزارية ترتبط ارتباطا وثيقا بالأمن وهي : قطاع الداخلية، الخارجية والدفاع. وفي ما يلي سنتطرق إلى دور الجزائر في كل قطاع على حدى.

1- دور الجزائر في إطار ندوة وزراء الداخلية لبلدان غرب الحوض المتوسط (حاليا 5+5):

تعتبر هذه الندوة التي انطلقت سنة 1995 بتونس، أول منتدى غير رسمي يضم البلدان الواقعة بين ضفتي المتوسط، تشارك الجزائر ممثلة في وزارة الداخلية والجماعات المحلية في الملتقيات المنظمة في إطار هذا المنتدى منذ سنة 1995. يهدف هذا المنتدى أساسا إلى تضافر جهود الدول الأعضاء وتكثيف التعاون لمواجهة التحديات المتعلقة ب: مكافحة الإرهاب، مكافحة الجريمة المنظمة، تنقل الأشخاص والممتلكات بالإضافة إلى مكافحة الهجرة غير الشرعية... [2]

وهذه التحديات الثلاث تشكل أبرز التهديدات الأمنية التي تواجهها دول غرب المتوسط المكونة لحوار (5+5).

في إطار جهودها داخل مبادرة (5+5)، احتضنت الجزائر أشغال الندوة 15 لوزراء داخلية غرب المتوسط (5+5) يومي 8 و 9 أبريل 2013. تناولت الندوة العديد من القضايا على

[1] - بلعربي علي، المرجع السابق، ص 298.
[2] - بلعربي علي، المرجع نفسه، ص 298.

غرار مكافحة الإرهاب، الجريمة المنظمة العابرة للأوطان، الإجرام المعلوماتي، والتي أصبحت تشكل خطرا حقيقيا على أمن المنطقة.

وفي هذا الإطار دعت الجزائر على لسان وزير داخليتها الأسبق "دحو ولد قابلية" إلى "تنسيق الجهود وتطوير إجراءات التعاون على الإرهاب العابر للأوطان " مشيرا إلى أن مسألة مكافحة الإرهاب ستبقى تتصدر قائمة الأولويات .

توصلت ندرة الجزائر الخامسة عشر لوزراء داخلية بلدان غرب المتوسط (5+5) إلى العديد من القرارات المهمة المتعلقة بمكافحة الإرهاب نذكر منها :

– العمل على وضع مقاربة شاملة لمكافحة الإرهاب قائمة أساسا على دولة القانون ، العدالة الإجتماعية ، محاربة الفقر و تفادي النزاعات و تسويتها .[1]

– تكثيف التعاون في مجال تأمين الحدود خلال نبادل الخبرات و التجارب و المعلومات و التحليل و التقييم بين نقاط الإتصال و الخبراء و تنظيم دورات للتكوين المتخصص و المساعدة التقنية المتبادلة و نقل التكنولوجيا و تحديث أنظمة المراقبة و تأمين وثائق السفر .

– مواصلة مساعي مكافحة التطرف من خلال الأنشطة المنجزة في إطار مخالف محافل التعاون التي تشارك فيها الدول الأعضاء في الندوة على غرار مؤسسة آناليند الأورومتوسطية للحوار بين الثقافات و كذا استراتيجية الأمم المتعلقة بمكافحة الإرهاب .

– توحيد الجهود لمكافحة الإجرام الإلكتروني بصفته محركا لإنتشار الإرهاب قصد الوقاية و الحيلولة دون استعمال تكنولوجيات الإعلام و الإتصال لأغراض ارهابية .

– الإمتناع قدر الإمكان و في اطار الصلاحيات المخولة لوزراء الداخلية عن دفع الفدية للجماعات الإرهابية عند اختطاف الرهائن و هذا بغرض تجفيف منابع تمويل الإرهاب .

– منع ايواء الإرهابيين وفقا لما تنص عليه وثائق المم المتحدة ذات الصلة و كذا التشريعات الوطنية .[2]

القارئ لهذه البنود يتضح له أنها تعبر عن المقاربة الجزائرية في مكافحة الإرهاب ، خاصة إذا كنا بصدد الحديث عن ضرورة تبني مقاربة شاملة ، منع دفع الفدية للجماعات الإرهابية ،

[1] - بلعربي علي، المرجع السابق، ص 299.
[2] - بلعربي علي، المرجع نفسه، ص 300.

منع ايواء الإرهابيين ، مكافحة الإرهاب الإلكتروني ... كل هذه النقاط تشكل الأساس في المقاربة الجزائرية في مكافحة الإرهاب وطنيا ، اقليميا ، دوليا .

2- دور الجزائر على مستوى وزراء الخارجية لحوار (5+5)

تولي الجزائر أهمية كبيرة لمبادرة (5+5) هذا ما جاء على لسان وزير الخارجية السابق " السيد مراد مدلسي " خلال الندوة العاشرة لوزراء الخارجية (5+5) المنعقدة في 16 أفريل 2013 بنواكشط (موريتانيا) ، الذي أكد على فائدة هذا الإطار من التعاون على مستوى البحر الأبيض المتوسط ، و ذلك نظرا للطبيعة الرسمية التي تميزه ، تجدر الإشارة ، إلى أن الجزائر ومنذ إنشاء هذا الحوار احتضنت اجتماعيين لوزراء الخارجية لغرب المتوسط الأول من نوعه في أكتوبر 1990 و الثاني في نوفمبر 2004 بوهران.[1]

الجزائر تستغل هذا الفضاء التعاوني من اجل التعريف بمواقفها من القضايا المطروحة و للترويج لمقاربتها الأمنية خاصة اذا تعلق الأمر بمكافحة الإرهاب ، حيث أبرز وزير الشؤون الخارجية الجزائرية السيد " رمطان لعمامرة " على هامش الندوة 11 لوزراء الشؤون الخارجية لدول الحوار (5+5) المنعقدة في 22 ماي 2014 بلشبونة (البرتغال) ، المقاربة الجزائرية فيما يخص بناء السلم و الأمن في غرب المتوسط ، و القائمة على ثلاثية الأمن و التنمية و التسيير ، كما ذكر الوزير بالعقيدة الجزائرية التي تؤمن بأن المن في المتوسط غير قابل للتجزئة و أن ضمانه يتطلب حوارا شاملا و تعاونا تشاركيا في إطار الشرعية الدولية " كما جدد الوزير " دعوة الجزائر إلى ضرورة الأخذ بالحسبان تجفيف مصادر التمويل الإرهاب للقضاء عليه .

3- دور الجزائر على مستوى وزراء الدفاع لحوار (5+5)

تعمل الجزائر ومنذ انضمامها لمبادرة (5+5) دفاع على الدفع بمستوى التعاون و ذلك بوضع الميكانيزمات المشتركة لرفع التحديات ، و الإنخراط في كل الأنشطة التي تتماشى مع منهاج سياستها الخارجية .[2]

تهدف هذه المبادرة في أساسها إلى تعزيز التنسيق و تفعيل و تحقيق التعاون المشترك في مجالات الأمن و الدفاع بما يجسد امن و استقرار غرب البحر الأبيض المتوسط ، و ذلك

[1] - بلعربي علي، المرجع السابق، ص 301.
[2] - بلعربي علي، المرجع نفسه، ص 302.

عبر تبادل المعارف و الخبرات كركيزة تسعى دول المبادرة إلى تأكيدها ميدانيا بهدف تطوير و تعزيز أواصر الثقة و التفاهم الجماعي لمجابهة التحديات و التهديدات التي تعرفها المنطقة.

وهكذا نجحت الجزائر في اغتنام كل الفرص التي تتيحها لها مبادرة (5+5) من اجل التحسيس بخطر الإرهاب على الأمن في حوض البحر الأبيض المتوسط ، بالإضافة إلى عرض تعاونها على شركائها في المبادرة من أجل إيجاد الآليات المناسبة للتصدي للظاهرة الإرهابية ، فالجزائر و بحكم ما اكتسبته من خبرة في مجال مكافحة الإرهاب استطاعت أن تقنع الدول الأعضاء في حوار (5+5) بمقاربتها الأمنية التي تستهدف بالدرجة القضاء على أسباب وذلك بتبني مقاربة شاملة تقوم على الأمن و التنمية ، ثم محاصرة الجماعات الإرهابية وذلك بتجفيف منابع تمويلها عن طريق منع دفع الفدية لخاطفي الرهائن ، هذه المقاربة لاقت صدى كبير داخل (5+5) وما نتائج الندوة 15 لوزراء داخلية غرب المتوسط المنعقدة في الجزائر لأكبر دليل على ذلك.[1]

المبحث الثاني: على المستوى الدولي الإستراتيجية الأمنية الجزائرية المشتركة لمكافحة الإرهاب.

المطلب الأول : التعاون بين الجزائر وحلف شمال الأطلسي في مكافحة الإرهاب الدولي

شكل التقارب الجزائري الأمريكي في مكافحة الإرهاب ، فرصة للجزائر للتقرب من حلف الشمال الأطلسي ، حيث بادر هذا الأخير ، بدعوة الجزائر للإنضمام إلى الحوار الأطلسي و هذا ما يحدث بالفعل في 08 مارس 2000 ، الجدير بالذكر ، أن الجزائر كانت قد دعيت إلى الحوار في وقت متأخر نسبة مقارنة بالدول المتوسطية الأخرى ، و لعل أهم الأسباب الظاهرية التي ساهمت في ذلك موجة العنف السياسي التي شهدتها الساحة السياسية الجزائرية في التسعينات من القرن العشرين .[2]

كان لانضمام الجزائر للحوار الأطلسي عدة مغازي نذكر منها :

[1] - بلعربي علي، المرجع السابق، ص 303.
[2] - بلعربي علي، المرجع نفسه، ص 304

1- الإقرار بمصداقية المقاربة الجزائرية القائلة بضرورة وجود تعاون دولي لمكافحة ظاهرة الإرهاب ، بإعتبارها ظاهرة عالمية ليست أي دولة في العالم في مأمن منها ، و بالتالي كل الإعتراضات الأطلسية لإنخراطها في الحوار .

2- تحسن الوضع الأمني الداخلي في الجزائر و خروج البلاد تدريجيا من الأزمة مما أفقد التردد السياسي للحلفاء إزاء إنضمامها للحوار مبرره.

3- إرادة الجزائر و سعيها التموقع في الوضع العالمي الجديد.[1]

كما يمكن إضافة سببين آخرين لدعوة الجزائر للمشاركة في الحوار الأطلسي و اللذان يتمثلان في الأهمية الجغرافية للجزائر في الوطن العربي و القارة الإفريقية من جهة ، و في المكانة التي تتمتع بها الجزائر داخل الوطن العربي نتيجة لماضيها الثوري من جهة أخرى.

يشكل الإتفاق الأمني بين الجزائر و حلف الشمال الأطلسي نقلة نوعية مهمة في علاقات الجزائر بالحلف بلغت العلاقات بين الطرفين أعلى مستوياتها في الفترة التي أعقبت أحداث 11 سبتمبر 2001 حيث قام رئيس الجمهورية الجزائرية السيد " عبد العزيز بوتفليقة " بزيارة مقر الحلف الأطلسي مرتين في ظرف سنة ، حيث جاءت الزيارة الأولى في 20 سبتمبر 2001 ، و الثانية في 10 ديسمبر 2002 و في وقت سابق ، قام نائب الأمين العام للحلف السيد M.Klouber بزيارة إلى الجزائر و بالتحديد في مارس 2001 من اجل بناء شراكة متميزة مع الجزائر.

بما أننا بصدد تبيان أوجه التعاون بين الجزائر و حلف الشمال الأطلسي في مكافحة الإرهاب نجد أن مكافحة هذه الظاهرة ذات الأبعاد الدولية ، شكلت جزءا مهما من العلاقات بين الطرفين ، بحيث استطاعت الجزائر ان تجعل دول حلف شمال الأطلسي تقبل بالإستماع إلى إنشغالاتها ، و في نفس الوقت تتقبل مقاربتها في مكافحة الإرهاب .[2]

يشير الكاتب " عبد النور بن عنتر " إلى أن مسألة مكافحة الإرهاب ، أضحت تشكل أساس العلاقات التي بين الجزائر و حلف شمال الأطلسي ، ويذهب إلى حد القول إلى أنه إذا استثنينا قضية الإرهاب في العلاقات بين الطرفين ، فإن هذه العلاقات ستصبح حد عادية.

[1] - بلعربي علي، المرجع السابق، ص 304.
[2] - بلعربي علي، المرجع نفسه، ص 305.

هذا صحيح ويدل على أن الجزائر و بحنكتها الدبلوماسية ، نجحت إلى حد كبير في توظيف قضية الإرهاب في مقاربتها الدبلوماسية ، و بينت للعالم بأنها دولة محورية في مكافحة الإرهاب و ستبقى شريكا متاحا للتعاون مع الجميع و أن لها الخبرة ما يؤهلها للعب هذا الدور.
و في آخر هذه الجزئية ، لابد من الإشارة إلى جهود الجزائر و حلف الشمال الأطلسي عمليا على قرارات مجلس الأمن بما فيها القرار 1373 ، وهذا ما يعتبر مساهمة في الجهود الدولية لمكافحة الإرهاب .

وهذا ما تدعو إليه الجزائر وهو أن تكون مكافحة الإرهاب تحت مظلة الأمم المتحدة ، وهذا مكسب آخر للدبلوماسية الجزائرية .[1]

المطلب الثاني : دور الجزائر في مكافحة الإرهاب الدولي على مستوى حركة عدم الانحياز

لم يعد دور حركة عدم الإنحياز اليوم يقتصر على الحياد الإيجابي كما كان في السابق ، بل أصبح من الضروري أن تفرض الحركة نفسها على الساحة الدولية كفاعل هام و أساسي في السياسة الدولية ، وللإشارة ، تعد حركة عدم الإنحياز ثاني أكبر تجمع في العالم بعد الأمم المتحدة ، ولذلك فهي مدعوة إلى إرساء مقاربات تضامنية و تشاورية من شانها التأثير على النظام العالمي الجديد و جعله مستقر ، متوازن وعادل . [2]

فيما يخص الجانب الأمني ، وضعت حركة عدم الإنحياز محاربة الإرهاب ضمن أولوياتها خلال القمم و اللقاءات الوزارية الهامة .

وفي هذا الإطار ، و بحكم أنها طرف فاعل في الحركة ، رافعت الجزائر و بإستمرار لتعبئة و تجنيد الوسائل الضرورية لإرساء آليات للتعاون ما بين أعضاء المنظمة قصد إستئصال الإرهاب الذي أصبح يؤرق بلدان الجنوب ، كما حذرت الجزائر من التبعات الخطيرة لمسألة دفع الفدية التي أصبحت وسيلة بديلة لتمويل الجماعات الإرهابية ، كما دعت الجزائر دوما إلى محاربة هذه الظاهرة المتعددة الأبعاد .

أفضت جهود الجزائر إلى إقرار الندوة 16 لقمة دول عدم الإنحياز المنعقدة في الفترة الممتدة من 26-31 أوت 2012 ، بإدانة الأعمال الإجرامية المتمثلة في احتجاز الرهائن المرفوقة بطلب الفدية ، أو تقديم تنازلات سياسية .

[1] - بلعربي علي، المرجع السابق، ص 305.
[2] - بلعربي علي، المرجع نفسه، ص 306.

كما صادقت دول عدم الإنحياز ، على مذكرة الجزائر حول أفضل الممارسات في مجال الوقاية من الإختطاف التي يقوم بها الإرهابيون مقابل دفع الفدية و الحد من المزايا التي تترتب عنها ، وذلك على إثر المنتدى الشامل ضد الإرهاب الذي نظم بالجزائر شهر أبريل 2012.

المطلب الثالث : جهود الدبلوماسية الجزائرية في مكافحة الإرهاب الدولي على المستوى العالمي .

سنتناول في هذا المطلب الأخير من الأطروحة دور الجزائر في مكافحة الإرهاب على المستوى العالمي ، و ذلك بالتطرق إلى الجهود التي تبذلها الجزائر في مواجهة في مواجهة الظاهرة العالمية على مستوى الأمم المتحدة ، المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب ،" و في إطار تنظيم الندوات و الورشات الدولية المتعلقة بمكافحة الإرهاب .[1]

أولا : دور الجزائر في إطار هيئة الأمم في الإرهاب

الجزائر التي عانت من ويلات الإرهاب لمدة تزيد عن العقد من الزمن ، و بعد أن لاقت دعواتها بضرورة وجود تعاون دولي لمكافحة الإرهاب باعتباره آفة دولية عابرة للأوطان لا مبالاة دولية . وبعد تغير رؤية المجتمع الدولي لظاهرة الإرهاب بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 والذي أصبح ينظر إليه كظاهرة عالمية تستوجب حلولا عالمية. و في ظل هذا السياق الجديد لم تدر الجزائر ظهرها للعالم كما فعل هو سنوات التسعينات من القرن العشرين حين ترك الجزائر تصارع الإرهاب بمفردها ، بل جددت الجزائر دعواتها للعالم من أجل تعزيز التعاون الدولي للقضاء على هذه الظاهرة ، و هذا ما جاء في كلمة رئيس الجمهورية خلال اجتماع القمة 11 لمنظمة المؤتمر الإسلامي في مارس 2008 ، حيث صرح قائلا [2]:

" هناك اليوم إقرار واسع بأن الإرهاب يشكل تهديدا حقيقيا يحيق بالأمن و السلم الدوليين و الأحداث التي شهتها مناطق عديدة من العالم تؤكد الطابع العابر للأوطان لهذه الآفة ، بل تثبت أكثر من ذلك طابعها الإجرامي .

على المجموعة الدولية أكثر من أي وقت مضى ، أن تتصدى لها عبر إستراتيجية شاملة ، متضامنة و فعالة" .

[1] - بلعربي علي، المرجع السابق، ص 307.
[2] - بلعربي علي، المرجع نفسه، ص 307.

وعن الإطار الأمثل للتعاون الدولي لمكافحة الإرهاب فيرى رئيس الجمهورية أن يكون تحت مظلة المم المتحدة و هذا ما تضمنته كلمة رئيس الجمهورية في نفس القمة ، حيث صرح قائلا :".... و تبقى منظمة الأمم المتحدة الإطار الأمثل لترقية تعاون دولي صادق يتوخى باستعمال المواتي من الوسائل القانونية ، متابعة مقترفيها و من يقف وراءها ، و تجفيف مصادر تمويلها ، و القضاء على شبكات دعمها اللوجستي ، و قنوات الدعاية المدافعة عنها و الممجدة لها .[1]

على المستوى الدولي ، الجزائر تدعو إلى ضرورة وضع تعريف مشترك وواضح للإرهاب ، وذلك لتجنب الخلط بين ما هو حق شرعي (الحق في المقاومة) ، وما هو عمل إرهابي إجرامي . كما تدعو الجزائر ، إلى عدم إلصاق الجريمة الإرهابية بمنطقة جغرافية معينة ، أو ديانة معينة ، أو ثقافة معينة ، أو حضارة معينة .

وتدعو الجزائر أيضا إلى إبرام اتفاقية دولية شاملة حول الإرهاب الدولي ، و هذا ما أوضحه و طالب به رئيس الجمهورية الجزائرية السيد " عبد العزيز بوتفليقة " في الدورة 59 للجمعية العامة للأمم المتحدة ، حيث صرح قائلا :

" لا سبيل إلى نكران أنه تم إنجاز عمل ملفت منذ منذ أن جعلت المجموعة الدولية من مكافحة الإرهاب أولوية مطلقة . إلا أنه ، رغم ما تم بذله من جهود واستعماله من وسائل ، يبقى القيام بالكثير في هذا الميدان . على الخصوص ، التعجيل بالإصطلاح على تعريف مشترك لمسمى الإرهاب لوضع الكفاح المشروع الذي تخوضه الشعوب ضد الإحتلال الأجنبي في منئى عن الخلط ، و لوضع حد للإنزلاقات و التلاعبات التي تلصق الإرهاب بمنطقة جغرافية معينة ، أو بديانة من الديانات ، أو بثقافة بعينها ، أو بحضارة بالتخصيص ، و من ثمة ، تصبح صياغة اتفاقية شاملة حول الإرهاب على قدر غير مسبوق من الوجوب و الإستعمال ، علما أننا ما فئتنا نطالب بها منذ أكثر من عشر سنوات.[2]

إن مكافحة الإرهاب الذي ما فتئت الجزائر تحذر من تفاقم خطره مسؤولية دولية مشتركة، تتطلب أعلى درجات التنسيق والتعاون بين أعضاء المجتمع الدولي، ومن هذا المنطلق، كان لزاما على منظمة الأمم المتحدة بحكم أهداف ومقاصد ميثاقها أن تضع مكافحة الإرهاب على

[1] - بلعربي علي، المرجع السابق، ص 308.
[2] - بلعربي علي، المرجع نفسه، ص 309.

رأس أولوياتها. وما إستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب التي اعتمدت بتوافق جميع الدول الأعضاء سنة 2006 قرار الجمعية العامة (60/288) – التي تشكل مقاربة شاملة لمواجهة تحديات الإرهاب، لأكبر دليل على ذلك. إذ تهدف هذه الإستراتيجية إلى معالجة الظروف المؤدية إلى الإرهاب، منع الإرهاب ومكافحته، بناء قدرات الدول على منع الإرهاب ومكافحته وتعزيز دور منظومة الأمم المتحدة في هذا المجال .

وإذا رجعنا إلى أسس المقاربة الجزائرية في مكافحة الإرهاب، نجدها تتضمن نفس النقاط التي نصت عليها الإستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب وهي:[1]

1- المطالبة بعدم إلصاق الإرهاب بأي دين، أو جنسية، أو حضارة، أو جماعة عرقية .

2- تدعو الجزائر إلى معالجة الأسباب المؤدية إلى ممارسة الإرهاب لا معالجة الظاهرة في حد ذاتها .

3- تدعو الجزائر إلى دعم التنمية بمختلف أبعادها السياسية، الاقتصادية والاجتماعية في البلدان الفقيرة والمتخلفة على اعتبار أن التنمية عنصر مهم لتحقيق الأمن.

وتجدر الإشارة، إلى أن إستراتيجية الأمم المتحدة العالمية في مكافحة الإرهاب، لم تتضمن مطلب الجزائر القاضي بوضع تعريف مشترك للإرهاب، وستبقى الجزائر ومعها الدول العربية والإسلامية تناضل من أجل تحقيق هذا المطلب الذي إن تحقق فسيقدم إضافة كبيرة في الجهود الدولية المبذولة في مكافحة الإرهاب الدولي.[2]

الجزائر كانت سباقة في مطالبة المجتمع الدولي باستصدار قوانين دولية لمكافحة الإرهاب ليقينها التام بأن أي جهد في هذا المجال يبقى ناقصا دون تضافر جهود كافة الدول في المواجهة ، خاصة مع تغير معالم السياسة العالمية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001. وقد ساهمت الجزائر في ذلك وعبر المحافل الدولية خاصة على مستوى هيئة الأمم المتحدة ووكالاتها في إبداء مقترحات تصب مجملها في مكافحة الإرهاب، ومن ذلك، تجريم تبرير الأفعال الإرهابية والتحريض على القيام بها باستخدام كافة وسائل الاتصال والإعلام من طرف أشخاص مقيمين أو متواجدين في أي بلد أخر ومنع الأشخاص من جمع الأموال تحت هيئات أو جمعيات خيرية موجهة في حقيقة الأمر إلى تمويل النشاطات الإرهابية التي تلحق

[1] - بلعربي علي، المرجع السابق، ص 310.
[2] - بلعربي علي، المرجع نفسه، ص 311.

الضرر بمصالح و أمن الدول الأخرى، منع وتجريم الأشخاص من طباعة ونشر بيانات ومناشير تروج لجرائم إرهابية تمس بمصالح وأمن دولة أو عدة دول ، والمراقبة الصارمة للممتلكات المتواجدة على مستوى أي دولة من شأنها خدمة أو تغطية أو احتواء أعمال ذات الصلة بالإرهاب والتي بإمكانها إلحاق الضرر بمصالح وأمن الدول الأخرى، وتجميد ومصادرة الأرصدة المالية الموجهة لتمويل الأعمال الإرهابية.

وحرصا من الجزائر على تفعيل الاتفاقيات الدولية المتعلقة بمكافحة الإرهاب، قامت بالمصادقة على العديد من هذه الاتفاقيات، والتي نذكر منها:

– اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة التي أبرمتها الجزائر في 15 نوفمبر 2000، وصادقت عليها طبقا للمرسوم 02/55 المؤرخ في 05 فبراير 2002.

– الاتفاقية الدولية لقمع الهجمات الإرهابية بالقنابل التي وقعت عليها الجزائر في 15 ديسمبر 1977، وصادقت عليها طبقا للمرسوم الرئاسي 2000/444 المؤرخ في 23 ديسمبر 2000.

– الاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب التي أبرمتها الجزائر في 09 ديسمبر 1999، وصادقت عليها طبقا للمرسوم 200/445 المؤرخ في 23 ديسمبر 2000.

– الاتفاقية الدولية لمناهضة أخد الرهائن التي أبرمتها الجزائر في 17 ديسمبر 1979، وصادقت عليها طبقا للمرسوم 96/145 المؤرخ في 23 أبريل 1996.

– الاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي التي أبرمتها الجزائر في 14 سبتمبر 2005، وصادقت عليها طبقا للمرسوم 10/270 المؤرخ في 03 نوفمبر 2010.[1]

وبلغ عدد الاتفاقيات والبروتوكولات الدولية المتعلقة بمكافحة الإرهاب التي صادقت عليها الجزائر 16 اتفاقية وبروتوكول دولي. وبعد المصادقة على هذه الاتفاقيات، عملت الجزائر على تكييف قوانينها الداخلية التي تتماشى مع مضمون هذه الاتفاقيات،[2] لاسيما اتفاقية الأمم المتحدة لقمع تمويل الإرهاب . كما كيفت الجزائر قوانينها الداخلية مع العديد من قرارات مجلس الأمن، خاصة القرار رقم 2178 الصادر في 24 سبتمبر 2014 الذي يدين ظاهرة المقاتلين الإرهابيين الأجانب . فالجزائر علت قانون العقوبات بإصدار القانون رقم القانون رقم

[1] - بلعربي علي، المرجع السابق، ص 311.
[2] - بلعربي علي، المرجع نفسه، ص 312.

16-02 المؤرخ في 14 رمضان 1437هـ الموافق ل 19 جوان سنة 2016م الذي تضمن التدابير اللازمة المحاربة ظاهرة المقاتلين الأجانب.

حرصت الجزائر على تدعيم الإطار القانوني لمكافحة الإرهاب تحت مظلة الأمم المتحدة، حيث قامت في السنوات الأخيرة بتحسيس المجتمع الدولي بضرورة محاربة دفع الفدية التي تطلبها الجماعات الإرهابية مقابل إطلاق سراح الرهائن وتجريمها قصد استكمال الجهاز القانوني ضد هذه الظاهرة. فبعد نجاح الجزائر في الحصول على مصادقة المنتدى الشامل لمكافحة الإرهاب على مذكرة الجزائر التي تتضمن الممارسات الحسنة في مجال الوقاية ضد عمليات الاختطاف مقابل الفدية ، أثمرت جهودها وذلك بإصدار مجلس الأمن للائحة رقم 1904 شهر ديسمبر 2009 المكملة اللائحتين 1373 التي تخص تمويل الإرهاب ومكافحته، واللائحة 1267 الخاصة بتمويل نشاطات المجموعات الإرهابية .[1]

كما صادق مجلس الأمن في 27 يناير 2014 في جلسته 7101 على القرار 2133 الذي يحث الدول على وقف دفع الفدية للجماعات الإرهابية مقابل إطلاق سراح الرهائن، وأشاد هذا القرار في الفقرة التاسعة منه باعتماد المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب "مذكرة الجزائر بشأن الممارسات الجيدة المتعلقة بمنع عمليات الاختطاف التي يرتكبها الإرهابيون طلبا للفدية وحرمانهم من مكاسبها".

كما شجع مجلس الأمن المديرية التنفيذية لمكافحة الإرهاب على وضع "مذكرة الجزائر" في الاعتبار، حسبما يقتضيه الحال وبما يتفق مع ولايتها، بما في ذلك في عملها الرامي إلى تسهيل بناء قدرات الدول الأعضاء .[2]

و في نفس الموضوع ، أشارت رئيسة لجنة مكافحة الإرهاب الأمم المتحدة إلى أن الإمتناع عن دفع الفدية يعد وسيلة فعالة لكسر الحلقة المفرغة التي تغذي تلك الجرائم ، مشيرة أنها وسيلة لتمويل الإرهاب ، كما تعد عملا إجراميا بحد ذاته يمثل تهديدا خطيرا لحقوق الإنسان و يؤثر على الضحايا و أسرهم و مجتمعاتهم .

وهذا ما أشارت إيه الفقرة السابعة من القرار 2133، التي أشارت إلى أن مبالغ الفدية التي تدفع للجماعات المحلية الإرهابية تشكل أحد مصادر الدخل التي تدعم الجهود التي تبذلها تلك

[1] - بلعربي علي، المرجع السابق، ص 313.
[2] - بلعربي علي، المرجع نفسه، ص 315.

الجماعات لتجنيد الأفراد ، وتعزز قدرتها من حيث العمليات على تنظيم الهجمات الإرهابية و تنفيذها ، و هي حافز على ارتكاب حوادث الإختطاف طلبا للفدية مستقبلا .

وهكذا عملت الجزائر ، و ما زالت تعمل ضمن منظمة الأمم المتحدة من اجل التوصل إلى اتفاقية شاملة من شانها القضاء على الإرهاب و استئصاله ، فالجزائر بذلت الكثير من الجهود لتحسيس المجتمع الدولي بخطر الإرهاب و انعكاساته على الأمن و السلم الدوليين ، كما عملت أيضا على تدعيم المنظومة القانونية للأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب ، و ذلك بتقديم بعض المقترحات التي من أهمها مقترح منع دفع الفدية للجماعات الإرهابية و الذي تمخضت عنه لائحتين أمميتين وهما اللائحة 1904 و اللائحة 2133.

بناء القدرات و مكافحة التطرف العنيف ، يهدف المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب إلى زيادة عدد الدول القادرة على التصدي للتهديدات الإرهابية داخل حدودها ومناطقها .[1]

تعتبر الجزائر من الأعضاء المؤسسين للمنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب ، و هي تضطلع بدور كبير فيه فإلى جانب الجهود التي تقوم بها الجزائر المنتدى فهي تترأس مع كندا لجنة بناء قدرات منطقة الساحل وتجدر الإشارة إلى أن اسم الجزائر يتصدر قائمة الأعضاء المؤسسين للمنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب ، فهذا إن دل على شيء إنما يدل على أهمية الجزائر في مكافحة الإرهاب الدولي ، و يدل أيضا على حرص الجزائر في المشاركة في جميع الأطر التعاونية التي من شأنها تقديم الإضافة في جهود الأمم المتحدة في مكافحة الإرهاب .[2]

أفضت جهود الجزائر ضمن المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب إلى مصادقة المنتدى على مذكرة الجزائر " بشأن الممارسات الحسنة في مجال الوقاية من الاختطافات التي يرتكبها الإرهابيون طلبا للفدية و حرمانهم من مكاسبها " و ذلك على اثر مؤتمر المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب على مستوى الخبراء ، الذي نظمته الجزائر بالتعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية في الفترة 18-19 أبريل 2012 بالجزائر العاصمة .

تضمنت مذكرة الجزائر العديد من التوصيات التي من شأنها منع وقوع المواطنين كرهائن لدى الإرهابيين و بالتالي قطع الطريق أمام هؤلاء للمطالبة بدفع الفدية للإفراج عن الرهائن .

[1] - بلعربي علي، المرجع السابق، ص 313.
[2] - بلعربي علي، المرجع نفسه، ص 315.

وعن جهود الجزائر ضمن المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب ، اكد السيد " عبد القادر مساهل " وزير الشؤون المغاربية و الإتحاد الإفريقي و الجامعة العربية ، خلال الإجتماع الوزاري الخامس للمنتدى أن الجزائر تشارك بفعالية الجهود المبذولة لمكافحة الإرهاب وفقا لأهداف الاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب المصادق عليها سنة 2006 من قبل منظمة الأمم المتحدة " و أكد الوزير " أن الجزائر لا تدخر أي جهد من أجل تعزيز مساهمتها في نشاطات مختلف آليات التعاون و التشاور لا سيما المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب الذي تترأس الجزائر مجموعة عمله المكلفة بمنطقة الساحل مناصفة مع كندا.[1]

ثانيا :دور الجزائر في مكافحة الإرهاب الدولي من خلال تنظيم المؤتمرات و الورشات الدولية المتعلقة بمكافحة الإرهاب و التطرف العنيف .

بالإضافة إلى مساهمة الجزائر و مشاركتها في جميع الأطر التعاونية لمكافحة الإرهاب و على جميع المستويات الثنائية ، الإقليمية و العالمية و الرسمية ، عملت الجزائر على تنظيم ندوات وورشات دولية متعلقة بمكافحة الإرهاب ، و هذا لتدعيم جهودها الدولية في هذا الإطار و إضافة مساهمات جديدة يمكنها إيجاد حلول فعالة لمعالجة الأسباب الكامنة وراء ممارسة الإرهاب .[2]

نظمت الجزائر منذ جويلية 2015 و إلى غاية سبتمبر 2016 ندوات دولية تصب كلها في مكافحة الإرهاب و هي :

– الندوة الدولية حول مكافحة التطرف العنيف و استئصاله المنعقدة يومي 22 و 23 جويلية 2015 .

– الندوة الدولية حول دور الأنترنيت و الشبكات الإجتماعية في مكافحة التطرف و الإرهاب الإلكتروني و الوقاية منهما المنعقدة في 27 أبريل 2016 .

– الورشة الدولية حول دور الديمقراطية في الوقاية من التطرف العنيف والإرهاب ومكافحتهما المنعقدة في 07 و 08 سبتمبر 2016 .

و في ما يلي سنتطرق إلى كل ندوة على حدى :

[1] - بلعربي علي، المرجع السابق، ص 316.
[2] - بلعربي علي، المرجع نفسه، ص 317.

1- الندوة الدولية حول مكافحة التطرف العنيف و استئصاله المنعقدة يومي 22 و 23 جويلية 2015 [1]

انعقدت الندوة الدولية حول مكافحة التطرف العنيف و استئصاله يومي 22 و 23 جويلية 2015 بقصر الأمم ، تهدف هذه الندوة إلى تحديد التحديات المشتركة التي ينبغي رفعها في مجال مكافحة التطرف العنيف و استئصاله ، خصوصا تكريس ثقافة الحوار و التسامح و الديمقراطية ، تناولت الندوة التي انعقدت بمبادرة من الجزائر و بدعم من منظمة الأمم المتحدة مواضيع عديدة منها : أهمية و دور مكافحة التطرف و إعادة التأهيل و إعادة الإدماج ، مكافحة التطرف العنيف من خلال التربية و التعليم و التكوين المهني و التشغيل ، إلى جانب دور وسائل الإعلام و المجتمع المدني في مكافحة هذه الظاهرة ، و ظاهرتي كرة الأجانب و الإسلاموفوبيا .[2]

سمعت الجزائر من خلال تنظيم هذه الندوة إلى تقديم المساهمة في القمة المزمع عقدها خلال اجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة شهر سبتمبر 2015 بنيويورك حول التطرف العنيف . وحول هذه المساهمة صرح وزير الشؤون المغاربية و الإتحاد الإفريقي وجامعة الدول العربية قائلا " الجزائر تبقى على يقين أن مكافحة الإرهاب و الإيديولوجيات التي تتغذى منها عمل جبار يستدعي تضافر جهود كل المجتمع الدولي ، و الجزائر تسعى إلى ضم جهودها إلى جهود المجتمع الدولي لمكافحة هذه الظاهرة التي تغذي الإرهاب .

ندوة الجزائر الدولية حول مكافحة التطرف وجهت رسالة واضحة للعالم على وجود إرادة قوية من أجل مكافحة هذه الظاهرة ، و هذا ما جاء على لسان الوزير " عبد القادر مساهل " إذ صرح قائل " هناك أمل كبير و إرادة قوية للعمل سويا من أجل مكافحة ظاهرتي الإرهاب و التطرف خصوصا و أن ندوة الجزائر " أتاحت تبادل الخبرات و التجارب في مكافحة الإرهاب و التطرف و مناسبة لإستعراض تجربة الجزائر في مكافحة الإرهاب و التطرف.

للإشارة ، خرجت ندوة الجزائر بـ 30 توصية رفعت إلى قمة الجمعية العامة للأمم المتحدة لمكافحة التطرف العنيف في 29 سبتمبر 2015.

[1] - بلعربي علي، المرجع السابق، ص 318.
[2] - بلعربي علي، المرجع نفسه، ص 319.

2- الندوة الدولية حول دور الأنترنيت و الشبكات الإجتماعية في مكافحة التطرف و الإرهاب الإلكتروني و الوقاية منهما المنعقدة في 27 ابريل 2016

لم تعد مكافحة التطرف تقتصر على الوسائل التقليدية كما كانت عليه في السابق ، بل تتعداها إلى الوسائط الجديدة التي تتيحها تكنولوجيات الإعلام و الإتصال الجديدة ، كالشبكة العنكبوتية و ما تتيحه شبكات التواصل الإجتماعي التي أضحت بحسب الخبراء منبرا عالميا لتفشي خطاب التطرف العنيف و عوامل اتصال تستغلها الجماعات الإرهابية بكثافة لنشر خطاباتها و إيديولوجياتها المتطرفة مستغلة في ذلك الحرية المتاحة في هذا الفضاء .[1]

ومن هذا المنطلق ، أولت الجزائر عناية كبيرة لحماية شبابها و تحصين أمنها الداخلي ، بهدف التوصل إلى حرمان الجماعات الإرهابية من استعمال الإنترنيت ، و إعادة هذه الوسيلة لمهمتها الأولى المتمثلة في خدمة رقي المعرفة و التقريب بين الشعوب و التعاون بين البلدان.

و في هذا الإطار ، نظمت الجزائر يوم 27 ابريل 2016 بالجزائر العاصمة ندوة دولية " حول دور الإنترنيت و الشبكات الإجتماعية في مكافحة التطرف و الإرهاب الإلكتروني و الوقاية منهما " جاء الهدف من تنظيم هذه الندوة على حسب وزير الشؤون المغاربية و الإتحاد الإفريقي و الجامعة العربية السيد " عبد القادر مساهل " هو حرص الجزائر على حماية أمنها في محيط إقليمي يتميز بتواصل و انتشار التهديد الإرهابي " و أوضح الوزير أن تحديد استعمال الإنترنيت من قبل الجماعات الإرهابية يعني بالضرورة تقليص حركاتهم و اتصالهم و انتشارهم و طرق تجنيد لأعضاء جدد و بالتالي إضعاف قدراتهم ".[2]

و أشار الوزير إلى ضرورة تطوير تعاون إقليمي و دولي حقيقي حول استعمال الانترنت و أن الجزائر مستعدة لتقديم مساهمتها في أي تعاون جماعي يرمي إلى منع الإستعمال الإجرامي للإنترنيت من قبل الجماعات الإرهابية . كما أشار الوزير إلى ضرورة إعداد ميثاق دولي برعاية الأمم المتحدة يضم المبادئ التوافقية المتعلقة باستعمال الإنترنيت و احترام الدول و متعاملي القطاع الخاص سيكون مساهمة هامة في مجال مكافحة الإرهاب الالكتروني و الجريمة المنظمة العابرة للأوطان.

[1] - بلعربي علي، المرجع السابق، ص 319.
[2] - بلعربي علي، المرجع نفسه، ص 319.

3- الورشة الدولية حول دور الديمقراطية في الوقاية من التطرف العنيف و الإرهاب و مكافحتهما المنعقدة في 07 و 08 سبتمبر 2016

تندرج الورشة " حول الديمقراطية في الوقاية من التطرف العنيف و الإرهاب و مكافحتهما " في إطار الجهود الحثيثة التي تبذلها الجزائر بالإشتراك مع شركائها الإقليميين و الدوليين في بحث كل السبل الكفيلة لمكافحة ظواهر الإرهاب و التطرف و العنصرية بكل أشكالها ، و ذلك انطلاقا من تجربة الجزائر القائمة على أساس " أن المعركة ضد الإرهاب هي معركة من أجل ترسيخ دولة القانون " ، و التي أصبحت تفرض نفسها كإحدى الحصون المنيعة المقاومة لكل الإيديولوجيات المتطرفة و مظاهرها العنيفة ، كما أنها " الضامن الفعلي " لترسيخ قيم العالمية التي تجمع شعوب و بلدان المجتمع الدولي برمته.[1]

للإشارة ، شارك في هذه الورشة الأعضاء الثلاثون للمنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب ، و بلدان منطقة الساحل الإفريقي ، و أعضاء مجلس الأمن الدولي ، و أهم الهيئات الإقليمية و الدولية المعنية بمكافحة الإرهاب .

و عن دور الديمقراطية في الوقاية من التطرف و الإرهاب صرح وزير الشؤون المغاربية و الإتحاد الإفريقي و الجامعة العربية السيد " عبد القادر مساهل" قائلا " الديمقراطية هي أفضل حصن ضد التطرف العنيف و الإرهاب كونها تمكن من كشف مخاطرهما ومن عزلهما و تهميشهما و جعلهما يلقيان الرفض القاطع ... فالديمقراطية و دولة القانون و التعددية السياسية و الحريات الفردية و الجماعية و التسامح و الحوار و احترام الآخرين و النقاش في ظل التنوع كلها قيم تجمع شعوبنا و بلداننا و تساهم في إرساء السلام و الإستقرار و تحقيق تقدم المجتمعات ورفاه الأفراد . و أن تدمير هذه القيم هو هدف تتقاسمه الجماعات الإرهابية من جميع الانتماءات بغية إقامة نموذج حكم ديمقراطي يقمع الحريات الفردية و الجماعية و يقوم على منطق الإقصاء و التهميش . [2]

حقيقة التهميش و الإقصاء و التضييق على الحريات الفردية و الجماعية ، و نشر قيم العدائية و التمييز كلها عوامل تنمو و تكبر في جو غير ديمقراطي ، مما يدفع أولئك الذين يعانون من هذه الظروف إلى ممارسة التطرف و ممارسة العنف لتغييرها لأنها لا تتماشى مع

[1] - بلعربي علي، المرجع السابق، ص 321.
[2] - بلعربي علي، المرجع نفسه، ص 321.

متطلباتهم . و لهذا فبناء دولة القانون القائمة على المواطنة الحقيقة التي لا تنظر إلى المواطن على أساس عرقي أو ديني أو طائفي كفيلة بتحقيق جو من التعايش السلمي الذي يقوم على احترام الآخرين لا على التضييق عليهم .[1]

هذا على المستوى الوطني ، أما على الصعيد الدولي أوضح السيد مساهل " أنه إذا كانت الديمقراطية تلعب دورا حاسما في مكافحة الإرهاب على الصعيد الداخلي فلا يمكنها التكيف على الصعيد الدولي من منطق الكيل بمكيالين أو بتعريف مزدوج للإرهاب و كذا سياسات التدخل التي تؤدي إلى الفوضى التي تخدم الإرهاب ".[2]

من تصريح السيد مساهل " نستشف أنه يدعو إلى إصلاح النظام الدولي و تكييفه مع متطلبات الوحدات الدولية خاصة تلك التي تعاني الفقر و التهميش على المستوى الدولي ، فإيجاد نظام دولي عادل و متيرن من شأنه أن يقلل من التطرف العنيف الذي يدفع لممارسة الإرهاب . فالكثير من المنظمات الإرهابية و على رأسها تنظيم القاعدة و تنظيم الدولة الإسلامية في بلاد العراق و الشام (داعش) تجعل من إحقاق الحق في العالم مبررا لممارسة الجهاد كما يدعون هم ، و هذا كله بسبب الإضطهاد الذي يتعرض له المسلمون في العالم ، و حتى إن كانت منطلقاتهم خاطئة و لا تمت للإسلام بصلة إلا أنهم وجدوا سببا لممارسة الإرهاب ، و لهذا إذا أراد المجتمع الدولي القضاء على الإرهاب و إستئصاله فلابد عليه من دمقرطة العلاقات الدولية .[3]

من خلال برامج و أهداف الندوات الثلاث ، يتضح أن الجزائر تعمل على محاصرة الجماعات الإرهابية و القضاء عليها و ذلك بغلق جميع المنافذ عليها ، بداية بتجفيف المنابع الفكرية للإرهاب و ذلك بتبني إصلاحات تربوية و ثقافية و تشديد الرقابة الدينية منعا للتطرف ، بالإضافة إلى تجريم استعمال وسائل الإعلام و الإتصال من طرف الجماعات الإرهابية هذا ما سيجعل هذه الأخيرة غير قادرة على نشر أفكارها و عاجزة عن تجنيد المقاتلين في صفوفها و هذا ما سيجعل أعدادها تتآكل يوما بعد يوم .

وفي الأخير يأتي دور الديمقراطية و دولة القانون لتحقيق المواطنة الكاملة و تقضي على التهميش و الإقصاء المؤديان إلى التطرف العنيف المفضي إلى ممارسة الإرهاب .

[1] - بلعربي علي، المرجع السابق، ص 321.
[2] - بلعربي علي، المرجع نفسه، ص 322
[3] - بلعربي علي، المرجع نفسه، ص 322.

كان هذا عن الندوات الثلاث التي إذا أضفنا إليها عنصر تجريم دفع الفدية و عدم التفاوض مع الإرهابيين ، تكون الجزائر بذلك قد أحكمت قبضتها على الجماعات الإرهابية ، و يبقى على المجتمع الدولي سوى تشجيع هذه الجهود و العمل بها لأنها كفيلة بإستئصال الإرهاب من جذوره .[1]

[1] - بلعربي علي، المرجع السابق، ص 322.

خاتمة

خاتمة :

لقد قدمنا في دراستنا لموضوع الإرهاب مفاهيم مرتبطة بالأمن و الإستراتيجية الأمنية و كذلك توضيح لتوصيف كلمة الإرهاب من حيث الشكل و المعنى و التفريق بين المواضيع الأمنية الأخرى و الإشادة إلى أهمية هذا الموضوع كأولوية أمنية يجب معالجتها فقد بينت هذه الدراسة جهود الجزائر في ارساء استراتيجية أمنية شاملة في مكافحة الإرهاب على جميع المستويات و الأصعدة و بجميع الطرق المتاحة و الممكنة و هنا اتضح دور الجزائر الفاعل في مكافحة الإرهاب على الصعيدين الأمني العسكري و الديبلوماسي عبر تقديم خبراتها في مجال مكافحة الإرهاب على المستوى الإقليمي و الدولي .

و لقد كانت الإستراتيجية الأمنية الجزائرية المشتركة في مكافحة الإرهاب على الدوام ذات اسس و عقيدة ثابتة تتمثل في قناعتها بعدم تفاوض مع الإرهاب أو دفع مقابل مالي و نجاح الدبلوماسية الجزائرية على مستوى هيئة الأمم المتحدة للإقرار بتجريم دفع الفدية ، و كذلك نبذ العنف و التطرف و دعوتها دائما إلى التفاوض و حل الأزمات بطرق سلمية و كذلك رفض جميع اشكال التدخلات الأجنبية العسكرية في شؤون الدول الداخلية في جميع المحافل الدولية و التنديد بأي عمل عدواني كان ومن أي جهة صدر وهذه المواقف يشهد عليها المجتمع الدولي والمنظمات الدولية في تصريحات و مواقف ممثلي الجزائر لديها.

وبهذا نستخلص بعد المقارنة بين التجربتين الغربية التي تمثلت في التدخل العسكري في العراق الذي أنتج تنظيم داعش الارهابي وفي مالي أنتج تنظيم القاعدة في بلاد الساحل وشمال أفريقيا وفي ليبيا أنتج سنوات من الخراب و الدمار في حرب أهلية دامية.و التجربة الجزائرية في استضافة و حث الفرقاء الليبيين على الحوار السلمي ودعم ذلك ما أدى مؤخرا الى استقرار الوضع وتوقف الحرب وكذلك جهود الديبلوماسية الجزائرية في بعث التنمية في شمال مالي و حث حكومة مالي إلى التشاور مع الشمال للتوصل إلى السلم و الأمن و الإستقرار في مالي و كانت هذه التجربة ناجحة جدا و هذا ما جعل الجزائر مرجعا رئيسيا في مجابهة الظواهر الإرهابية و نموذجا يحتذى به بشهادة الخبراء و المنظمات الدولية و المجتمع الدولي .

قائمة المصادر و المراجع

قائمة المصادر و المراجع :

باللغة العربية :

1) إبراهيم عبد القادر محمد ، التحديات الداخلية و الخارجية المؤثرة على الأمن الوطني الأردني في الفترة (1999–2013) دراسة حالة ، رسالة مقدمة لاستكمال الحصول على درجة ماجستير علوم سياسية، كلية الأدب و العلوم، جامعة الشرق الأوسط، 2013/2012.

2) أحمد شعير ، أثر الإرهاب الدولي على الأمن المغاربي : دراسة حالة الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسات و العلاقات الدولية ، تخصص دراسات مقاربية، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة مولاي الطاهر سعيدة، 2016/2015. – مصطفى ونوغي، (التنشئة الأمنية ومنطق بناء الأمن الوطني، المجلة الجزائرية للسياسة العامة، العدد 7، جوان 2015.

3) أمينة دير ، **أثر التهديدات البيئة على واقع الأمن الإنساني في افريقيا ، دراسة حالة دول القرن الافريقي** ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجيستير علوم سياسية تخصص علاقات دولية و استراتيجية، كلية الحقوق و العلوم السياسية. جامعة محمد خيضر بسكرة ، 2014/2013.

4) أنور محمد فرج ، نظرية الواقعية في العلاقات الدولية : دراسة نقدية مقارنة في ضوء النظريات المعاصرة (مركز كردستان للدراسات الإستتراتيجية) .

5) بلعربي علي (دور الدبلوماسية الجزائرية في مواجهة ظاهرة الإرهاب الدولي بعد سنة 2001) أطروحة دكتوراه تخصص علاقات دولية و أمن دولي ، كلية الحقوق و العلوم السياسية وهران سنة 2017–2018 .

6) بن معيض آل سمير فيصل ، إستراتيجيات الإصلاح و التطوير الإداري و دورها في تعزيز الأمن الوطني (الرياض ، مركز الدراسات و البحوث ، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ، 2007) ص 165–167

7) تامر كامل الخزرجي ، العلاقات السياسية الدولية واستراتيجيات إدارة الأزمات ، ط 1 (دار النشر : دار المجدلاوي للنشر و التوزيغع ، 2005)

8) دياب موسى البداينية (الجرائم الإلكترونية ، المفهوم و الأسباب) الملتقى العلمي حول الجرائم المستحدثة في ظل المتغيرات و التحولات الإقليمية و الدولية ، الفترة 2،4 شبتمبر 2014 ، الأردن ، كلية العلوم الإستراتيجية .

9) رحيمة غمديلي ، (خصوصية الجريمة الإلكترونية في القانون الجزائري و القوانين المقارنة) المؤتمر الدولي الرابع عشر ، الجرائم الإلكترونية طرابلس 25-24 مارس 2017.

10) سلمي مشري ، الحق في الأمن السياسي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في القانون العام، تخصص حقوق الإنسان و الحريات الأساسية، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة فرحات عباس سطيف ، 2010/2009 .

11) سميرة باسط، الإستراتيجية الجزائرية لمكافحة الإرهاب 1999-2014، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص دراسات إستراتيجية وأمنية، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر -3، 2014.

12) صالح زياني ، تحولات العقيدة الأمنية الجزائرية في ظل تنامي تهديدات العولمة ، مجلة المفكر ، العدد 5 بسكرة : جامعة محمد خيضر ، 2012

13) ضياء الدين الخليل ، أسس الإستراتيجية الجنائية و تطبيقاتها الأمنية ، (الرياض : دار النشر المركز العربي للدراسات الأمنية و التدريب، 1992) .

14) عامر مصباح ، نظريات التحليل الإستراتيجي و الأمني للعلاقات الدولية ، ط 1 (دار النشر : دار الكتاب الحديث 2010)

15) عباس عبد الهادي عبد الناصر ، الأمن الشامل و انعكساته على التخطيط الإستراتيجي للأمن الوطني (جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية 2008)

16) عبد القادر زهير النقوزي، **المفهوم القانوني لجرائم الإرهاب الداخلي الدولي**، لبنان : منشورات الحلبي الحقوقية، ط1، 2008.

17) عبد المعطي زكي، الأمن القومي قراءة المفهوم والأبعاد، مصر: المعهد المصري للدراسات السياسية والإستراتيجية .2016.

18) عبد المنعم محمد عدلي ، القرار الإستراتيجي في ضوء المتغيرات الدولية : دراسة في صنع القرار نموذج للتحليل ، ط 1 (القاهرة المكتب العربي للمعارف ، 2015) ص 38-40.

19) عز الدين فكرون وعلي الجد، واقع الهجرة غير الشرعية، مجلة دراسات الاقتصاد والأعمال، المجلد 6. العدد 1، يونيو 2017، جامعة مصراتة، ليبيا.

20) علاء جبر السيلاوي، (الجريمة المنظمة وأثرها في انتشار الفساد الإداري)، مجلة الكوفة، العدد 2، كلية القانون، جامعة الكوفة.

21) كمال الأسطل ، الإطار العام لصياغة إستراتيجية أمنية شاملة ، تاريخ النشر 16-01-2011 الجزء الأول

22) محمد إبراهيم زيد، (الجريمة المنظمة : تعريفها، أنماطها وجوانبها التشريعية)، أبحاث حلقة علمية 14-18 نوفمبر 1998، الرياض: مركز الدراسات والبحوث، أكاديمية نايف للعلوم الأمنية، الإمارات العربية المتحدة.

23) محمد فتحي عيد، واقع الإرهاب في الوطن العربي، الرياض: مركز الدراسات والبحوث، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، 1999.

24) نسيم دردور ، جرائم المعلوماتية على ضوء القانون الجزائري و المقارن ، مذكرة لنيل شهادة ماجستير شعبة القانون الجنائي ، كلية الحقوق جامعة منتوري ، قسنطينة 2013/2012 .

باللغة الأجنبية :

1) ALAN , G.stolberg , Haw nation-states craft national security strategydocuments, Enlarged Edition, October 2012 .

2) Joshy manog et Abhijit , Lyer Mitra , National securité : the need for a doctorine , special report , februry 2014 date de consltation, 19-04-2015 .sur le site : www.orfonline.org.

3) Mialisao Randriamampiania ,Sécurité et defence : bouveaux defis nouveaux acteurs , freidirich-Ebert-stifing Allemagne, 2009 Tang shiping A theory of

securité strategy for our time : defensive realism , algrave Macmillan ,United States 2010.

4) Opheim ,A ,Michael ,BOWEN,Nicolas And Viotti , ,R.Paul .Terorism and homeland securité : Thinking strategically about policy,CrS ?Taylor & Francis Group New York , 2008 .

فهرس المحتويات

شكر وتقدير
إهداء
مقدمة..... أ
الفصل الأول الإطار النظري و المفاهيمي للإستراتيجية الأمنية و الأمن و الإرهاب..... 01
المبحث الأول : الأطر المفاهيمية للإستراتيجية الأمنية..... 02
المطلب الأول : مفهوم الإستراتيجية الأمنية " إستراتيجية الأمن القومي"..... 03
المطلب الثاني : مقومات الإستراتيجية الأمنية 08
المطلب الثالث : سمات و خصائص الإستراتيجية الأمنية 10
المطلب الرابع : أنواع الإستراتيجيات الأمنية 11
المطلب الخامس : مضمون الإستراتيجية الأمنية 14
المبحث الثاني : الأطر النظرية للإستراتيجية الأمنية 16
المطلب الأول : الواقعية الدفاعية defensive realism..... 17
المطلب الثاني : أبعاد الامن 23
المبحث الثالث: مفهوم الإرهاب وأشكاله..... 25
المطلب الأول: مفهوم الإرهاب..... 25
المطلب الثاني: أشكال الإرهاب 27
المبحث الرابع: الإرهاب والتحديات الأمنية الجديدة..... 28
المطلب الأول: الجريمة المنظمة..... 28
المطلب الثاني : الهجرة غير الشرعية..... 29
المطلب الثالث : الجريمة الإلكترونية 30
الفصل الثاني :الإستراتيجية الأمنية الجزائرية في الحرب الدولية على الإرهاب..... 32
الفصل الثاني : الإستراتيجية الأمنية الجزائرية المشتركة لمكافحة الإرهاب 33
المبحث الأول : الإستراتيجية الأمنية الجزائرية المشتركة على المستوى الإقليمي 33
المطلب الأول : الإستراتيجية الأمنية الجزائرية في مكافحة الإرهاب على المستوى الإفريقي..... 33
ثانيا : دورا الجزائر في مكافحة الإرهاب الدولي في منطقة الساحل الإفريقي 38
ثالثا : دور الجزائر على مستوى مجلس وزراء العدل العرب 43

2- دور الجزائر في مكافحة الإرهاب الدولي على مستوى إتحاد المغرب العربي..... 45
المطلب الثاني : التعاون بين الجزائر والاتحاد الأوروبي و دول المتوسط في مكافحة الإرهاب الدولي.... 47
دور الجزائر في إطار ندوة وزراء الداخلية لبلدان غرب الحوض المتوسط (حاليا 5+5)..... 50
دور الجزائر على مستوى وزراء الخارجية لحوار (5+5) 52
دور الجزائر على مستوى وزراء الدفاع لحوار (5+5)..... 52
المبحث الثاني: على المستوى الدولي الإستراتيجية الأمنية الجزائرية المشتركة لمكافحة الإرهاب..... 53
المطلب الأول : التعاون بين الجزائر وحلف شمال الأطلسي في مكافحة الإرهاب الدولي 53
المطلب الثاني : دور الجزائر في مكافحة الإرهاب الدولي على مستوى حركة عدم الانحياز 55
المطلب الثالث : جهود الدبلوماسية الجزائرية في مكافحة الإرهاب الدولي على المستوى العالمي..... 56
الخاتمة 67
قائمة المصادر والمراجع..... 70
فهرس المحتويات
ملخص